

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

وزارة الاقتصاد و المالية



الإستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك

SCAPP 2016-2030

المجلد الأول

تشخيص اجتماعي واقتصادي ومؤسسي وبيئي

فهرس المحتويات

5	ملخص التشخيص الاجتماعي والاقتصادي والمؤسسي والبيئي
5	الديناميكية الاجتماعية : الحصيلة ، نقاط القوة ، نقاط الضعف ، التحديات والفرص
5	الديناميكية و العائد الديمغرافي:
5	الفقر ، التنمية البشرية المستدامة و اللامساواة:
5	النفاذ إلى الخدمات الأساسية:
6	التهذيب:
6	الصحة والتغذية:
7	الضمان الاجتماعي:
7	المياه والصرف الصحي:
7	الطاقة:
7	الإسكان والمباني العمومية:
8	الديناميكية الاقتصادية: الحصيلة، نقاط القوة، نقاط الضعف، التحديات والفرص
8	المواصفات والتحليل القطاعي للنمو الاقتصادي:
8	مواصفات النمو الاقتصادي 2001-2015
8	التحليل القطاعي للنمو
8	مناخ الأعمال والقدرة التنافسية للاقتصاد: المعوقات والفرص
9	المالية العمومية والسياسة النقدية والتوازنات الخارجية :
9	الحكامة والمؤسسات، السلم والأمن: دولة القانون وحقوق الإنسان
10	الحكامة والمؤسسات :
10	السلم والأمن :
14	الديناميكية الاجتماعية: النتائج، نقاط القوة، نقاط الضعف، التحديات والفرص.
14	الديناميكية والعائد الديموغرافي 1.1

16	الفقر، التنمية البشرية المستدامة وعدم المساواة.	2.1
21	ديناميكية التشغيل والبطالة	3.1
23	الولوج إلى الخدمات الأساسية	4.1
40	III. الديناميكية الاقتصادية: النتائج، نقاط القوة، نقاط الضعف، التحديات والفرص	
40	الملامح والتشخيص القطاعي للنمو الاقتصادي	1.2
60	خصائص للنمو الاقتصادي وأهم معوقاته	2.2
69	مناخ الأعمال وتنافسية الاقتصاد: التحديات والفرص:	4.2
73	العراقيل التي تحد من النفاذ إلى مصادر التمويل:	5.2
75	المالية العامة	6.2
75	سياسة التوازن المالي	
78	7.2 السياسة النقدية والتوازنات الخارجية:	
80	III. الحكامة والمؤسسات، والسلم والأمن:	
80	1.3 دولة القانون وحقوق الإنسان والعدالة:	
84	2.4 الحكامة والمؤسسات	
90	3.4 السلم والأمن	
93	خلاصة التشخيص والدروس المستوحاة بالنسبة للخيارات الاستراتيجية	

لائحة الجداول

- الجدول 1 : تطور تأثير الفقر المدقع والفقير ما بين 1988 - 2014 .
- الجدول 2 : مؤشرات Gini حسب الولاية 2008- 2014
- الجدول 3 : التطور المقارن لمؤشر التنمية البشرية في موريتانيا من 1980 الى 2014.
- الجدول 4 : تطور حصة القطاعات في التشغيل في الفترة 1988-2013.
- الجدول 5 : أهم المنتجات من أنواع الحبوب بالطن
- الجدول 6 : استيراد الحبوب (الأرز ، القمح) بالكمية
- الجدول 7 : مساهمة قطاع الثروة الحيوانية في تشكيل الناتج الوطني الخام
- الجدول 8 : تقديرات أهم المخزونات المستغلة بشكل مفرط في المياه الموريتانية
- الجدول 9 : مؤشرات الأداء للنشاطات الاستخراجية
- الجدول 10 : تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة
- الجدول 11 : تطور مؤشرات قطاع الاتصالات
- الجدول 12: تقلب مرونة التشغيل إلى النمو
- الجدول 13 : مكونات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى النمو حسب مصادر الطلب بصفة مفصلة (2001 - 2013)
- الجدول 14 : مكونات النمو حسب الطلب (بالأسعار الثابتة)
- الجدول 15 : تطور الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج
- الجدول 16:
- الجدول 17: عجز الادخار – الاستثمار
- الجدول 18: ممارسة الأعمال (التصنيف حسب المؤشرات)
- الجدول 19 : الائتمان المصرفي (بالملايين من الأوقية)
- الجدول 20 : التطور المقارن لنصيب التشغيل والقيمة المضافة حسب القطاعات الكبرى
- الجدول 21 : تطور المؤشرات
- الجدول 22: مؤشرات الصلابة المالية 2010 – 2013
- الجدول 23 : وضعية الأجانب لسنة 2014 و 5 أشهر الأولى من 2015
- لائحة الاشكال او الصور البيانية
- الشكل البياني 1: تطور البنية السكانية حسب العمر وأمل الحياة عند الولادة
- الشكل البياني 2: تطور المعدل الخام للتدريس حسب المستوى الدراسي
- الشكل البياني 3 : اتجاهات تأثير الفقر النقدي خلال العشرين سنة الأخيرة انطلاقاً من نفس المصدر (ONS,EPCV) ..
- الرسم البياني 4 : مؤشرات سوء التغذية
- الرسم البياني 5 : تطور معدل النمو الحقيقي (%)
- الرسم البياني 6 : تطور معدل انعدام الأمن الغذائي
- الشكل البياني 7 : تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 1960 – 2014
- الشكل البياني 8 : الناتج المحلي الإجمالي الموريتاني: التطور بالمليار أوقية 2005، ومعدل نمو من 1960 – 2014.
- الشكل البياني 9: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب الأسعار الجارية 1960-2014
- الشكل البياني 10: تطور معدل البطالة (%)
- الشكل البياني 11: تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل
- الشكل البياني 12: مكونات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب مصادر الطلب (1961-2013)
- الشكل البياني 13: مكونات موارد واستخدامات الاقتصاد الموريتاني 1961 – 2013
- الشكل البياني 14: تطور الاستثمار حسب المستوى والوكيل
- الشكل البياني 15 : التطور المقارن للإنتاجية الظاهرة لرأس المال والعمل
- الشكل البياني 16 : Global Competitiveness index
- الشكل البياني 17 : المعوقات الرئيسية لتنمية الاستثمار حسب أصحاب المؤسسات
- الشكل البياني 18 : معوقات مناخ الأعمال
- الشكل البياني 19 : توزيع القروض حسب القطاعات

ملخص التشخيص الاجتماعي والاقتصادي والمؤسسي والبيئي

الدينامكية الاجتماعية : الحصيلة ، نقاط القوة ، نقاط الضعف ، التحديات والفرص

الدينامكية و العائد الديمغرافي:

1. حسب المعطيات المتمخضة عن مختلف التعدادات العامة للسكان والمساكن فإن موريتانيا كانت تضم 3.537.368 ساكنا في 2013 مقابل 2508159 ساكنا في عام 2000 و1864236 ساكنا في 1988 و 1338830 ساكنا في 1977. إن معدل النمو الديمغرافي المتوسط السنوي والذي كان 2,9 % بين 1977 و 1988 ، قد انخفض قليلا ليصل إلى 2,4 % بين 1988 و 2000 وإلى 2,77 % بين 2000 و 2013 .
2. وخصائص السكان في هذا اليوم تظهر: (i) بنية ديمغرافية شابة ؛ (ii) فوارق و عدم مساواة بين الجنسين و(iii) فرص يجب اغتنامها في مجال العائد الديمغرافي . لقد انتقل معدل التقري من 63,3 % في 1977 إلى 87,9 % في 1988 ثم إلى 98,1 % في 2013 .
3. وهكذا انتقلت نسبة التحضر من 22,7 % في 1977 إلى 48,3 % في 2013 ، أي أنها تضاعفت خلال 36 سنة . وحسب إسقاطات قسم السكان بالأمم المتحدة فإن موريتانيا قد تصبح بلدا ذغالبية حضرية في حدود 2025. وفي هذا الأفق فإن عدد السكان قد يبلغ 4.690.927 ساكنا وسيكون 5.278.457 ساكنا في 2030 .

الفقر ، التنمية البشرية المستدامة و اللامساواة:

4. لقد سجل معدل الفقر انخفاضا كبيرا حيث انتقل من 51 % في 2000 إلى 42 % في 2008 و 31% في 2014. و هذا الانخفاض المتسارع بين 2008 و 2014 صاحبه و للمرة الأولى انخفاض في عدد الفقراء الذي انتقل من 1,4 مليون إلى أقل من 1,1 مليون بين 2008 و 2014 و مع تفاوتات جهوية ما زالت واضحة .
5. و قد تطور مؤشر التنمية البشرية من 0,347 في 1980 إلى 0,506 في 2014 في موريتانيا . و قد انتقل ترتيب البلد من الرتبة 161 في 2013 إلى الرتبة 156 في 2015. و على الرغم من هذا التقدم، فإن ثمة جهودا ما زال يلزم القيام بها : (i) على مستوى النظام التربوي (ii) على مستوى النظام الصحي والوقاية من سوء التغذية وعدم الأمن الغذائي (iii) على مستوى فقر سكان الريف خاصة (iv) وعلى مستوى اللامساواة في مجال النوع .
6. إن مجهودات الحكومة في مجال الشغل و الدمج قد تركزت في السنوات الأخيرة ، علاوة على النمو الاقتصادي القوي ، على إعداد استراتيجيات ووضع البنى وتطوير الآليات والمقاربات وتنفيذ البرامج .
7. فعلى المستوى الوطني يقدر معدل البطالة سنة 2014 ب 12,85 % (المسح الدوري للظروف المعيشية) و 10,1 % في 2012 (المسح الوطني السريع حول التشغيل -ENRE) و على المستوى الجهوي فإن توزيع البطالة حسب الولاية يظهر أن الشباب متأثر بنسب كبيرة في المراكز الحضرية الكبرى مثل انواذيبو (34,64 %) وانواكشوط (31,62 %). وبالنسبة للجنس فإن بطالة الشبابات (24,6 %) أكبر من بطالة الشباب الذكور (19,5 %) . وهشاشة الشغل الحضري تمس 54,62 % في 2014 مقابل 54,1 % في 2012 ومن المفارقة أنها تمس الحضريين (51,58 %) أكثر من الريفيين (48,42 %) .

النفاز إلى الخدمات الأساسية:

8. حسب معطيات 2014 (المسح الدوري للظروف المعيشية) يمكن أن نصنف في ثلاث فئات توفر الخدمات الأساسية لتنمية رأس المال البشري وذلك عبر حساب معدلات متوسطة للنفاز إلى تلك الخدمات. الفئة الأولى ترتبط بالخدمات الثلاث الأكثر توفرا التي هي المدرسة الابتدائية (63,5 %) ، الهاتف (66,4 %) و الماء الشروب (65,4 %). الفئة الثانية من حيث التوفر تشمل النقل العمومي (42,6 %) وتوفر الكهرباء (76,9 % في الوسط الحضري و لكن بنسبة 2,3 % فقط في الوسط الريفي وشبه الحضري) وخدمات النقاط والمراكز الصحية (33,6 %

(%) الإعلام (الراديو/ التلفزة : 32,6 %) والبنى التحتية للتعليم الثانوي (26,2%). والفئة الثالثة التي يقل النفاذ إليها تشمل الانترنت (17%) ، الشرطة (16,8%) المستشفى (15,5%)، الخدمات القضائية (12%)، الخدمات المصرفية (11,2%)، الصرف الصحي (9,8%)، الفضاءات الشبابية (7,5%)، البريد (4,6%) والصحافة المكتوبة (3,2%).

التدريب:

9. ارتفع معدل الولوج إلى التعليم ما قبل المدرسي، حسب التقرير حول وضعية النظام التربوي 2014، من 5,0% في 2004 إلى 9,3% في 2014. وفي التعليم الأساسي تقدر نسبة التمدرس الخام ب 72,4% في 2013 مقابل 68,4% في 2000 و 44,7% في 1988 حسب معطيات التعداد العام للسكان والمساكن. وأظهرت نسبة التمدرس الخام للبنات منذ 2000 فارقا لصالحهن أما في التعليم الثانوي العام فإن نسبة التمدرس الخام ، وفقا لنفس المصدر، فكانت 30,9% في 2013 مقابل 24,2% في 2000.

10. وعرف التكوين التقني والمهني تطورا مهما على مستوى العرض خلال العشرية الأخيرة (حسب التقرير حول وضعية النظام التربوي 2014، فإن أعداد المنتسبين قد انتقلت من 1902 متعلما في 2004 إلى 7602 في 2014) أي بمعدل نمو سنوي متوسط يقارب 15% . ويتم استقبال 30,5% من تلك الأعداد من قبل مؤسسات خصوصية .

11. وبالنسبة للتعليم العالي، فإن العرض العمومي يتكون من 12 بنية تعليمية. وحسب التقرير حول وضعية النظام التربوي 2014، فإن أعداد الطلاب الذين يتابعون دراساتهم في التعليم العالي بلغت 25454 في 2014 مقابل 11.474 في 2004، وذلك ما يعني معدل زيادة سنوية مقدرة ب 8,3%.

12. ويمثل التعليم الحر، حسب التقرير حول وضعية النظام التربوي 2014، نسبة 67,7% من التعليم ما قبل المدرسي و14,8% من التعليم الأساسي و25,4% من السلك الأول من التعليم الثانوي و39,3% من سلكه الثاني ، و30,5% من التكوين التقني والمهني و9,8% من التعليم العالي .

13. وفي التعليم الأصلي، مكن إحصاء أجري في عام 2010 من قبل الوزارة المكلفة بهذا التعليم من تصنيف 9170 وحدة تقدم تعليما من هذا النوع. و قد قدرت الأعداد في مختلف هذه المستويات ب 167.152 متعلما. وتقدر مشاركة الفتيات بأكثر من 30%.

14. أما فيما يخص محو الأمية، فتفيد بيانات التعداد العام للسكان والمساكن 2013 أن معدل الأمية انخفض إلى 36,3% مقابل 46,9% في عام 2000، أي بنسبة انخفاض بلغت أكثر من عشر (10) نقاط (41,0% للنساء و31,3% للرجال).

15. وعلى مستوى حكامه النظام التربوي، فإن النظام التربوي قليل الفعالية، ويتميز بضعف قدرته على التوزيع العادل للموارد وترجمتها إلى نتائج ملموسة لدى التلاميذ.

16. وفيما يتعلق بالتمويل، فعلى الرغم من الزيادة في حصة النفقات الجارية المخصصة لهذا القطاع، فإنها تظل دون معايير الإطار المرجعي لـ GPE .

الصحة والتغذية:

17. على الرغم من إنجاز البنى التحتية والتجهيزات الطبية، وخصوصا خلال السنوات الخمس الماضية، وتعزيز الجهاز الوطني لتكوين المصادر البشرية واكتتاب الموظفين، فإن النتائج المسجلة لا تزال غير كافية، ولم تتمكن من الوصول إلى معظم الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالقطاع. وعلى الرغم من هذه الجهود، فالتحديات لا تزال موجودة، لاسيما فيما يتعلق بوفيات الأمهات والأطفال، ومكافحة المرض، وتنظيم عرض الخدمات الصحية

وإنتاج وتسيير المصادر البشرية وتوفير الأدوية النوعية والكواشف والمواد الاستهلاكية واللقاحات والمستحضرات وفي مجال تمويل القطاع.

18. وفيما يتعلق بالتغذية، يظهر المسح الدوري للظروف المعيشية للسكان 2008 و 2014 أنه قد لوحظ تحسن عام في الحالة الغذائية للأطفال دون سن 5 سنوات.

الضمان الاجتماعي:

19. شهد الضمان الاجتماعي على مدى السنوات الخمس الماضية تغييرا مؤسسيا ملائما من خلال اعتماد الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (SNPS) في العام 2013 وتفعيلها. مما ساعد في إرساء الأسس لرؤية طويلة الأمد وخارطة طريق لإنشاء نظام متكامل للضمان الاجتماعي، لاسيما من خلال السجل الاجتماعي قيد الإعداد، والذي سيكون بمثابة الأساس لمختلف تدخلات الضمان الاجتماعي وتحديد المحتاجين.

المياه والصرف الصحي:

20. في المناطق الريفية وشبه الحضرية، والمناطق التي فيها أكثر من 150 شخصا، تقدر نسبة التزويد ب 42,5% ولكن معدل التوصيلات لا تتجاوز 25,8%. و في الوسط الحضري (تسيير الشركة الوطنية للمياه)، فمتوسط التزويد على أساس 40 لترا يوميا للشخص الواحد هو 100%، ولكنه يقل عن 80% في 11 مركزا .

21. أما من حيث الولوج إلى الصرف الصحي والنظافة على المستوى الوطني، فنتائج المسح الدوري حول الظروف المعيشية لعام 2014 تظهر أن 35,1% من الأسر لا تتوفر على مراحيض في منازلها مقابل 47,5% في عام 2008 (المسح الدوري حول الظروف المعيشية).

الطاقة:

22. يقدر إنتاج الكهرباء ب 749 مليون كيلوواط في 2015 مقابل 415 مليون كيلوواط في عام 2007 مسجلا بذلك زيادة قدرها 80%. ووفق نتائج التعداد-العام الأخير للسكان والمساكن (2013)، أما فيما يتعلق بولوج الأسرة إلى شبكة كهربائية شهد تغييرا كبيرا حيث فقد انتقل من 30% في عام 2008 إلى 38,8% في 2014 (المسح الدوري للظروف المعيشية). ومع ذلك، توجد فوارق كبيرة في الولوج إلى الكهرباء بين المناطق الحضرية (76,9%) والمناطق الريفية (2,3%). والفرص المتاحة الآن في قطاع الطاقة مرتبطة بارتفاع الطلب في الداخل والتصدير واكتشاف الغاز في عرض البحر كبديل لمدخلات أحر أكثر تكلفة والتمكن من الطاقة المتجددة ومزجها مع غيرها من مصادر الطاقة. وعلى الرغم من فائض الإنتاج، فلا تزال مشاكل النقل والتوزيع مطروحة

الإسكان والمباني العمومية:

23. وفي مجال الإسكان، قامت الدولة بإعادة هيكلة أحياء الضواحي وتهيئة قطع أرضية في مساحات كبيرة في العديد من المدن وتشييد العديد من المباني والمساكن. ومع ذلك، يواجه القطاع عموما بعض الإكراهات المتعلقة بما يلي: (أ) عدم وجود استراتيجية وطنية للاستصلاح الترابي والتنمية الجهوية والإسكان في جميع أبعاده، (ب) نقص البنى التحتية مما يعرقل وصول سكان الحضر والريف إلى السوق والمرافق الأساسية، و(ج) عدم وجود آلية وأدوات صيانة المباني والتجهيزات العمومية، (د) التطور العمراني السريع والفوضوي، (ت) الطلب القوي على المباني العمومية والمساكن.

الديناميكية الاقتصادية: الحصيلة، نقاط القوة، نقاط الضعف، التحديات والفرص

المواصفات والتحليل القطاعي للنمو الاقتصادي:

مواصفات النمو الاقتصادي 2015-2001

24. على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية (2001-2015)، بلغ متوسط النمو الاقتصادي الحقيقي 4,5%، مدفوعاً بشكل رئيسي بالأنشطة الاستخراجية، والبناء والأشغال العامة (BTP)، والنقل والاتصالات والخدمات. وهذا النمو كان أكثر قوة على مدى السنوات الخمس الماضية (2011-2015) مسجلاً بذلك معدلاً حقيقياً قدر بنحو 5,2%، مدفوعاً بشكل رئيسي بحيوية قطاع البناء والأشغال العامة وذلك مرتبطاً بتطور البنى التحتية والذي هو ثمرة برنامج الاستثمار العمومي المكثف (ارتفع الاستثمار العمومي من 23% من الميزانية العامة للدولة في عام 2009 إلى 43% في عام 2015)، وارتفاع أسعار خامات الحديد والنحاس والذهب في الأسواق الدولية. وعلى الرغم من الآثار المجتمعة لانعكاس الوضع الدولي والمخاطر المناخية، فقد تم الإبقاء على هذه النتائج من خلال السياسات المناسبة والتقدم على المستوى الهيكلي وبدعم من انتعاش الصيد (6,3%) واستمرار ديناميكية قطاع البناء والأشغال العامة المتعلقة بتكثيف البنى التحتية والتوجيه الجيد للخدمات الخصوصية.

التحليل القطاعي للنمو

25. لقد سجل القطاع الأولي، وهو الذي يمثل في المتوسط 31% من الناتج المحلي الخام بين عامي 2001 و 2015، زيادة بلغت نحو 2,7% خلال الفترة مع تقلبات غير منتظمة نتيجة الأداء الضعيف الناجم عن العوامل المناخية. وهويشكل أحد دعائم الاقتصاد الموريتاني، وقد خلق فرص عمل لنحو 28% من القوى العاملة في عام 2013 (التعداد العام للسكان والمساكن). وبلغ متوسط الأنشطة الاستخراجية 12,4% من الناتج المحلي الخام بمساهمة متوسطة في النمو الحقيقي بنسبة 0,8% خلال نفس الفترة. وأنشطة القطاع الثلاثي تمثل نسبة 33,5% من الناتج المحلي الخام بين عامي 2001 و 2015، وتمتص 64,2% من القوى العاملة وفقاً لنتائج المسح الدوري حول الظروف المعيشية 2014. وهذه الأنشطة، الغير مصنفة للغاية، ساهمت في أكثر من نصف النمو الحقيقي للناتج المحلي الخام خلال الفترة مع مساهمة أكبر على مدى السنوات الخمس الماضية.

26. وتتمثل الخصائص الرئيسية وقيود النمو الاقتصادي في: (أ) نمو غير منتظم وغير كافٍ مقارنة مع النمو السكاني والشغل؛ (ثانياً) تأثير الطلب المحلي على النمو مقيد بشكل كبير من قبل الطلب الخارجي. (الثالث) يواجه النمو إكراهات الإنتاجية ومردودية عوامل الإنتاج؛ و (د) تباطؤ محرك الاستثمار في النمو وعجز الادخار بالنسبة إلى الاستثمار.

مناخ الأعمال والقدرة التنافسية للاقتصاد: المعوقات والفرص

27. على الرغم من التقدم المحرز في بعض الإصلاحات في مجالات تشجيع الاستثمار (قانون الاستثمار والمنطقة الحرة بانواذيبو، والقانون التجاري إلخ)، وتحرير الاقتصاد وتسهيل ممارسة الأعمال في مجالات مثل إنشاء المقاولات (شباك وحيد في انواكشوط و انواذيبو)، وحماية المستثمرين، بالإضافة إلى جهد كبير في مجال البنى التحتية (الطاقة والطرق والموانئ وغيرها)، فلا يزال الاستثمار الخاص دون التوقعات.

28. وعلى الرغم من الجهود المبذولة في الاستثمارات في البنى التحتية التي لها آثار إيجابية على الإنتاجية الكلية للعوامل، فلا تزال مردودية الأنشطة الإنتاجية متأثرة بالتكلفة العالية نسبياً للمدخلات التي تدخل في عملية الإنتاج (الماء والكهرباء والهاتف وسائل النقل، والمواد المستوردة، وما إلى ذلك)، وكذلك توفراً لتمويلات وتكاليفها. هذه العوامل تعيق القدرة التنافسية للاقتصاد الموريتاني وجاذبيته لرؤوس الأموال الأجنبية.

المالية العمومية والسياسة النقدية والتوازنات الخارجية:

29. خلال السنوات الأخيرة، كان الحفاظ على الاستدامة المالية من أولويات السلطات العمومية الرئيسية. والسياسة المالية المتبعة تركزت على خلق الفضاء المالي من خلال الاستفادة المثلى من الموارد المالية، بما في ذلك الموارد المحلية، وترشيد الإنفاق العام. وبالتالي، فالإنجازات المالية في عام 2015 مكنت عائدات الدولة، خارج المنح والنفط، من تسجيل مستويات بلغت حوالي 419 مليار أوقية مقابل حوالي 390 مليار أوقية في عام 2013 و 182 مليار أوقية في عام 2008، و 121 مليار في عام 2005 و 53 مليار في عام 2000. ونتج هذا الوضع، الذي تميز بمضاعفة الإيرادات في 6 سنوات (بين عامي 2008 و 2015) عن جهود تعبئة الموارد، والتي تجسدت في توسيع القاعدة وخاصة بفضل تحسين جباية الضرائب. وعلى مستوى العجز الإجمالي (بما في ذلك المنح والنفط)، فقد سجل تحسن ملموس. وهكذا، فإن هذا العجز بلغ في 2015 3,7% من الناتج المحلي الخام غير الاستخراجي مقابل 7,9% في عام 2008 و 5,6% في عام 2000. وخارج المنح والبتترول، فإن العجز بلغ 6,6% في عام 2015 مقابل 11,1% في عام 2008 و 8,3% في عام 2000.

30. والمعوقات الرئيسية لتحسين تسيير المالية العمومية التي لاتزال قائمة هي: (أ) ضعف القاعدة الضريبية والقدرة على تعبئة الإيرادات. (ثانيا) الصعوبات في السيطرة على النفقات الجارية (الأجور والإعانات والتحويلات إلى كيانات القطاع العمومي). (ثالثا) النواقص في كفاءة النفقات الاستثمارية بما يتماشى مع أولويات الخطة التنموية: (رابعا) خطر تراكم المديونية و(خامسا) الاعتماد الكبير للميزانية على الموارد المتأتية من الأنشطة الاستخراجية.

31. مكنت السياسة النقدية المتبعة من التحكم في التضخم وتعزيز مرونة النظام المالي من خلال إعادة رسملة البنوك. وبلغت الاحتياطات مستوى قياسيا إلى حد تغطية أكثر من سبعة أشهر من الواردات.

الحكامة والمؤسسات، السلم والأمن:

دولة القانون وحقوق الإنسان

32. في مجال الحكامة الديمقراطية، من الضروري ذكر التقدمات الرئيسية التالية: (أ) إرساء عادة الحوار السياسي المنتظم بين المعارضة والأغلبية (بين عامي 2010 و 2016 تم تنظيم عدة حوارات سياسية، كان آخرها الحوار الوطني الشامل الذي تم اختتامه في أكتوبر 2016)؛ (ب) تنظيم انتخابات مفتوحة لجميع الفاعلين السياسيين، تحت إشراف هيئة مستقلة والتي عين أعضاؤها بصفة توافقية. و (ج) إنشاء مجلس مؤسسة المعارضة الديمقراطية.

33. وفيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان، فقد أدى الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان إلى المصادقة على كافة الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي هي موضع رقابة على الصعيد الدولي. ومع ذلك فهناك جوانب من المسطرة القانونية (المعاهدات والاتفاقيات) ما زال يتعين بذل جهد إضافي لضمان تطبيق مضمونها. ويفسر ذلك جزئيا بضعف المصادر البشرية والمادية.

34. وفيما يتعلق باحترام الحريات المدنية، فموريتانيا تضمن حرية التعبير والتنظيم والتجمع ... و لذلك فمنذ عدة سنوات وهي تحافظ على أفضل مرتبة في مجال حرية التعبير في العالم العربي. والواقع أن المشهد الإعلامي تميز بشكل خاص بإنشاء الهيئة العليا للصحافة والسمعيات. البصرية، والتحرير الكامل للفضاء السمعي البصري منذ عام 2010 وإلغاء قمع المخالفات الصحفية (عدم تجريم انتقاد الصحفيين). وكذلك، فالأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية تمارس أنشطتها بحرية في إطار قانوني.

35. وفيما يتعلق بالولوج إلى الحالة المدنية، فقد تم إنشاء حالة مدنية فعالة من قبل الدولة كشرط لا غنى عنه لإقامة أسس دولة القانون وكأداة استراتيجية لضمان أمن البلاد على المدى القصير والمتوسط والطويل. وأيضا، و منذ عام 2009، اختارت موريتانيا إدخال النظام البيومتري (التحقق من الهوية) في سياق تأمين وثائق الحالة

المدنية. وهكذا، تم إنشاء الوكالة الوطنية للسكان والوثائق المؤمنة (الوكالة الوطنية لسجل السكان والوثائق المؤمنة) في عام 2010. وعلى الرغم من تغطية عالية نسبياً (أكثر من 85%)، فإن التحديث المنتظم للحالة المدنية وولوج السكان إلى الخدمات، وخصوصاً الأطفال وأولئك الذين هم أكثر هشاشة ومقيمون في مناطق نائية لا يزال يشكل تحدياً.

36. وعلى صعيد تعزيز الوحدة الوطنية، فلا يمكن إنكار ما تم إحرازه من تقدم في تضييد بعض جراح الماضي من خلال: (أ) اعتماد النصوص في مكافحة الرق ومخلفاته. (ثانياً) تعويض ضحايا الإرث الإنساني و(ج) أنشطة وكالة "التضامن". وقد تم إدراج القضية العقارية متعددة الأبعاد، والتي تشمل الضرورات الاقتصادية والتقاليد والثقافة ورهانات مكافحة الأشكال المعاصرة ومخلفات الرق، كجزء من خارطة الطريق، للقضاء على الأشكال المعاصرة ومخلفات الرق، التي اعتمدها الحكومة.

الحكامة والمؤسسات:

37. وفيما يتعلق بالحكامة القضائية فإن التدخلات الرئيسية للسلطات العمومية شملت: (أ) تحسين النظرة إلى العدالة: (ب) توزيع القضاة وكتاب الضبط ومعاوني العدالة (العدول المنفذين والمحامين)، وإعادة تأهيل وتجهيز المرافق القضائية والسجون: (ج) تحسين كفاءة العدالة وأدائها. وفي مجال عدالة الأحداث، فيتواصل تعزيز قدرات الفاعلين في السلسلة الجنائية (القضاة وأعضاء النيابة العامة وضباط الشرطة القضائية) من خلال تبادل الزيارات والتكوين الميداني في إطار الحماية الخاصة للأطفال المتنازعين مع القانون.

38. أما من حيث الحكامة الاقتصادية، فقد أدت الإصلاحات التي تم تنفيذها إلى تحسين معتبر لمردودية الإدارة الضريبية وترشيد تسيير النفقات العمومية. وكذلك تم اعتماد استراتيجية لمكافحة الفساد والتي مكن تنفيذها من تغيير كبير في العقلية حيال الممتلكات العمومية وتحسين ترتيب بلادنا دولياً. وعلى مستوى التخطيط الاقتصادي والمالي، تبنت الحكومة استراتيجيات للتنمية في البلد على المستويات الوطنية والقطاعية والجهوية مفصلة في خطط عمل، الشيء الذي سمح بتوفير رؤية أفضل للمستقبل، ولكن فعالية التنفيذ للاستراتيجيات والبرامج كانت محدودة بسبب نقص المصادر البشرية والمالية وعدم التناسق بين التخطيط والتنفيذ... وقد تم تطوير واستخدام العديد من الأدوات والآليات لتحسين البرمجة والمتابعة.

39. وفي مجال تخطيط الاستصلاح الترابي والتنمية المحلية واللامركزية، فقد ركزت توجهات الدولة في السنوات الأخيرة على لامركزية أكبر وعدم تركيز الأنشطة التنموية. فتم نقل العديد من هيئات الدولة إلى الداخل للحد من الاختلالات الإقليمية الملاحظة. وكذلك، تم وضع العديد من المشاريع والبرامج. وتم على نحو متزايد إشراك الفاعلين المحليين، ولكن ينبغي زيادة تعزيز الموارد البشرية والمادية.

40. وفي مجال الحكامة البيئية، فقد تم الأخذ في الحسبان للتغير المناخي على مستوى مختلف البرامج المتعلقة بالبيئة. وبالإضافة إلى ذلك تم تمويل العديد من المشاريع من الموارد الوطنية وفي إطار التعاون الدولي. ومع ذلك، فإن مشاكل التصحر وإزالة الغابات التي يجب أن تضاف إليها الصبغ غير المناسبة لاستغلال المصادر، تثقل على التوازن البيئي والظروف المعيشية للسكان. وأمام هذا الوضع، فمن الضروري زيادة الوعي وتثمين المبادرات والآليات لتنفيذ التنمية المستدامة الحقيقية في موريتانيا في أفق العام 2030.

السلم والأمن:

41. نظراً لموقعها الجغرافي وبنيتها السكانية والإجتماعية ومستوى نموها الحالي ووسائلها، تواجه موريتانيا، كما هو حال جيرانها، أخطاراً داخلية وخارجية، للزعزعة وعدم الأمن والتي استطاعت حتى الآن احتواءها وحتى تقليصها وخاصة في السنوات الخمس الأخيرة. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها السلطات العمومية، فمن الضروري تعزيز التلاحم الاجتماعي وكذلك الوسائل الممنوحة للقوات المسلحة وقوات الأمن.

مقدمة

42. تمتد موريتانيا على مساحة تقدر بمليون وثلاثين ألف كلم² ويبلغ عدد سكانها حوالي ثلاثة ملايين ونصف مليون (3.537368) نسمة بحسب الإحصاء العام للسكان والمساكن المنظم سنة 2013، ومعدل النمو السنوي للسكان وصل 2.77% بين 2000 و 2013. تزخر موريتانيا بثروات طبيعية هامة كمناجم الحديد والذهب والنحاس، بالإضافة إلى كميات قليلة من النفط ويوجد من الغاز الطبيعي في أعماق المحيط، وتنعم بشاطئ من أغنى شواطئ العالم بالأسماك (750 كلم) ويروها من الجنوب نهر السنغال. وتشكل التنمية الحيوانية المكثفة والزراعة المروية والمطرية أهم الأنشطة التقليدية للسكان بالوسط الريفي. ويعاني الاقتصاد الموريتاني من هشاشة بنيوية تجعله شديد التأثر بالصدمات الخارجية وبالتغيرات المناخية التي أصبحت أثارها أكثر جلاء مما كانت عليه سابقا.
43. ويقدر، الدخل الوطني الخام للفرد سنة 2014 ب 1270 دولارا بالسعر الجاري. وقد عرف النمو تطورا متذبذبا خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة (2001-2015). وتظهر الحسابات الاقتصادية لسنة (2014) هيمنة القطاع الثالث (39%) من الناتج المحلي الخام محسوبا بالسعر الجاري) يليه بالقطاع الثاني (36%) فالقطاع الأولي (21.6%). وقد انتقلت حصة النشاطات الاستخراجية من 12.2% في سنة 2006 إلى 25.2% في سنة 2013 ثم إلى 17.2% في سنة 2014.
44. وبالرغم من أن الإنتاجية منخفضة والاقتصاد ضعيف التنافسية، فإن النمو كان قويا ما بين 2010 و2014، ولكنه لم يكن شاملا بما فيه الكفاية حسب التقييم العام للإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر. فالصناعات الاستخراجية (خامات الحديد والذهب والنحاس) التي يفترض أن تلعب دور المحرك للاقتصاد لم تنجح إلا في خلق القليل (أقل من 2.5%) من الوظائف حسب التقييم الآنف الذكر.
45. على المستوى الاجتماعي، تم تسجيل تطور هام حسب نفس التقييم، حيث تراجع معدل الفقر ب 11 نقطة ما بين 2008 و2014، إلا أنه لا تزال بعض التحديات قائمة ينبغي التغلب عليها من أجل الوصول إلى أهداف الألفية للتنمية، خاصة الهدفين 4 و 5 المتعلقين بوفيات الأمهات والأطفال.
46. على مستوى الحكامة، تم اعتماد العديد من الإصلاحات بهدف تحسين مردودية الإدارة الضريبية وعقلنة تسيير النفقات العمومية، كما تم تسجيل تطور معتبر على مستوى الحكامة السياسية والديمقراطية والبيئية.

مسار إعداد إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.

47. مع وصول الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر لنهايته في 2015، فإن استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك تشكل الرؤية الجديدة لتنمية البلد لما بعد 2015 لما ستيحه من تسريع للتحويلات الاجتماعية والاقتصادية ومن توفير ظروف حياة أفضل للمواطنين. وفي هذا الإطار أطلقت موريتانيا في إبريل 2013 سلسلة مشاورات وطنية حول برنامج التنمية لما بعد 2015، ينفذ وفق مقاربة تشاركية وشاملة لجميع الفاعلين. وقد سمحت هذه المشاورات بإجراء حوار شامل حول السياسات اللازم تنفيذها لما بعد 2015.
48. وقد تم لاحقا إجراء تقييم إجمالي للإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر خلال الفترة 2001 – 2015، من طرف مكتب دراسات مستقل من أجل استخلاص النتائج التي ستؤسس لصياغة استراتيجية ما بعد 2015. كما تمت بلورة خارطة طريق لإعداد استراتيجية وطنية للتنمية لما بعد 2015 تغطي خمسة عشر عاما، وهي الخطة التي أطلق عليها "استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك" SCAPP والتي كانت موضوع بيان مقدم في مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 17 سبتمبر 2015.

49. وعلى العموم فإن مسار صياغة هذه الاستراتيجية الجديدة قد تضمن المراحل الأساسية التالية:

أ. **المرحلة التمهيديّة:** انطلاق المسار (بيان مقدم في مجلس الوزراء، إعداد الشروط المرجعية، اقتراح لجنة القيادة واختيار تجمع المكاتب المكلف بإنجاز الدراسة من أجل تقديم لدعم للوزارة).

ب. **المرحلة 1:** مشاورات تمهيدية (قطاعية و جهوية)... الخ، إعداد سبعة وعشرين مذكرة قطاعية، مشاورات مع ممثلي الولايات الخمسة عشر (منتخبين محليين، مجتمع مدني، إدارة)، إنشاء منابر للحوار المباشر وتكوين لجان عمل مصغرة تضم برلمانيين وفاعلين في القطاع الخاص وجامعيين وممثلين من شبكات الشباب والنساء والمجتمع المدني وشركاء التنمية.

ج. **المرحلة 2:** إعداد تقارير مجموعات العمل وفقا للركائز الإستراتيجية عبر نفس المسار التشاركي

د. **المرحلة 3:** صياغة وثيقة إستراتيجية للنمو المتسارع والرفاه المشترك وخطة تنفيذها الأولى وعرضها على لجنة القراءة.

هـ. **المرحلة 4:** إجراء مشاورات ختامية حول مسار مشروع إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك والمصادقة عليها (تنظيم ورشات جهوية وورشة وطنية وتنظيم اجتماعات مع اللجنة الموسعة للتشاور واللجنة الوزارية المشتركة المكلفة بمكافحة الفقر).

50. لقد شكل البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية وإعلان السياسة العامة للحكومة والمساهمات القطاعية والجهوية أساسا لمختلف هذه المراحل التي تميزت بمسار تشاركي وشامل للإطلاع بمختلف وجهات النظر وعلى الأولويات المنبثقة عن اللجان، أخذا في الاعتبار أهداف التنمية المستدامة و التزامات موريتانيا الأخرى. كما شملت النقاشات مع الأطراف المشاركة مختلف القضايا العرضية ذات الصلة بالموضوع مثل (النوع، البيئة، الصمود..).

تخطيط لما بعد الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر يأخذ في الاعتبار أهداف التنمية المستدامة.

51. تستند إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، فضلا عن ما تقدم، على النتائج المستخلصة من تنفيذ خطة عمل الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر (2001-2015)، حيث أظهر تقييم هذا الأخير مواطن النجاح والمكتسبات التي ينبغي تعزيزها وكذلك التحديات التي يتعين رفعها بخصوص كل محور على حدة. وهكذا فإن الرؤية المستقبلية التي أفرزها مسار إعداد الإستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك هي رؤية تتبنى قيم الإسلام والوحدة الوطنية والتعايش والسلم الأهلي وكذا العدالة والديمقراطية والمساواة والتكافل والشفافية وحقوق الإنسان.

52. ومن أجل تسهيل عملية إدماج أهداف التنمية المستدامة في الإستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك، فقد تم القيام بتقييم مندمج وسريع للاستراتيجيات الوطنية (الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر) والقطاعية السابقة تبين على إثره أنه من بين 105 من غايات التنمية المستدامة الملائمة لموريتانيا تم تحديد 92 غاية على أنها أهداف ذات أولوية وهو ما يدل على تناسق جيد لأهداف التنمية المستدامة و برنامج الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر، وذلك بالرغم من وجود بعض الثغرات التي لا تزال بحاجة إلى التصحيح.

53. ومن أجل تجسيد هذه الرؤية فإنه من الضروري تشجيع نمو اقتصادي متسارع ومتنوع شامل أخضر ومستديم يعمل على الحد من عدم المساواة ومنحاز للفقراء، يركز في نفس الوقت على خلق فرص العمل ومكافحة البطالة

سبيلا إلى صمود أكبر ورفاه مشترك. وسيتم العمل على توزيع هذا الرفاه، خصوصا، عن طريق ترقية التشغيل المنتج والرعاية الاجتماعية المتمثلة في تغطية شاملة للحاجات الأساسية (التغذية، التعليم، الصحة...)، كما أنه من الضروري دعم الحكامة في مختلف المجالات.

54. إن هذه الوثيقة التي تمثل المجلد الأول من إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، تنصب على التشخيص السوسيو- اقتصادي والمؤسسي والبيئي وتتمحور حول أربعة أجزاء هي: (i) الديناميكية الاجتماعية (ii) الديناميكية الاقتصادية (iii) الحكامة (iv) أهم النتائج والدروس المستخلصة.

1. الديناميكية الاجتماعية: النتائج، نقاط القوة، نقاط الضعف، التحديات والفرص.

1.1 الديناميكية والعائد الديموغرافي

55. بلغ عدد سكان موريتانيا، حسب معطيات الإحصاء العام للسكان والمساكن، 3.537368 نسمة في سنة 2013 مقابل 2.508159 نسمة في سنة 2000 و 1.864236 نسمة في سنة 1988 و 1.338830 نسمة في 1977 (انظر الرسم البياني أسفله). وقد وصل معدل النمو السنوي المتوسط 2.9% ما بين 1977 و 1988 قبل أن يهبط قليلا إلى 2.4% في الفترة ما بين 1988 و 2000 ثم إلى 2.77% ما بين 2000 و 2013 (بين تعدادين). وتظهر خصائص السكان اليوم: (i) بيئة ديمغرافية شابة ؛ (ii) تفاوت وعدم مساواة حسب النوع و (iii) فرص يجب استغلالها فيما يخص الزيادة في العائد الديموغرافي. إن البنية السكانية في موريتانيا تتميز باستمرار ظاهرة الانتقال نحو المراكز الحضرية والمدن، حيث ارتفعت نسبة التحضر من 63.6% سنة 1977 إلى 87.9% سنة 1988 ثم إلى 98.1% في سنة 2013. وفي المقابل فقد شهدت نسبة سكان البدو انخفاضا مستمرا خلال هذه الفترة لتصل إلى 1.9% في سنة 2013 بعد أن كانت في حدود 12.1% سنة 1988 و 36.4% في سنة 1977.

56. إن متابعة تطور بنية السكان حسب وسط الإقامة يظهر تواصل ظاهرة التحضر، حيث إن عدد سكان الحضر قد زاد، بالقيمة المطلقة، من 755.481 نسمة ما بين 2000 و 2013 إلى 190.707 نسمة ما بين 1988 و 2000، و 460.096 نسمة ما بين 1977 و 1988. وعلى العكس، فإن عدد السكان الريفيين نقص بالقيمة المطلقة من 550.291 نسمة إلى 335.563 نسمة ثم إلى 327.406 نسمة على التوالي ما بين الفترات الثلاث. وتعود الزيادة الملاحظة في عدد سكان الحضر إلى تفاقم ظاهرة الهجرة الريفية الناجمة عن تدهور الظروف المناخية، فنسبة التحضر ارتفعت من 22.7% في 1977 إلى 48.3% في 2013، مما يعني أنها قد تضاعفت خلال 36 سنة. وبالرغم من التحضر القوي والسريع، فإن موريتانيا ستبقى، ولبعض الوقت أيضا، بلدا غالبيتها ريفية ولن يتغير ذلك إلا بحلول سنة 2025 بحسب إسقاطات خلية السكان للأمم المتحدة والتي تقدر أن عدد السكان حينها سيصل 4.960.927 نسمة غالبيتهم من الحضر قبل أن يصبح عددهم 5.278.457 نسمة في 2030.

بنية ديمغرافية شابة

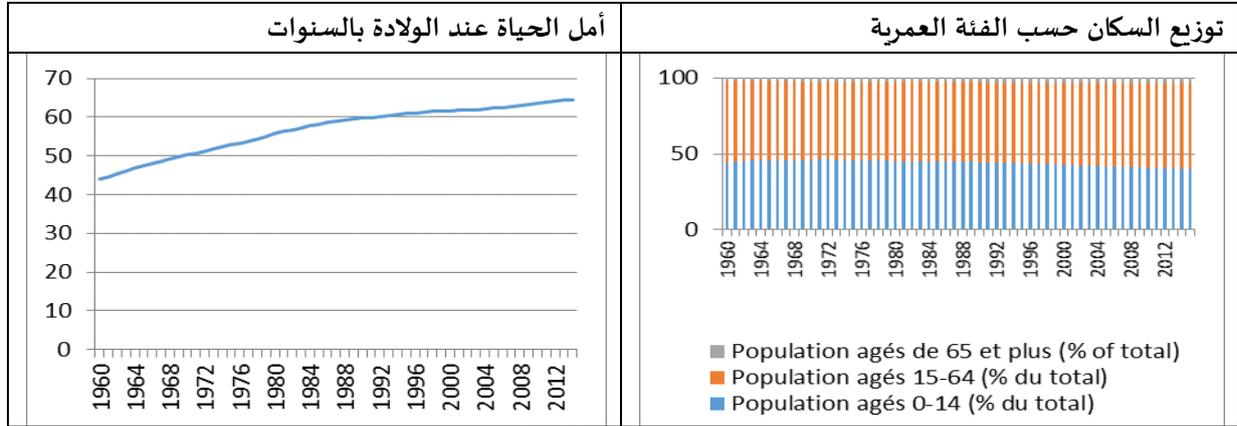
57. لقد تميز النمو السكاني في موريتانيا في الفترة ما بين 1960 و 2015 بازدياد مطرد عكسته نسبة النمو التي سجلت معدل 2.9% خلال تلك الفترة. وقد جاءت تلك الزيادة مصحوبة بارتفاع في متوسط العمر لدى الفرد خصوصا خلال الفترة الممتدة ما بين 1960 ومتوسط الثمانينات (الرسم البياني أدناه)، حيث سجلت زيادة 20 سنة في متوسط عمر الفرد (أمل الحياة) في أكثر قليلا من نصف قرن (من 40 سنة 1960 إلى 60,3 سنة 2014).

58. وقد أدى هذا التطور إلى تغيير في بنية السكان حسب العمر، فالفئة من 15 إلى 64 سنة، وهي فئة عمرية تعتبر غالبا في سن النشاط كان لها تطور طفيف (3 نقاط مئوية في 55 عاما)، أما الفئة الأكبر من 64 عاما فزادت بنسبة أقل (1 نقطة خلال الفترة)، وتلك الأقل من 15 سنة فقدت 4 نقاط مئوية. إنها بوادر شيخوخة للسكان قد تكون تأثيراتها الأولية في الغالب إيجابية إذا بقيت نسبة المشاركة في النشاط عند الشباب ثابتة، خلافا لما عليه الحال حيث أن مشاركة الشباب (7 إلى 15 سنة) في النشاط كانت 21.3% في 2007 و 14% في 2011. وقد أدت مختلف هذه التغيرات إلى نقص نسبة عدد السكان الذين هم في سن النشاط من مجموع السكان (من 90% خلال السنوات 1960 إلى 76% سنة 2014).

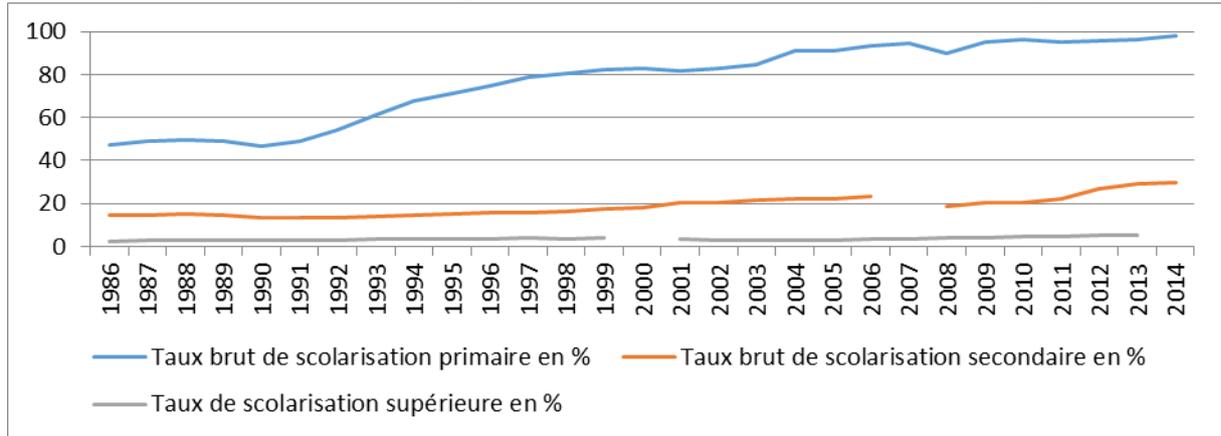
59. إحدى خصائص التطور السكاني في موريتانيا هي ارتفاع نسبة التمدن مع قلة أعداد المستفيدين من تكوين المرحلة الثانوية، إنه وحتى منتصف سنوات 2000، فإن النسبة بالكاد تجاوزت 22%. وفي سنة 2014 ارتفعت

تلك النسبة إلى 30%، وهي زيادة قد تكون واعدة بتطور معتبر للإنتاجية مستقبلا وفي إمكانيات تحسين معدل النفاذ إلى التعليم العالي الذي ظلت نسبته لحد الساعة أقل من 5.5%. لكن هذا التطور يظل دون المستوى الذي من شأنه أن يقدم إسهاما حقيقيا في رفع كفاءة اليد العاملة الضرورية للنمو الاقتصادي وفي التأهيل الجيد للشباب للاندماج في النشاطات الاقتصادية الحديثة.

الشكل البياني 1: تطور البنية السكانية حسب العمر وأمل الحياة عند الولادة



الشكل البياني 2: تطور المعدل الخام للتمدرس حسب المستوى الدراسي



60. يتميز النمط العام للاستهلاك في موريتانيا (العمومي والخاص) بطلب قوي من فئة الشباب على كامل دورة الحياة وبتقدم الدخل المتأتي من التشغيل الذاتي على دخل الموظف. يبدأ الفرد في الحصول على دخل عمل في سن السابعة ويتطور دخله ليصل قيمته المنوالية (750.000 أوقية موريتانية) عند سن الخمسين. وفي المتوسط فإن الفرد الموريتاني يبدأ متأخرا (30 سنة) في الاعتماد على نفسه في توفير حاجاته الاستهلاكية بواسطة دخله كما يستمر في توفير فائض حتى يبلغ سن السبعين.

61. يسمح التعميم على المستوى الوطني باستنتاج أن العجز في دورة الحياة عند الشباب يقدر ب 500 مليار أوقية (أي ما يقارب 29% من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل أقل من 11 مليار بالنسبة للأشخاص المسنين، وهو عجز لا يتم تعويضه بالفائض الحاصل لدى الفئة العمرية من 30 إلى 70 سنة والذي يقدر ب 226 مليارا (أي ما يناهز 12% من الناتج المحلي الإجمالي). وهكذا فإن 16% من الناتج المحلي الإجمالي يتحتم تحصيلها عبر آليات التحويل، وهو ما يحدث أساسا من خلال التحويلات الصافية العمومية منها والخصوصية والتي تمول عجز دورة الحياة في موريتانيا.

تفاوتات حسب المناطق وعدم مساواة متعلقة بالتنوع

62. لا تزال حصة النساء من دخل العمل في حدود 27% مقابل 73% للرجال، وهي حالة يجب تصحيحها من خلال سياسات تمكين النساء والتقليل من عدم المساواة المرتبطة بالتنوع (الركيزة 3).
63. زيادة على ذلك، فإن اليد العاملة في الوسط الريفي تساهم ب 39% من دخول العمل مقابل 61% لليد العاملة في الوسط الحضري، وذلك نتيجة لضعف سياسات الاستصلاح الترابي (الركيزة 3) مما يبين ضرورة وضع سياسات جهوية ملائمة وخلق أقطاب جهوية للتنمية.
64. ومما تجدر الإشارة إليه هو أن مساهمة المرأة في الحياة السياسية تحسنت بصورة لافتة، حيث ارتفعت نسبة حضورها من 2% في 2005 إلى 18% في 2010 ثم 19.7% في 2014 خلال الانتخابات التشريعية الأخيرة متجاوزة بذلك أهداف برنامج الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر. إلا أنه وبالرغم من كل الجهود المبذولة، فإن المرأة الموريتانية ظلت حتى سنة 2015 تعاني من: (i) ضعف وعدم مساواة في الولوج إلى عوامل الإنتاج (الأرض ورأس المال) (ii) التسرب المدرسي؛ (iii) تركز وارتفاع الأمية والبطالة في الوسط النسوي مقارنة بالرجال؛ (iv) استمرار الضغوط الاجتماعية. هذه العوامل تبقى أيضا أكثر تركزا في الوسط الريفي وفي الفئات الأكثر فقرا من المجتمع على مستوى عرقيات معينة.

إنتهاز فرصة العائد الديموغرافي

65. إن تحليل المعطيات الميكرو اقتصادية حسب نموذج NTA أظهر أن نافذة العائد الديموغرافي مفتوحة منذ 1988 بالنسبة لموريتانيا، وهو ما يعني أن بنية السكان الموريتانيين مواتية للنمو الاقتصادي، شرط أن تطبق السلطات العمومية الإصلاحات الضرورية. وبحسب التقديرات يمكن لبلدنا أن يستفيد من زيادة أولى تقدر ب 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي لكل رأس في المتوسط السنوي حتى 2030. وفي هذا الإطار، فإن سياسات تسريع النمو يجب أن تركز على: (i) دعم سياسة التشغيل الموجه للشباب و(ii) تثبيت دعم التشغيل للفئات العمرية من (31-69 سنة). ومن أجل ذلك يجب إنجاز مشاريع بنوية في قطاعات مهمة مثل التعليم والصحة والاستصلاح الترابي والطاقة تتناسب مع طلب المجتمع وتواكبه وتوسع لتلبيته.

2.1 الفقر، التنمية البشرية المستدامة وعدم المساواة.

66. لقد شكلت مكافحة الفقر خلال الخمسة عشر (15) سنة الأخيرة أولوية قصوى للسلطات العمومية وشركائها الفنيين والماليين. ويندرج إعداد (الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر 2001-2015) وخطط عمله الثلاث: (الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر I 2001-2004، الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر II (2006-2010)، الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر III (2011-2015) في هذا الإطار. وقد جاء تصور الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر بعد إنجاز مسحين سنتي 1988 و1996 لتقييم مستوى الفقر. ومنذ 2000 تم إنجاز أربعة مسوح حول ظروف معيشة الأسر على نفس الأساس المنهجي مما مكن من متابعة تطور الفقر في موريتانيا. ويلخص الجدول التالي أهم النتائج عبر الفقر النقدي.

الجدول 1: تطور تأثير الفقر المدقع والفقر ما بين 1988 - 2014

السنة	فقر مدقع		فقر			عتبة الفقر المدقع أوقية	عتبة الفقر أوقية/عام/شخص
	موريتانيا	انواكشوط	عدد الفقراء	موريتانيا	انواكشوط		
1988			1.060.926	56.6%	36,1%	24.800	3.280
1996			1.187.210	50.5%	21,0%	44.150	58.400
2000	12,3%	31,46%	1.348.976	51%	25,1%	54.880	72.600
2004	10,9%	28,8%	1.390.344	46.7%	25,9%	71.550	94.600
2008	4,8%	25,9%	1.408.759	42%	15,6%	96.400	129.600
2014	5,9%	16,6%	1.096.584	31%	14,4%	126.035	169.445
الفرق 2014/2000	6,4	-14,8	-252392	-20	-10,7	71155	96.845

المصدر: معطيات المكتب الوطني للإحصاء بتصرف

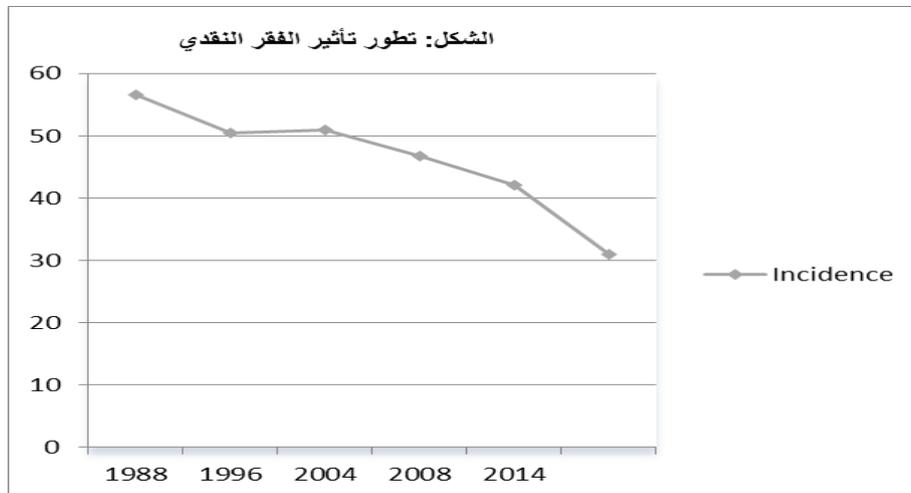
70. لقد ساهمت المعطيات الأخيرة لكل من EPVC وRGPH في بيان أن التفاوتات الجهوية بقيت كبيرة في موريتانيا. ويظهر تحليل الخصائص السوسيو ديموغرافية للسكان والأسر والنتائج المستخلصة من المسح الأخير ل EPVC في سنة 2014، أنه وإن كان هناك تراجع مهم في عدم المساواة على المستوى الوطني بين مسحي EPVC 2008 و2014، خاصة في ولايات الحوض الغربي والعصابة واطرارزة وكيدي ماغا، فإن مستوى عدم المساواة بين الولايات لا يزال مرتفعا نسبيا.

الجدول 2: مؤشرات Gini حسب الولاية 2008 و2014

الولاية	2008	2014
الحوض الشرقي	0.36	0.31
الحوض الغربي	0.31	0.34
العصابة	0.35	0.36
كوركول	0.30	0.28
لبراكته	0.34	0.33
اطرارزة	0.31	0.40
آدرار	0.33	0.30
انواذيبو	0.34	0.30
تكانت	0.32	0.32
كيدي ماغا	0.33	0.35
تيرس زمور	0.27	0.23
إينشيري	0.30	0.26
انواكشوط	0.31	0.32
المجموع	0.38	0.34

71. تمكن ملاحظة التفاوتات الجهوية الكامنة على مستويين: (i) على مستوى الفوارق بين الولايات فيما يخص ظروف الولوج لخدمات التعليم و(ii) على مستوى توزيع الوظائف حسب الولاية والوسط. ومما تمكن ملاحظته أن الولايات المهمشة نسبيا هي تلك التي، برغم توفرها على نسبة معتبرة من السكان النشطين، تسجل المعدل الأدنى في مستويات التمدرس والأعلى في مستويات البطالة كما هو الحال بالنسبة للبهلال الممتد من لبراكته إلى الحوض الغربي بما فيه وولاية كوركول. وبالنظر في المعدلات الخامة للتمدرس في المستوى الابتدائي حسب الولاية تتكشف تفاوتات جهوية مهمة مثل ضعف تلك المعدلات في الحوض الغربي (2,49) والحوض الشرقي (3,54).

72. وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أن الارتباط القوي للاقتصاد بالتقلبات المناخية وبالظرفية الدولية يجعل القطع بحصول تراجع في الفقر أمرا صعبا كما أن أي نمو لا بد فيه من تحقيق العديد من الشروط حتى يكون شاملا بما فيه الكفاية. الرسم البياني 3 أسفله يعطي اتجاهات تأثير الفقر النقدي خلال العشرين سنة الأخيرة انطلاقا من نفس المصدر (ONS,EPCV).



التنمية البشرية وحالة القطاعات الاجتماعية

73. لقد تطور مؤشر التنمية البشرية في موريتانيا من 0.347 في سنة 1980 إلى 0.506 في سنة 2014 كما انتقل ترتيب البلد من 161 في سنة 2013 إلى 156 في 2015. وبالرغم من هذا التطور، فإنه يتحتم اتخاذ إجراءات لعلاج القصور المرتبط أساساً ب: (i) ضعف أداء النظام التربوي؛ (ii) ضعف النظام الصحي والوقاية من سوء التغذية ومن انعدام الأمن الغذائي؛ (iii) ارتفاع مستويات الفقر عند السكان بشكل عام، وعند سكان الريف بشكل خاص و (iv) عدم المساواة في النوع.

74. وبحسب معطيات حديثة نسبياً (EPCV2014)، يمكن أن نصنف الخدمات الأساسية لتنمية رأس المال البشري في ثلاث فئات من حيث التوفر وذلك من خلال المعدل المتوسط للولوج إلى الخدمات. إن جودة الخدمات متباينة حسب الوسط والولاية وبين الخمس الأفقر وبقية المجتمع. وتضم الفئة الأولى من الخدمات الأكثر توفراً وهي المدرسة الابتدائية (63%) والهاتف (66.4%) والماء الشروب (62.1%)، في حين تشمل الفئة الثانية، من حيث ولوج السكان إليها، النقل العمومي (42.6%) والكهرباء (76.9%) في الوسط الحضري ولكن 2.3% فقط في الوسط الريفي وشبه الحضري) وخدمات المرافق الصحية (33.6%) والإعلام (تلفزيون/راديو) (32.6%) والبنية التحتية والتعليم الثانوي (26.2%). أما الفئة الثالثة، والتي تسجل أدنى معدلات الولوج أو لها، فتشمل الانترنت (17%) والشرطة (16.8%) والمستشفيات (15.5%) والعدالة (12%) والخدمات المصرفية (11.2%) والصرف الصحي (9.8%) ومرافق الشباب (7.5%) والبريد (4.6%) والصحافة المكتوبة (3.2%). ويبقى الولوج إلى لخدمات الاجتماعية الأساسية عاملاً أساسياً لتحقيق تنمية مستدامة وذات جودة كما أنه ينعكس بصفة مباشرة على تحسين نوعية الحياة وعلى العدالة في الفرص الاقتصادية.

الجدول 3: التطور المقارن لمؤشر التنمية البشرية في موريتانيا من 1980 إلى 2014.

البلد/المنطقة	1980	1990	2000	2005	2008	2010	2011	2012	2013	2014
موريتانيا	0.347	0.367	0.433	0.455	0.466	0.475	0.475	0.485	0.487	0.506
البلدان العربية	0.492	0.551	0.611	0.644	0.664	0.675	0.678	0.681	0.682	0.607
إفريقيا جنوب الصحراء	0.382	0.399	0.421	0.452	0.477	0.488	0.495	0.499	0.502	0.686

المصدر: التقرير الدولي حول التنمية البشرية 2015 (PNUD)

درجة تحقيق الأهداف الألفية للتنمية.

هدف الألفية الأول للتنمية: تخفيض نسبة الفقر المدقع والجوع

لقد كان التطور الحاصل في مجال تراجع الفقر المدقع بطيئا خلال الفترة ما بين 1990-2008، ولكنه عرف تسارعا بعد ذلك (31.0% في سنة 2014) ليصل تقريبا إلى الهدف المحدد (28% في 2015). أما هدف خفض الجوع فقد تحقق حسب منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، كما تحقق هدف تخفيض الفقر المدقع تقريبا (16.6% في 2014).

هدف الألفية الثاني للتنمية: ضمان تعليم أساسي للجميع

- حسب معطيات RESEN 2014 فإن نسبة إكمال السلك الابتدائي قد تحسنت بشكل واضح حيث ارتقت من 45% في سنة 2004 إلى 59% في سنة 2008 ثم إلى 72% في سنة 2014.

- بخصوص المعدل الصافي للتمدرس في التعليم الثانوي، فقد تضاعف تقريبا بحسب الإحصاءات العامة للسكان والمساكن و 2000 و 2013 منتقلا من 15.6% إلى 30.3%. مع تراجع كبير (من 8.6 إلى 0.3) في الفرق بينه وبين المعدل الخام للتمدرس¹.

هدف الألفية الثالث للتنمية: ترقية المساواة بين الجنسين وتمكين النساء

- وصل المعدل الصافي للتمدرس في التعليم الأساسي 47.2% في 2013 مقابل 43.5% في 2000 و 22.8% في 1988 مع تقلص الفرق بين الجنسين، شأنه في ذلك شأن المعدل الخام للتمدرس، بل أن تلك الفروق كانت لصالح البنات أحيانا (2013).

وعموما يمكن القول إنه قد تم بلوغ هدف الألفية في مجال مساواة الجنسين خلال السنوات العشرة الأخيرة.

- تبين معطيات الإحصاء العام للسكان والمساكن 2013 أن معدل الأمية في موريتانيا هو 36.3% في مقال و 46.9% في 2000، مما يعني تراجعا ب 10 نقاط. وقد وصل هذا المعدل نسبة 41% لدى النساء و 31.3% لدى الرجال (الهدف 100%).

- عدد المقاعد المشغولة من طرف النساء في البرلمان تضاعف 4 مرات خلال الفترة.

هدف الألفية الرابع للتنمية: تخفيض وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات

يقدر معدل وفيات الأطفال ب 115 في الألف (الإحصاء العام للسكان والمساكن 2013)، في حين أن الهدف هو 45 في الألف في 2015 وهو ما لم يتحقق.

هدف الألفية الخامس للتنمية: تحسين صحة الأمهات

- لا تزال وفيات الأمهات تسجل إحدى أعلى نسبها في المنطقة بمعدل 582 وفاة لكل مائة ألف ولادة حية في 2013 (الإحصاء العام للسكان والمساكن)، وهي بذلك يكون بعيدة من بلوغ الهدف المحدد والذي هو (232).

- ظل معدل انتشار وسائل منع الحمل عند النساء المتزوجات من 15 إلى 49 سنة أقل من 10% في 2013 مما يعني أن الهدف لم يتحقق.

هدف الألفية السادس للتنمية: محاربة فيروس نقص المناعة البشرية (السيدا) والملاريا وأمراض لأخرى.

تشير التقديرات إلى أن معدل انتشار فيروس نقص المناعة المكتسبة البشرية (السيدا) كان 0.4% في سنة 2013، وبذلك يكون الهدف (أقل من 1%) قد تحقق في هذا المجال.

وتظهر مؤشرات الهدف 6 في مجال المناعة المكتسبة البشرية (السيدا) والملاريا والسل أن انتشار هذه الأمراض لم يعد في توسع كما كان في السابق.

هدف الألفية السابع للتنمية: ضمان الاستدامة البيئية

- يصل معدل الولوج إلى مصدر للماء الشروب إلى 65.4% في 2014 (EPCV).

- لا تتاح فرصة الولوج إلى نظام محسن للصرف الصحي في 2013 إلا لنسبة 35.7% من الأسر فقط.

- حصل بعض التحسن في الولوج إلى إمدادات المياه المحسنة.

- لم نصل بعد إلى الهدف بخصوص الولوج إلى نظام صرف صحي محسن.

هدف الألفية الثامن للتنمية: إقامة شراكة عالمية للتنمية

عموما ظلت حصة المعونة من أجل التنمية في تمويل الاستثمارات العمومية في تناقص مطرد منذ عدة سنوات.

¹ لم يتحدد أي هدف علي المستوى الوطني

3.1 ديناميكية التشغيل والبطالة

75. ركزت الجهود الحكومية المبدولة في مجال التشغيل والدمج في السنوات الأخيرة، على بلورة الاستراتيجيات ووضع الهياكل وتطوير الآليات والمقاربات وتنفيذ البرامج مستفيدة من تأثير النمو الاقتصادي المستمر. ويتضح تطور أهم المؤشرات على النحو التالي:

مستوى النشاط والتشغيل

76. بلغ معدل النشاط في موريتانيا 46.63% في سنة 2014 (EPCV) مقابل 44.3% في 2012 (ENRE/SI)، ويوجد تفاوت كبير حسب النوع والوسط والفئة العمرية، فقد كان معدل نشاط الرجال في سنة 2014 (69%) وهو ما يفوق كثيرا معدل نشاط النساء (27.4%). أما فيما يخص وسط الإقامة، فإن النشاط في الوسط الحضري يبلغ معدل (49.72) مقابل (42.93%) بالنسبة للريف. وبخصوص تفاوت النشاط حسب ولاية الإقامة فقد كان المعدل الأعلى للنشاط من نصيب ولاية كوركول (59.5%)، تليها نواكشوط (52.22%) فكيدماغا (47.17%) فينشييري (47.2%)، وباستثناء ولاية كوركول، فإن معدل النشاط عند الرجال في مختلف الولايات كان، على الأقل، ضعف معدل النشاط عند النساء. بالنسبة للنساء فإن معدل التشغيل الأكثر ارتفاعا تم تسجيله في كوركول (47.44%)، أما المعدل الأضعف فمسجل في ولايات تيرس الزمور (8.63%) واطرارزة (12.64) وتكانت (13.63%). بالنسبة لمعدل نشاط الأشخاص الذين أعمارهم تتراوح ما بين 36 و64 عاما (64.8%) يزيد معدل النشاط لدى الشباب الذين أعمارهم بين 14 و35 عاما على (37.57%).

77. من حيث التشغيل، فإن نسبة السكان العاملين في نفس الفترة بلغت 40.62% من من هم في سن العمل مقابل 39% سنة 2008. وتقييم نسبة 55.4% من هؤلاء السكان العاملين في الوسط الحضري بسبب التركيز القوي للنشاطات على مستوى كبريات المراكز الحضرية، بل إن السكان العاملين يتركزون أساسا في انواكشوط (33.3%) والحوض الشرقي (11.1%) وكوركول (10.8) والعصابة (8.7%) والحوض الغربي (7.6%) وكيدي ماغا (7.1%). ويظهر التوزيع حسب الجنس للسكان العاملين وجود تفاوت كبير بين الرجال (70.59%) والنساء (22.41%).

78. ويبين توزيع السكان العاملين حسب النشاط الأساسي هيمنة النشاطات التجارية (25.86%) تليها تلك المتعلقة بالزراعة وتربية المواشي (18.8%)، في حين أن نشاطات البناء والأشغال العامة، التي تعتبر حاسمة في خلق فرص العمل، لا تمثل سوى (5.37%)، أما الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة فقد مثلت (6.19%) في 2014، كما مثلت نشاطات « النقل والمواصلات » و« بقية النشاطات والخدمات » (3.94%) و(28.24%) على التوالي.

الجدول 4: تطور مساهمة القطاعات في التشغيل في الفترة 2013-1988.

القطاع	1988	2000	2008	2013
الزراعة	30.3%	34.8%	23%	9.9%
التنمية الحيوانية	18.9%	13%	12%	14.6%
الصيد	1.8%	2.4%	4.9%	3.3%
الصناعات الاستخراجية	1.4%	0.9%	1.7%	2.6%
الصناعات التحويلية	1.5%	4.8%	4%	6.8%
الطاقة	0.3%	0.5%	0.3%	1%
الأشغال العامة	3%	2.5%	7.9%	7.6%
التجارة	16.6%	17.3%	32.5%	25.9%
النقل والمواصلات	2%	2.9%	3.7%	5.4%
البنوك/التأمين	0.3%	0.3%	0.3%	0.6%
الإدارة/الخدمات	20.1%	15.8%	9.9%	22.3%
غير محددة	3.9%	4.9%	0.0%	0.0%
المجموع	100%	100%	100%	100%

79. ينقسم السكان العاملون، بحسب مستوى تكوينهم، إلى عدة فئات حيث أن نسبة 46.35% هم بدون مستوى تكويني أصلا و20.6% منهم بلغوا مستوى التعليم الثانوي و17.76% ليس لديهم سوى المستوى الابتدائي. وغالبا ما نجد الفئة الأولى (أي الذين لديهم أي مستوى تكويني) في نشاطات التجارة (25.32%) والخدمات المختلفة (39.9%) والنشاطات الزراعية والرعية (23.34%). أما الأشخاص العاملون من أصحاب المستوى الثانوي فيتوزعون في نشاطات متنوعة كالتجارة (21.33%) والإدارة (18.05%) والتعليم (14.42%)، بينما يعمل معظم أولئك الذين تابعوا تعليما فنيا أو مهنيا في قطاع الخدمات (40.8%) والصحة (16.51%) والبناء والأشغال العمومية (12.95%) والنقل (6.43%).

80. وقد أشارت مسح أجريت نهاية سنوات 2000 (أنظر الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2) إلى وجود قيمة مضافة في القطاع غير المصنف قدرت بأنها كانت في حدود 47.3% في 2008 مع قدرة تشغيلية تزيد على 80% من مجموع فرص العمل المتاحة. ووفقا لتقديرات البنك الدولي في 2009 فإن العمل غير المصنف أكثر انتشارا في الوسط الحضري إذ يشغل 85% من اليد العاملة. وليس الشباب بمنأى عن العمل غير المصنف، حيث أن نسبة 96% في المتوسط من من تتراوح أعمارهم بين 19 و 25 سنة يمارسون عملا غير مصنف. ويتوزع العمال الذين يمارسون عملا غير مصنف بالأساس على قطاعات كالزراعة وتجارة التجزئة التي تزاو لها 57% من الطاقة العاملة غير المصنفة غالبيتها مكونة من عمال مستقلين.

خصائص البطالة والبطالة المتقنة

81. على المستوى الوطني: كان معدل البطالة على المستوى الوطني في 2014 ب 12.85% (إستقصاء EPCV) و 10.1% في 2012 حسب (ENRE-SI)، وتعتبر البطالة ظاهرة حضرية (17.2%) أكثر مما هي ريفية (6.9%). وتبقى البطالة عند النساء (19.28%) أكثر منها عند الرجال (9.92%). ولا يختلف الوسط الحضري عن الوسط الريفي من حيث تفوق معدل بطالة النساء على نظيره لدى الرجال، إذ سجل معدل بطالة للنساء (24.76%) في الوسط الحضري مقابل (13.7%) لدى الرجال، أما في الوسط الريفي فإن معدل بطالة النساء يقدر ب 11.72% مقابل 4.65% للرجال. وتوجد البطالة في فئة الشباب (14-34 عاما) أكثر من غيرها من الفئات بمعدل يقدر ب 21.1% في 2014 مقابل 3.44% بالنسبة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35-64 عاما. وتتركز بطالة الشباب في الوسط الحضري أكثر من الوسط الريفي إذ يبلغ معدلها 27.43% في الأول مقابل 11.32% في الثاني.

82. على المستوى الجهوي: يظهر توزيع البطالة حسب الولاية أن الشباب يعانون أكثر من البطالة في المراكز الحضرية الكبيرة مثل انواذيبو (34.64%) وانواكشوط (31.62%). وفيما يخص التوزيع حسب الجنس فإن بطالة الإناث (24.6%) تزيد على بطالة الذكور (19.5%). وتخفي نسبة البطالة المعتدلة على العموم هذه نسبة مرتفعة من ضعف مستوى التشغيل وهشاشته. وقد بلغت نسبة هشاشة التشغيل الحضري 54.62% في 2014 مقابل 54.1% في 2012 وهي، خلافا لما قد يتبادر، تنتشر في صفوف الحضريين (51.58%) أكثر من سكان الأرياف (48.42%).

83. وهكذا نلاحظ أن البطالة تبقى تحديا أساسيا بالرغم من خلق الكثير من فرص العمل في السنوات الأخيرة في قطاع المعادن والإدارات العمومية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الوظائف التي يشغلها أجنب تتركز أساسا في قطاعات الصيد والبناء والأشغال العمومية.

² وزارة التشغيل، الدمج والتكوين المهني: الإستراتيجية الوطنية للتشغيل وخطة العمل 2008-2012، مارس 2008
³ البنك الدولي (2009) مذكرة اقتصادية، موريتانيا، الخيارات السياسية لتحسين التنمية في القطاع الخاص، التقرير رقم MR 48566
⁴ على سبيل المثال: القطاع غير المصنف يمثل في انواكشوط 79% من قوة العمل العاملة في المدينة بالرغم أن 40% من اليد العاملة المصنفة في البلد تتواجد فيها (البنك الدولي 2009).

84. إن إحدى العقبات التي يجب التعامل معها هي أن عددا كبيرا من العمال في 2012 يشغلون وظائف تعتبر عرضية أو موسمية (33,3%) أو هشة (54,1%) أي أنهم في حالة بطالة مقنعة (10,6%). وهناك قلق آخر يخص الفئة العمرية من 15 إلى 35 سنة والتي يعتبر ثلث أعدادها تقريبا (32,8%) أمام مآزق حقيقي فلا هو ولج إلى سوق العمل ولا هو تمكن من الاندماج في نظام التعليم والتكوين. فيما يتعلق بعمالة الأطفال، فقد كشف تقييم الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر 2013 بأن واحدا من كل أربعة أطفال أعلن أنه عمل خلال الأسبوع السابق لمقابلته مع الوكيل العداد في حين أعلن 11,4% أنهم عاطلون عن العمل. يصل معدل نشاط الشباب من (10-14) 36,3%. وتطرح إشكالية البطالة تساؤلات ذات صلة بالمؤهلات والتكوين وتنظيم سوق العمل وتأمين مخزون القطاعات الكبرى الموفرة للشغل ودعم التشغيل الذاتي.

4.1 الولوج إلى الخدمات الأساسية

85. وعلى العموم فإنه وفقا لمعطيات المسح الدائم للظروف المعيشية للسكان، يمكن تصنيف الخدمات الضرورية لتنمية رأس المال البشري إلى ثلاث فئات حسب نسبة الولوج إليها. أما من حيث الجودة فإن الخدمات تختلف بخسب الوسط والولاية والخمس المستهدف. تضم الفئة الأولى من الفئات المذكورة أعلاه الخدمات الأكثر توفرا وهي المدرسة الابتدائية (63%) والهاتف (66,4%) والماء الشروب (62,1%). في حين تشمل الفئة الثانية، النقل العمومي (42,6%) والكهرباء (76,9%) في الوسط الحضري ولكن 2,3% فقط في الوسط الريفي ونصف الحضري والمرافق الصحية (33,6%) والإعلام (تلفزيون/راديو) (32,6%) وللتعليم الثانوي (26,2%). أما الفئة الثالثة، والتي تسجل أدنى معدلات الولوج لها، فتشمل الانترنت (17%) والشرطة (16,8%) والمستشفيات (15,5%) والعدالة (12%) والخدمات المصرفية (11,2%) والصرف الصحي (9,8%) ومرافق الشباب (7,5%) والبريد (4,6%) والصحافة المكتوبة (3,2%). وسيتم فيما يلي تحليل تطور وجود الولوج إلى أهم الخدمات القاعدية.

1.4.1 التعليم والتكوين

86. فيما يخص الولوج: يتشكل عرض التعليم ما قبل المدرسي (خارج التعليم القرآني) من جزئين (10% منه عبارة عن حدائق أطفال عمومية و 72% هي لهيئات الخصوصية و 18% هي حضانات أهلية. وقد انتقل معدل وولوج الأطفال من 3 إلى 6 سنوات فيما قبل المدرسي، حسب (RESEN 2014)، من 5% في 2014 إلى 9,3% في 2014. 2015. وتكاد الفوارق حسب الجنس تكون معدومة، لكن التفاوتات حسب الولايات و مستوى الدخل مرتفعة بسبب تركيز قوي في الوسط الحضري، خاصة في انواكشوط و انواذيبو وتيرس الزمور. وبالرغم من التقدم المسجل فإن التغطية قبل المدرسية في موريتانيا تبقى تحت متوسط ما هي عليه في البلدان الإفريقية ذات الدخل المماثلة (18,2% حسب RESEN 2014) والمغرب (أكثر من 60%).

87. في التعليم الأساسي: وصل المعدل الخام للتمدرس في الابتدائي (TBS)،⁵ الذي يعطي معلومات حول القدرة الاستيعابية للنظام التعليمي، حسب معطيات برنامج الإطار الاستراتيجي للفقر 72,4% في 2013 مقابل 68,4% في 2000 و 44,7% في 1988، مسجلا تطورا مطردا خلال الفترة ما بين 1988 و 2000 (24,7 نقطة) ما بين 2000 و 2013 (4 نقاط). ويظهر المعدل الخام للتمدرس البنات، الذي كان أقل من معدل الذكور في 1988 (39,6) مقابل (49,4)، منذ سنة 2000 فارقا لصالحهن مع مؤشر تكافؤ يزيد على الواحد (1,006 في 2013). ورغم ذلك فإن تطور المعدل الخام للتمدرس حسب وسط الإقامة يظهر وجود تفاوتات قوية لصالح الحضر (93%) على حساب الريف (58%) والبدو (6%) وهي تفاوتات تمس الجنسين معا. وتجدر الإشارة إلى أن معطيات (RESEN 2014) تظهر أن إكمال المستوى الأساسي تحسنا كثيرا، صاعدا من 45% في 2004 إلى 59% في 2008 ثم إلى 72% في 2014.

⁵ يعني النسبة بين مجموع النلاميذ المسجلين في مستوي معين من التعليم وأطفال سن القانونية لهذا المستوي

88. وبالرغم من التحسن الملاحظ فإن ثلاثة من أصل كل 10 أطفال في نفس الفئة العمرية ربما لم يكتسبوا مهارات ضرورية تمكنهم من البقاء متعلمين طوال حياتهم وذلك بسبب نسبة احتفاظ لا تزال ضعيفة بعض الشيء (60% في 2013 مقابل 54% في 2008). وفي المقابل فإن عددا هاما من الأطفال يمكن اعتبارهم غير متمدرس وذلك إما بسبب عدم التحاقهم بالنظام المدرسي أصلا (109.800 تقريبا) أو لتسربهم مبكرا من هذا النظام (61.700 تقريبا). وتتكون غالبية هذه الفئة غير المتمدرسة من بنات يعشن في الوسط الريفي وينتمين إلى الخمس (20%) الأفقر من السكان.

89. وتعود أسباب هذه الظاهرة المقلقة في الأساس إلى: (i) ضعف العرض المدرسي المشكل في معظمه من مدارس غير مكتملة الأقسام مما لا يسمح بمتابعة الدراسة، عدم ملائمة مواقع المباني المدرسية التي توجد على مسافة قد لا تناسب التلاميذ (10%)، (ii) المعوقات السوسيو-ثقافية (17%)، (iii) ظروف الحياة القاسية وبعض الظروف الأخرى. وتعتبر هذه الوضعية مقلقة جدا، وحسب (RESEN2014)، فإن أولئك الذين يكملون السلك الابتدائي لا يمكن اعتبارهم غير أميين بما تعنيه الكلمة، حيث أن السنة السادسة لم تعد تمثل مستوى التمدرس الذي انطلقا منه يعتبر محو الأمية مكسبا لا رجعة فيه وهو ما يترجم ضعفا في جودة التعليم المقدم.

90. وبالرغم من الاتجاهات الايجابية لتحسين ظروف التعليم بين 2008 و2012 فيما يخص توفر المعلمين والطاولات والتجهيزات الأخرى (المراحيض، نقاط الماء والأسوار)، فإن الظروف لا تزال صعبة، والعقبات كأداء حيث نلاحظ أنه في 11% من المدارس فإن نسبة التلاميذ إلى المعلمين تتجاوز 80 تلميذا لكل معلم وهو ما يعادل ضعف الهدف المنشود ضمن الخطة الوطنية لتطوير قطاع التعليم PNDSE. كما نلاحظ اكتظاظ الفصول واستخدام نظام المستويات المتعددة وغياب التكوين المستمر ونقص في المتابعة عن قرب.

91. وعلى مستوى جودة التعليم الأساسي، فإن مكتسبات التعلم تتميز بأنها ضعيفة سواء من حيث استفادة التلاميذ أو من حيث نتائج التقييمات العامة في نهاية الحلقة. وقد ظلت جودة التعليم في تراجع مستمر مع مرور الزمن حسب التقييمات التي يقوم بها المعهد التربوي الوطني منذ 2003. وقد خلصت نتائج التقييم الذي تم في 2014 (سنة ثالثة أساسي وسنة خامسة أساسي) إلى النتائج التالية: (i) كان مستوى النجاح ضعيفا بصفة عامة في جميع المواد التي امتحن فيها، مع وضعية مقلقة في الرياضيات (9% للصف الخامس أساسي) تتبعها الفرنسية (15.73% للصف الخامس أساسي و 12.77% للصف الثالث أساسي)، فيما تسجل اللغة العربية نتائج أحسن لكنها تبقى تحت المتوسط (40% للصف الخامس أساسي و 23.34% للسنة الثالث أساسي)، (ii) لم يظهر أي تأثير للنوع على النتائج المتحصل عليها مقابل تفاوت يمكن ملاحظته بين الولايات، (iii) تلازم الدخول في سن متأخرة إلى المدرسة مع مستويات متدنية بالمقارنة مع الدخول عند السن القانونية (الطبيعية): (iv) لا يلاحظ أي تأثير إيجابي لإعادة السنة على النتائج (v) غالبا ما يكون لتوفر الكتب المدرسية أثر جيد على النتائج.

92. بلغ معدل النجاح في مسابقة دخول السنة الأولى من التعليم الإعدادي 56.39% في 2014، لكن عتبة التجاوز كانت أقل من المتوسط (بين 85 و90 نقطة من 200) حسب السنوات وتبعاً للطاقة الاستيعابية المتوفرة، أما نسبة النجاح في شهادة ختم الدروس الابتدائية، والتي تتطلب الحصول على المعدل (100 نقطة)، فلم تتجاوز 37% مما يعني أن 19% من التلاميذ يتجاوزون إلى التعليم الإعدادي بدرجات أقل من المعدل المطلوب أصلا.

93. لقد أظهر التقييم الذي أجري سنة 2007 لمستوى المعلمين الموجودين في الخدمة ضعف مستوى كفاءتهم في اللغة والرياضيات، كما أظهر تقييم نظمه سنة 2014، برنامج لدعم والتكيف اللغوي، أن أقل من 5% من المعلمين المختبرين كان لديهم المستوى المطلوب لتدريس اللغة الفرنسية في التعليم الأساسي تلك السنة 2014 وأن 14% فقط من المعلمين المختبرين كانوا مؤهلين لتدريس اللغة العربية. ويعد ضعف مؤهلات المعلمين سببا

أساسيا لتردي نوعية التكوين التي تؤدي بدورها إلى ضعف مستوى المعلمين مما يجعل النظام التعليمي يدور في حلقة مفرغة.

94. مع أن برامج التعليم تعاني في جميع مستوياتها من التقادم وغياب الأهداف الواضحة والتأخر عن مساهمة التطورات العلمية والتقنية وعدم مواكبة الواقع السوسيو اقتصادي للبلد بما في ذلك متطلبات الأفراد والمجتمع، فإن نسبة تنفيذها تبقى ضعيفة بسبب تغيب المعلمين وعدم احترام التوقيت المدرسي بفعل الافتتاح المتأخر والاختتام المبكر وتعدد العطل. كما إن الكتب ووسائل الإيضاح تعاني من نفس المعوقات مع القصور المرتبط بجودتها وتوفرها بالعدد الكافي وبتوزيعها.

95. لم تسلم مقارنة الكفايات، التي أدخلت مع إصلاح 1999، من الاصطدام بعدم إقبال المعلمين عليها، شأنها شأن أي جديد، كما أن تطبيقها ظل محدودا بالرغم من الجهود الكبيرة المبذولة، ولم تك يوما موضوعا للتقييم حتى يعلم كيف أثرت (سلبا أو إيجابا) على نوعية التعليم.

96. ارتفع المعدل العام للتمدرس في التعليم الإعدادي العام، حسب معطيات برنامج الإطار الاستراتيجي للفقير، من 24,2% (2000) إلى 30,9% سنة 2013 أي بزيادة 6,7 نقطة، وعلى العكس من الأساسي فقد بقي الفرق المرتبط بالنوع لصالح الأولاد مع مؤشر تكافؤ واقع تحت الوحدة ومتصاعد (من 0,77 في 2000 إلى 0,87 في 2013). أما التفاوتات حسب الوسط فتبدو بارزة جدا مع معدل 53,7% للحضري و10,2% للريفي و0,7% للبدوي، وكان التباين حسب الجنس واضحا ولم يكن لصالح البنات خصوصا في الوسط الريفي والبدوي.

97. لا يزال عدد معتبر من الأطفال يغادرون السلك الأول من التعليم الثانوي العام بدون تكوين مفيد بسبب نقص التخصصات التقنية والمهنية المستقبلية في المراكز المهنية التي يعتبر الولوج إليها انتقائيا .

98. يشهد السلك الثاني تراجعاً في مستوى نجاعته الداخلية كما يظهر ذلك التراجع المستمر لأعداد الناجحين في البكالوريا ويفتقر العرض التعليمي إلى التنوع اللازم لتحضير الجيد للتعليم العالي. لا توجد آلية مناسبة للتوجيه في التعليم الثانوي حيث يخضع للعشوائية والمجازفة. ومن شأن الخطوة الأخيرة المتمثلة في إنشاء مدارس امتياز تتيح، لمن يلجها استحقاقا من خلال مسابقة، ظروفا أحسن للتعلم من حيث التأطير والتجهيزات والتنظيم أن ترفع من جودة التعليم.

99. يبقى التسرب محدودا نسبيا مع معدلات تقدر ب 28% و18% في السلك الأول والثاني على التوالي مقابل معدلات رسوب مرتفعة في السلك الثاني (9,33 في 2014 في السلك الأول مقابل 8,40 في 2008 و13,3% و19,22% على التوالي في السلك الثاني).

100. بالنسبة للتعليم الثانوي، فإن نسبة النجاح الإجمالي في شهادة ختم الدروس الإعدادية كان 30% في 2014 مقابل 36% في 2013، أما معدل النجاح في البكالوريا فقد تناقص باطراد خلال سنوات 2010، 2011، 2012، 2013، 2014 منتقلا على التوالي من 22,38% في 2010 إلى 20,88 في 2011 ثم إلى 18,24% في 2012 ثم 16,89% في 2013 و13% في 2014.

101. شهد التكوين التقني والمهني زيادة معتبرة في عرضه خلال العشرية الأخيرة حيث أن أعداد منتسبيه، (حسب RESEN 2014)، قد انتقلت من 1902 تلميذا في سنة 2004 إلى 7602 في سنة 2014 أي بمعدل زيادة سنوي متوسط يقارب 15 بالمائة. وقد جرى استقبال 30,5% من تلك الأعداد في مؤسسات خاصة. وعدا عن مؤسسات التعليم العالي فإن القطاع العمومي يتوفر حاليا على 25 مؤسسة للتكوين منها 17 تابعة لوزارة التكوين المهني وتقنيات الاتصال و 8 تحت وصاية قطاعات أخرى، أما القطاع الخاص فيتوفر على 30 مؤسسة. وقد تم في هذا السياق توفير تكوينات نوعية والحصول على مكنسبات مهمة (استفاد منها أكثر من 7000 شاب).

102. لقد عرفت التغطية الطلابية، أو نسبة الطلاب في كل مائة ألف ساكن، نموا مطردا بانتقالها من 71 إلى 215 بحسب RESEN2014. ومع ذلك فإن حجم التكوين المهني والتقني ظل ضعيفا مقارنة بالتعليم الثانوي العام (4,1% في 2014)، بل أنه تراجع مقارنة ب 2008 (4,80%) بسبب غياب آلية مناسبة للتوجيه على المستوى التعليمي، تسمح بتنظيم التوجيه الجيد نحو التكوين التقني والمهني واعتماد معايير تجنبه العشوائية التي لا تزال تطبعه. ولعلاج هذه الوضعية شجعت الحكومة افتتاح تخصصات التكوين التقني العام في جميع ولايات الوطن، إلا أن تكلفة البنية التحتية وعدم توفر الأساتذة المتخصصين بالكم الكافي لا يزالان يمثلان عقبة في سبيل تطبيق هذه الرؤية.

103. بالنسبة للتعليم العالي فإن العرض العمومي يتشكل من 12 بنية تعليمية منها ستة تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وستة تتبع لقطاعات وزارية أخرى. وتبين المعطيات أن عدد الطلاب المسجلين في التعليم العالي شهد نموا مطردا حيث انتقل من 14.368 في القطاع العام خلال السنة الجامعية 2007-2008 إلى 19.862 في السنة الجامعية 2014-2015 ومن 331 إلى 938 في القطاع الخاص خلال نفس الفترة. وحسب (RESEN 2014) فإن عدد الطلاب المتابعين لدراساتهم في التعليم العالي وصل 25.454 في 2015 مقابل 11.474 في 2004 أي بمعدل زيادة سنوية تقدر ب 8,3% خلال تلك الفترة. وفي سنة 2014 استقبلت مؤسسات التعليم العالي العمومية الوطنية 81,4% من الطلاب، فيما مثلت حصة الخارج 8,8% وحصة التعليم الخصوصي 9,8% مقابل 94,4% و 17,4% و 3,8% على التوالي في سنة 2009. وقد عرفت التغطية الطلابية، أو نسبة الطلاب في كل مائة ألف ساكن، زيادة معتبرة خلال تلك الفترة، حسب (RESEN 2014)، بانتقالها من 426 إلى 6720. إن هذه المرحلة من التعليم لا تتطور كما ينبغي لتواكب هرم التشغيل فيطالة حملة الشهادات من هذا المستوى مسألة مطروحة بحددة متزايدة بفعل سيطرة الشعب العامة (84%) على حساب الشعب المهنية والتقنية (14%)، إلا أن إنشاء مؤسسات تعليم عال مهنية متعددة التخصصات في السنوات الأخيرة هو خطوة من شأنها أن تخفف من سيطرة الشعب العامة.

104. لقد تطور التعليم الخاص بجميع المستويات بنسب تجاوزت في الغالب توقعات السياسة التعليمية، كما كانت له مساهمة حقيقية في تنمية الولوج الذي تتعزز بفعل جودته وجاذبيته مقارنة بالتعليم العام والتي هي نتيجة طبيعية لما يوفره من ظروف أحسن للتعلم ومن مدرسين ينتقهم من أكثر العاملين في التعليم العام كفاءة. ويشكل القطاع الخاص، بحسب RESEN 2014 نسبة 67,7% في ما قبل المدرسي و 14,8% في الأساسي و 25,4% في السلك الأول من الثانوي و 39,3% في السلك الثاني الثانوي و 30,5% في التكوين المهني و 9,8% في التعليم العالي. ومع ذلك، يبقى هذا القطاع الذي يستخدم في الغالب وكلاء القطاع العام مفتقدا للتنظيم الجيد ولا يستفيد من إطار تنظيمي ملائم، كما أنه مسؤول جزئيا عن تدهور جودة خدمات التعليم العمومي.

105. على مستوى التعليم الأصلي تستقبل المحاضر أعدادا هامة من الطلاب يتلقون تعليما متفاوتا، من حيث درجته، في مجال العلوم الإسلامية وعلوم اللغة العربية، غير أن الطابع غير المصنف لهذا النوع من التعليم يجعل من الصعوبة بمكان تحديد مدى مساهمته في تعليم السكان. وقد مكن إحصاء تم إجراؤه في سنة 2010 من طرف الوزارة المكلفة بالتعليم الأصلي من إحصاء 9170 وحدة تقدم تعليما أصليا في مستويات مختلفة بدءا من تعلم أبجديات اللغة العربية في التمهيدي إلى تعلم القرآن الكريم إلى دراسة مؤلفات مرجعية متخصصة. وتقدر الأعداد المتزايدة للطلاب في مختلف هذه المستويات ب 167.152 متعلما يمثل البنات أكثر من 30% منها. تجدر الإشارة إلى أن أعدادا كبيرة من المتعلمين يمكن أن تكون متابعة للنظامين الأصلي والرسني في الوقت ذاته، كما هو حال أكثر من 46% من من شملهم نفس الإحصاء.

⁶ 434 في 2010 إلى 572 في 2014 حسب معطيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

106. شهد محو الأمية تطورا ملموسا خلال العشرية الأخيرة تحت التأثير المزدوج للجهود الوطنية فيما يخص التمدرس ومحاربة الأمية وكذا ظرفية دولية مواتية. وتبين معطيات الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر 2013 أن معدل الأمية في موريتانيا هو الآن 36.3% مقابل 46.9% في سنة 2000، مما يعني تراجعاً بـ 10 نقاط. ويصل هذا المعدل 41.0% لدى النساء مقابل 31.3% لدى الرجال. ويظهر واقع الأمية حسب منطقة الإقامة أنها تنتشر بقوة في الوسط البدوي (66%)، مع احتلال النساء للصدارة في معدلاتها مهما كان وسط الإقامة.
107. وتجعل هذه الوضعية من النساء الفئة الاجتماعية الأكثر تعرضاً للفقر. وحسب نتائج (2008 ERAM) فإن عدد الأميين هو 677.527 شخصاً من من هم فوق 15 عاماً، يسكن ثلاثة أرباعهم (75%) في وسط ريفي أي 508.796 شخصاً. ويوجد 91% من الأميين في الولايات الثمانية الكبرى من الوطن: انوا كوشوط (14%) والحوض الشرقي (13%) والحوض الغربي (12%) وكوركول (12%) ولبراكنه (12%) والعصابة (11%) وكيدي ماغا (10%) واطرارزة (8%)، وتمثل النساء ثلثي الأميين (65.6%) تقريباً.
108. بعد نصف قرن من الاستقلال، وبالرغم من التقدم المنجز، فإن الأمية لا تزال تنتشر في البلد بشكل مقلق (35.6% في سنة 2008)، حيث أن أربعة من أصل كل عشرة بالغين أميون. وهي تتركز لدى النساء والمقيمين في الوسط الريفي (ثلثا الأميين من النساء و 75.1% منهم يقيمون في الوسط الريفي).
109. على مستوى حكمة النظام التربوي، فإن تسييره يبقى ضعيف الأداء مما يجعله غير قادر على توزيع الموارد بشكل عادل وتحويلها إلى نتائج ملموسة لدى التلاميذ. وهكذا فإن التوزيع غير المعقلن للمصادر البشرية (المدرسين خصوصاً) يستمر في التأثير سلباً على مساواتهم وفعاليتهم. وحسب (RESEN 2014) فإن العدد الإجمالي للمدرسين في التعليم الأساسي والثانوي تطور قليلاً بين 2010 – 2014، حيث وصل عدد المدرسين الإضافيين إلى 678 في التعليم الأساسي و إلى 600 في التعليم الثانوي خلال تلك الفترة.
110. ففي التعليم الأساسي مثلاً انتقل عدد المدرسين من 11442 في 2010 إلى 11400 في 2012 قبل أن يرتفع في سنة 2013 ويستقر عند 12118 في 2014. كما اتجهت أعداد المدرسين في التعليم الثانوي - بعد النقص الذي عرفته بين 2010 – 2012 - نحو الزيادة اعتباراً من 2013 لتستقر عند 3915 سنة 2014. هذا التطور المتباين يترجم الصعوبات التي تواجه اكتتاب المدرسين في النظام التربوي، وهي الصعوبات التي ترجع في جزء منها إلى تطبيق إصلاح الازدواجية الذي يفرض على الداخلين الجدد مدرسة تكوين المعلمين مواصفات لا تتوفر إلا في القليل نسبياً من المترشحين. زيادة على ذلك، فإن مسار التكوين الأولي أصبح ثلاث سنوات من أجل ضمان جودة أحسن في التكوين مما تسبب في خفض أعداد المتخرجين، وهو ما حدا بالدولة مؤخراً إلى إنشاء مدرستين لتكوين المعلمين داخل البلد من أجل مواجهة هذه الوضعية.
111. زيادة على ذلك، فإن توزيع المدرسين بين المؤسسات ظل ضعيف النجاعة ويفقد القطاع نسبة 25% من الطاقة التدريسية في سنة 2014. تتحقق نتائج تذكر على مستوى التسيير التربوي بسبب غياب ثقافة التقييم والإسنادية، كما إن تشتيت مكونات النظام بين عدة قطاعات وزارية وعدم استقرار ارتباطه المؤسسي على مستوى الحكومة و التغييرات المتكررة في الهياكل الوزارية التي يرتبط بها، كلها عوامل تمثل أساس المخاطر التي تجد من نجاعة السياسات التربوية و متابعة تطبيقها حسب أطر البرمجة المحددة.
112. إن غياب آليات منتظمة للتنسيق والعمل الفني بين مختلف القطاعات الوزارية المكلفة بالتعليم يقلص من إمكانية حل بعض المسائل العرضية الحرجة كتلك المتعلقة بتمدرس البنات والأطفال خارج المدرسة وبالأشخاص المعاقين وبالتكوين الفني والمهني الضروري لأولئك الذين لم يبلغوا مستوى متقدماً من التعليم النظامي أو التعليم الأصلي أو محو الأمية.

113. إن ضعف الأداء ونقص مستوى الولوج والجودة وفاعلية النظام يفسر في الجزء الأكبر منه بحالة الضعف التي تعاني منها حكامه القطاع.

114. على مستوى التمويل: فإن الأولوية الممنوحة للتعليم والمجسدة في زيادة حصته من ميزانية الدولة تبعاً لزيادة النفقات العامة للدولة لا تظهر عليه. وهكذا فإنه وبحسب معطيات (RESEN 2014) فإن نسبة النفقات المخصصة للتعليم من النفقات الجارية خارج ديون الدولة انتقلت من 14.2% في 2004 إلى 18.9% في 2014، وهو معدل لا يزال دون معايير الإطار المرجعي لتجمع شركاء التعليم GPE (20%) ودون إسقاطات إطار النفقات متوسط المدى CDMT (2013-2011) للقطاع (23%)، بل إنه أقل من نظيره في البلدان ذات الدخل المماثل (22%). أما حصة النفقات الإجمالية للتعليم (خارج مساهمة الأسر) من الناتج المحلي الإجمالي خارج البترول فقد تراجعت مقارنة بمستواها في 2008 (4.3%). وتمثل الاستثمارات لفائدة التعليم نسبة 15% تقريباً من النفقات العامة الموجهة للقطاع وهي تتم بنسبة 80% بتمويل خارجي. تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أنه في حال دمج مساهمة برنامج الدعم للولوج وجودة التعليم (PAQE) الممول من ميزانيات البلديات منذ 214 بميزانية سنوية تبلغ أكثر من ثلاث مليارات أوقية فإن هذه النسب ستغير جذرياً. تبقى الطاقات الاستيعابية ضعيفة نسبياً وذلك بسبب تعقيد إجراءات إبرام الصفقات وضعف قدرات المسيرين داخل الإدارات.

115. تجب الإشارة إلى أن الأسر قد ساهمت في تمويل القطاع بنسبة 15.7% في 2014 مقابل 11.5% في 2008، وهو ما يعني زيادة ب 4.2 نقطة، وقد اختلفت مساهمتها حسب مستوى التعليم حيث أنها ضعيفة نسبياً في المستويات العليا من النظام مقارنة بالمستويات الدنيا. وفي الوقت الذي تصل فيه مساهمة الأسر إلى 17% في مرحلة ما قبل المدرسة (نظراً للنسبة المرتفعة في القطاع الخاص) فإنها تتراجع إلى 15% من الإنفاق الوطني في التعليم الأساسي لترتفع إلى 23% في السلك الأول من الثانوي ثم تتراجع مجدداً في السلك الثاني من التعليم الثانوي حتى تبلغ مستواها في التعليم الأساسي، وهي لا يتجاوز 10% من التعليم التقني والمهني و 13.2% في التعليم العالي.

2.4.1 الصحة والتغذية

116. حسب معطيات (EPCV 2014) فإن نسبة المرض (taux de morbidité) تقدر ب 4.9% مع تغيرات مرتبطة بالعمر والجنس والوسط ومستوى الفقر مقابل معدل 12.3% في 2000 (EPCV).

117. على مستوى قطاع الصحة فإن الدولة بذلت خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة جهوداً كبيرة ونفذت إصلاحات عديدة لتقريب الخدمات الصحية من المواطنين ومكافحة المرض من خلال إعداد وتطبيق البرنامج الوطني لتنمية الصحة (PNDS) للفترة 2012-2020. وبعد أربع سنوات من تطبيق هذا البرنامج أطلقت وزارة الصحة عملية تقييم نصفية لهذه الخطة من أجل قياس مستوى بلوغ النتائج المرسومة ولتحديد إطار المرحلة 2017-2020 التي ستنتقل بالتزامن مع خطة العمل الأولى لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك. وبالرغم من هذه الجهود فإن تحديات حقيقية لا تزال ماثلة فيما يخص وفيات الأمهات والأطفال ومحاربة الأمراض وتنظيم عرض الخدمات الصحية وتكوين وتسيير المصادر البشرية وفي مجال التموين بالدواء الجيد والكواشف والمستهلكات واللقاحات والمستحضرات وكذلك في ما يتعلق بتمويل القطاع. ويضاف إلى ذلك عدم وجود بيانات استراتيجية منتظمة وذات جودة بما يتلاءم مع التأثير واتخاذ القرار إضافة إلى غياب ثقافة للبحث العملي وعدم كفاية منظومة تشخيصية.

118. ورغم الجهد المبذول في مجال البنى الأساسية والتجهيزات الصحية وخاصة خلال السنوات القليلة الماضية في مجال تعزيز المنظومة الوطنية لتكوين المصادر البشرية واكتتاب العمال، فإن النتائج المسجلة لم تتح بلوغ معظم الأهداف المتعلقة بالصحة.

119. فيما يخص نسب الوفاة و المرض، وباستثناء الأهداف المتعلقة بفقدان المناعة المكتسبة البشرية (السيدا)، فإن موريتانيا بقيت بعيدا عن تحقيق أهداف الألفية للتنمية المتعلقة بالصحة في أفق 2015، حيث أن معدل وفيات الأمهات ظل مرتفعا رغم تسجيل تناقص بطيء في الفترة ما بين 2001 و 2011 حيث انتقل من 687 وفاة في كل 100 ألف ولادة حية في 2001 إلى 626 في 2011 (MICS2011) وعقب ذلك تراجع أسرع نسبيا جعله يصل 582 وفاة أم بين 10 آلاف ولادة حية (RGPH 2013) لكنه مع كل ذلك لم يبلغ، لا الهدف المحدد من طرف CSLP (300 ل 100 ألف ولادة حية) ولا الهدف المحدد في الخطة الوطنية للتنمية الصحية.
120. يمكن القول إن بعض الإنجازات قد تحققت فيما يخص تخفيض وفيات الأطفال، حيث أن النسبة انتقلت من 107% في 2001 إلى 77% في 2007 ثم 75% في 2011، لكنها تبقى مرتفعة مقارنة بالأهداف المحددة في الخطة الوطنية لتنمية الصحة PNDS (38.04%) والهدف الرابع من أهداف الألفية L'OMD4 (36%) لسنة 2015. ويشار أيضا إلى تراجع كبير في انتشار الوفيات المرتبطة بالسل. وتمثل الالتهابات التنفسية الحادة والإسهالات وسوء التغذية والحصبة والملاريا أهم أسباب المعدلات المرتفعة للوفيات لدى الرضع والمواليد.
121. الملاريا: تبقى الملاريا أحد أكثر الأمراض انتشارا في الوسطين الريفي والحضري، حيث تبلغ نسبة الإصابة بها 20,1% في الأول 19,3% في الثاني. وبحسب EPCV 2014 فإن الإسهال يأتي في الرتبة الثانية بنسبة 9,3%، كما يبقى السل الرئوي أيضا مشكلة صحية عمومية ذات صلة قوية بفيروس المناعة المكتسبة البشرية رغم ضعف انتشار هذا الأخير (0,4%). وحسب تقرير السل الرئوي العام (OMS 2015) فإن 45% من الحالات تبقى غير مشخصة مع تأثير يقدر ب 111 ل 100 ألف و معدل وفاة يقدر ب 22 ل 100 ألف. أما انتشار فيروس نقص المناعة المكتسبة البشرية فيبقى ثابتا دون تغيير واضح في سلوك المجموعات الأكثر تعرضا (مسح 2015 SENLS).
122. لقد ساعد البرنامج الموسع للتلقيح في المساهمة في خفض الأمراض ووفيات الأمهات والرضع المرتبطة بالأمراض التي يمكن تجنبها عبر التلقيح، بشكل ملحوظ في التطور اللافت للتغطية التلقيحية التي بقيت رغم ذلك محدودة بسبب عوامل مثل ضعف القدرات وضعف التغطية الصحية عموما وقصور سلسلة التبريد والنشاطات المتقدمة والمتحركة التي ليست تلقائية ولا مندمجة. يغطي البرنامج الموسع للتلقيح 170.000 طفل في الفئة العمرية من 0 – 11 شهرا و 215.000 امرأة حامل بميزانية سنوية تتراوح بين 600 – 900 مليون سنويا
123. يشهد البلد من حين لآخر بعض الأوبئة كحصى الكونغو وحى الوادي المتصدع والحصباء، كما يمثل مرض فيروس إيبولا تهديدا حقيقيا جعل البلد يتخذ تحضيرات واسعة النطاق لمواجهة عند الاقتضاء. وفضلا عن الأمراض الالتهابية والطفيلية، فإن الحالة الوبائية للبلد يتميز بتوسع شبه سريع لدائرة الأمراض غير المنتقلة، خاصة أمراض القلب والشرابين والالتهابات التنفسية المزمنة والسكري فضلا عن السرطانات التي أصبحت مشكلة صحية عمومية. وقد أطلقت مؤخرا برامج لمكافحة التبرز في العراء، عبر مقارنة ATPC الحديثة، لكن تغطيتها لا تزال محدودة نسبيا حيث أن أقل من 30% من القرى تم إعلانها خالية من تلك الظاهرة (غير برازية).
124. من ناحية أخرى، هناك العديد من العوامل يلزم اعتبارها من طرف النظام الصحي مثل الجودة الميكروبيولوجية لمياه الاستهلاك في المنازل والتي قدرت نسبتها الجيدة ب 52% في 2010 من طرف وزارة المياه والصرف الصحي، وحسب نفس المصدر فإن 53% فقط من الأسر في سنة 2011 بوسعها الحصول على مصادر محسنة للماء مقابل 50.5% في 2007. ولا تزال معالجة الماء في المنازل بواسطة ماء جافل محدودة (28% من الأسر في 2011 مقابل 21.8% في 2007)، كما أن نسبة استخدام التجهيزات الصحية المحسنة متدنية وأماكن ووسائل غسل اليدين بالصابون محدودة الانتشار. وقد كان للتغيرات المناخية التي تسببت في الفيضانات والجفاف أثر على عدة أمراض مثل الملاريا والإسهالات، كما تسبب التلوث المرتبط بالهواء والتربة والمياه هو الآخر في بعض الالتهابات التنفسية والإسهالات... إلخ .

125. تمثل مكافحة الأمراض المرتبطة بالمهين إحدى الأولويات الدولية في الصحة، حيث أنه في كل سنة تسجل في العالم أكثر من مليون وفاة نتيجة حوادث العمل أو أمراض مرتبطة بنشاطات مهنية. ويفوق الخطر في الدول النامية ما هو عليه في الدول الأخرى 20 مرة. وفي موريتانيا تسبب استخراج المعادن في الشمال وتنمية القطاعات المعدنية التصنيعية والصيد والزراعة في ارتفاع خطورة ظهور هذه الأمراض، إذ تعتبر عمليات الشحن والتفريغ مسؤولة وحدها عن أكثر من 10% من إصابات العمل كل سنة. وفي هذا السياق، يجب التذكير أيضا بالنسبة المرتفعة للأمراض الناجمة عن الغبار. وتمثل الإصابة بفيروس المناعة المكتسبة البشرية مثلا في إطار الأمراض المنتقلة داخل الهيئات الصحية عند أخذ الدم أو المعالجة عن طريق الحقن مثلا.

126. ومن أجل مواجهة هذا الوضع المقلق فإن البلد يتوفر على نظام صحي مكون من القطاع العمومي العصري والقطاع الخاص العصري والصحة الجموعية والطب التقليدي. وقد تم تعداد أكثر من 904 بنية صحية عمومية وخصوصية في سنة 2015 على كامل التراب الوطني، منها 634 نقطة صحية و105 مركز صحي و25 مستشفى ومؤسسة عمومية ذات طابع إداري. ويتكون القطاع الخاص من 22 مصحة و92 عيادة و26 عيادة أسنان و936 من صيدلية ومستودع صيدلي.

127. ينتظم القطاع العمومي وفق بنية هرمية تنطلق من القاعدة (النقاط الصحية والمراكز الصحية) نحو القمة (ديوان الوزير والمدراء المركزيون، المستشفيات الوطنية) مروراً بالمستوى المتوسط (الإدارات الجهوية للصحة والشؤون الاجتماعية والمستشفيات الجهوية). وبالتوازي مع النظام العمومي، فإن النظام شبه العمومي (البلدية، الهياكل التابعة للمنظمات غير الحكومية، طب العمال، شركة الصناعة والمناجم، الصحة العسكرية) يعرف نموا حقيقيا وهو يتركز أساسا في كبريات المراكز الحضرية (نواكشوط، انواذيبو)، ويستخدم في الأساس وكلاء القطاع العام، وهو مسؤول جزئيا عن تدهور جودة خدمات القطاع العام.

128. البنيات الجموعية : بالرغم من وجود إستراتيجية وطنية للصحة الجموعية، فإن إشراك الجماعات في تسيير وتوفير العلاجات يبقى خجولا. وقد تلاشت لجان التسيير الجماعي للمراكز الصحية التي تم إنشاؤها في السنوات 1990-2000 تباعا بسبب غياب المتابعة وغياب الدعم بكل أنواعه. وفي الوقت الراهن تعمل بعض وحدات العلاج القاعدية داخل البلد بدعم الشركاء القريبين، وتساهم في التحسن المستمر للتغطية الصحية بفضل رقابة ودعم الدولة. في المقابل، سجلت زيادة مطردة في مستوى إشراك منظمات المجتمع المدني والجمعيات الوطنية في أنشطة الصحة. يشكل الطب التقليدي، نظرا لعدة اعتبارات، الملجأ الأول لدى البعض ويمثل نظاما صحيا مكتملا، غير أنه يعاني، مع ذلك، من قلة التأطير وغياب التشريع الذي يسمح له بالارتباط المنسجم مع النظام العصري للصحة كما توصي به منظمة الصحة العالمية.

129. بالرغم من الإنجازات المحققة في مجال البنية التحتية الصحية، فإن نتائج الدراسة المتعلقة بالتدقيق المؤسسي والتنظيمي لوزارة الصحة العمومية المنشورة في 2014 أشارت إلى عدة نواقص مرتبطة بإنشاء بنية تحتية لا تستجيب لمعايير الخريطة الصحية وغياب الموازنة بين البنية التحتية والتجهيزات من ناحية والمصادر البشرية وميزانيات التسيير من ناحية أخرى. وبالرغم من صياغة برنامج لتطوير البنيات الصحية، فإنه لا توجد إجراءات أو مسطرة خاصة بتسيير وصيانة التجهيزات البيو- طبية، كما يظل نقص المصادر البشرية المؤهلة في المجال قائما. ويشير التدقيق المقام به سنة 2014 إلى أن (37%) من المنشآت الطبية لا تتوفر على مراحيض و(4%) منها ليست مرتبطة بشبكة المياه و(48%) منها لم تكتمل بعد و(58%) منها ليست مجهزة بمصادر الطاقة .

130. لقد مكن قانون الصيدلة المعمول به والسياسة الوطنية في مجال الأدوية من تبني تسعيرة وطنية موحدة للدواء والمدخلات الطبية (العامة والخاصة) وإنشاء مركزية لشراء الأدوية الأساسية والمستهلكات (CAMEC) وإنجاز عدة اصلاحات تتعلق بضمان جودة وتوفر الأدوية ومن محاربة الأسواق الموازية والأدوية المزورة. وبالرغم من

جهود السلطات العمومية، فإنه من الملاحظ أن المواطن الموريتاني ليست لديه دائما فرصة الولوج إلى المنتجات الصيدلانية ذات الجودة (الأدوية، للكواشف، المستهلكات، اللقاحات والمستحضرات) على امتداد الوطن وبأقل تكلفة. فنظام التموين لا يزال يعاني من نقاط ضعف كبيرة يظهر تحليلها إمكانية التغلب عليها وتصحيحها جيد بفضل التدخلات المقترحة إطارا استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك .

131. تعتمد إمكانية الولوج أساسا على نظام تموين وتوزيع المنتجات الصيدلانية الذي يتكون من نظام عمومي ونظام خصوصي ينبغي أن يعمل بشكل متكامل. يلزم التنويه بالمساهمة المرتبطة بمحاربة بعض الأمراض (أمراض الأطفال، الملاريا، السل، السيدا...) والمتأتية من مساعدات أو من طلبيات أعدت في إطار البرامج الصحية المختلفة بدعم من الشركاء الفنيين والماليين، حيث أن تلك المساهمة مكنت من اقتناء كميات معتبرة من المنتجات الصيدلانية (الأدوية بما فيها اللقاحات، المستهلكات الطبية، مستهلكات المخابر منها الكواشف). يتم توزيع وتخزين هذه المنتجات من طرف CAMEC أو عن طريق نظام تخزين وتوزيع خاص بها، كما أنه توجد مسارات موازية لا تخضع للمؤسسات الوطنية المسؤولة عن تنسيق وقيادة نظام التموين وتؤثر على تنظيم هذا النظام .

132. في ما يخص المصادر البشرية: فقد ظلت كثافة الفئات الثلاثة للعمال الصحيين (الأطباء العامون، القابلات والمرضون) لكل 10.000 نسمة دون مستوى 10.000/23 نسمة المحدد كعتبة دنيا مطلوبة لتوفير الخدمات الطبية لصحة الأم والطفل. وقد ارتفعت هذه الكثافة النظرية من 7,6 / 10.000 نسمة في 2011 إلى 9,4 / 10.000 نسمة في 2016، لكنه ارتفاع يخفي تفاوتات كبيرة بين المناطق والدوائر الصحية في البلد.

133. بالرغم من الجهود المبذولة من طرف وزارة الصحة من أجل ضمان تسيير أفضل للمصادر البشرية في القطاع وإصلاح الوضع، فإن هناك اختلالات كبيرة في مجال توزيع وتشغيل العمال يتحتم تصحيحها من أجل ضمان استغلال أمثل للمقدرات المتوفرة من المصادر البشرية. وتظهر الخريطة الصحية المنجزة في 2014 أنه إضافة إلى قلة عدد عمال الصحة فإن توزيعهم الجغرافي سيئ حيث أنه في حين أن بعض المقاطعات التي تضم العديد من المنشآت الصحية لا تتوفر على قابلات فإن مقاطعات أخرى ليس بها إلا اليسير من المنشآت بها عدد كبير من القابلات. وحدها المستشفيات والمراكز الصحية تتوفر على قابلات دولة، وهو ما يؤثر سلبا على توفر الخدمات الصحية القاعدية. التشتت المكاني للسكان بسبب التقري العشوائي يشكل عاملا آخر يحد من ولوج السكان إلى صحيين أكفاء.

134. توفر البنيات الاستشفائية ظروفًا أفضل فيما يخص العلاوات والتعويضات والتكوين مقارنة بغيرها من المنشآت الصحية (المركز والنقاط الصحية)، وتعتبر الوجهة المفضلة للأطباء الشباب والخريجين الذين يطمحون للتخصص وكذلك للقابلات اللاتي يرغبن في العمل في البنيات الصحية في المناطق الريفية شبه الحضرية. ويعتبر مستوى التجهيز وبما فيه الفني للمنشآت الصحية عاملا مهما لجذب وتثبيت عمال الصحة.

135. بهدف الوصول إلى توزيع أكثر عدلا للمصادر البشرية من خلال التحفيز، فإنه من المزمع وضع استراتيجية وطنية للتمويل مترتكزة على نتائج (SFBR) وقد أعدت في سنة 2016 وتم إدخال إجراءات تحفيز خاصة بالعمال العاملين بالوسط شبه الحضري من خلال منحهم سكنًا على سبيل المثال. وهناك مقترحات أخرى لا تزال قيد الدراسة كالسماح بالاكنتاب في الوظيفة العمومية على المستوى الجهوي.

136. لقد تمكنت مدارس الصحة العمومية في الفترة ما بين 2013 و2015 من تكوين 630 عامل من أعوان الصحة و138 تقني سام في الصحة، لكن النقص في طواقم التكوين والمدرسين داخل هذه المدارس وقلة تجانس برامج التكوين فيها تندر بتدني التكوين الإبتدائي للطواقم شبه الطبي.

137. رغم أن البرنامج الاستراتيجي لتنمية المصادر البشرية (PSDRH) المنجز في 2005 للفترة 2005-2016 كان قد اقترح عدة إصلاحات إلا أنه لم يطبق بصفة جدية ولم يتم تحيينه ليتناغم مع الأهداف والأولويات المحددة في

- السياسة الوطنية للتنمية الصحية للفترة (2012 . 2020). وقد شهد عدد من يلجون سوق العمل تحسنا كبيرا، خاصة بالنسبة لأعوان الصحة، على إثر إنشاء كلية للطب في 2010 وتوسيع وتوزيع الجهاز الوطني لتكوين العمال شبه الطبيين (قابلات دولة، ممرضين دولة، ممرضين اجتماعيين) عبر إنشاء مدارس جديدة للصحة العمومية (كيفة، النعمة، سيليبابي، وروصو) رفعت عدد تلك المدارس من واحدة في نواكشوط إلى خمسة اليوم.
138. إن الضمان الوحيد للأداء الجيد والنجاح لنظامنا الصحي يكون من خلال الجمع بين تطبيق سياسة صارمة للتكوين واستخدام المصادر البشرية، نابعة من قراءة الخريطة الصحية والمعايير والعتبات الدنيا وبين استراتيجية للعمران وترقية تجميع التكتلات السكانية في أقطاب تنافسية.
139. فيما يخص تمويل قطاع الصحة، فإن هناك جهات مختلفة تساهم فيه كالحكومة والأسر والمؤسسات و الجهات المانحة. غير أن أنظمة تمويل الصحة لا تبلغ أهدافها للأسباب التالية: (i) الاستعمال غير الفعال للموارد المتاحة، (ii) ضعف مبالغ الميزانيات الوطنية المخصصة للصحة (8 إلى 9% من ميزانية الدولة) وخاصة تلك المخصصة للمصالح اللامركزية، (iii) الطبيعة المقيدة للامركزية المالية، (iv) ارتفاع الحصة التي تتحملها الأسر (4,8 من نفقات الأسر في 2014) وغياب آليات الرعاية الاجتماعية مثل التأمين الصحي الشامل (أقل من 10% من السكان) والإعانات المالية الموجهة (v) عدم فاعلية المعونة الخارجية وضعف آليات تنسيق جهود شركاء قطاع الصحة.
140. على مستوى حكمة قطاع الصحة، فإن القطاع يستفيد منذ عدة سنوات من اهتمام قوي من طرف السلطات العليا والذي ترجم بتبني استراتيجية قطاعية وإنشاء بنيات علاجية جديدة من مختلف المستويات واقتناء المزيد من التجهيزات الجديدة وتخصيص موارد مالية معتبرة خاصة لصالح قطاعات المستشفيات والصيديات. وبالرغم من هذا الإهتمام فإن ضعف قدرات القيادة والإشراف وغياب التخطيط والمتابعة والتقييم وسوء نظام المعلومات و ضعف القدرة على جمع وتحليل المعطيات، كلها أمور لا تزال تنعكس على حكمة القطاع. وقد أظهر تقرير التدقيق المؤسسي والتنظيمي لوزارة الصحة المنشور في نوفمبر 2014 أن البرنامج الوطني لتطوير الصحة غير مكتمل تماما حيث لم تؤخذ جوانب النظافة العمومية والطب الاستشفائي في الاعتبار إلا بشكل محدود.
141. فيما يخص التخطيط والتصور، فقد تمت بلورة خطط قطاعية فرعية لغالبية الميادين الأكثر أهمية مثل مكافحة الأمراض المتنقلة وغير المتنقلة (الملاريا، السل، فيروس المناعة المكتسبة البشرية، السيدا، السكري إلخ) وأمراض الأم والطفل والمواضيع المتداخلة المتعلقة بالموارد الصحية وبالنظام الصحي كالمصادر البشرية والبنية التحتية والخدمات اللوجستية. إن غياب التخطيط (التخطيط الجزئي) على مستوى المنشآت الصحية المركزية يعيق التخطيط على مستوى تلك الفرعية. رغم أنه قد تم إعداد خريطة صحية وطنية مؤسسة على تقدير معايير الخطة الوطنية لتنمية قطاع الصحة في 2014، إلا أنها لم تشمل قطاع الصيدلة.
142. وقد تميزت حكمة النظام الصحي في موريتانيا خلال السنوات الخمسة الأخيرة بإصلاح قطاع الاستشفاء من خلال تحويل غالبية المستشفيات الجهوية إلى مؤسسات مستقلة ذات طابع إداري من أجل تسيير أفضل للطب الاستشفائي في البلد وتقريب خدماته من المواطنين.
143. فيما يخص المساواة، يبقى الطلب على الخدمات الصحية محدودا بفعل معوقات مالية وجغرافية، فثلث السكان يعيش على بعد أكثر من خمسة كيلومترات من أقرب منشأة صحية عاملة، كما أن مستوى الفقر الذي هو 31% (EPCV 2014)، يجعل الولوج المالي متعذرا. إن 15% فقط من السكان لهم تأمين من طرف الصندوق الوطني للتأمين الصحي ومراكز الصحة التعاقدية لا تغطي إلا 0,3% من السكان. على مستوى المساواة فإن

المجموعات الهشة هي الأكثر تأثراً بتكاليف العلاجات الصحية. أما برامج الصحة المدعومة (الملايا ، العلاجات التوليدية) فليست ممولة بما فيه الكفاية وفعاليتها لا تزال بحاجة إلى التحسين.

144. في مجال عرض الخدمات الصحية، يوجد تفاوت بين الوسطين الحضري والريفي وبين الولايات وبين المناطق وكذا بين الأغنياء والفقراء. لا تزال تغطية التكفل بالعلاج، بالنسبة للمرضى المعوزين والمواطنين الذين يعانون من مرض أو أمراض مزمنة، مقتصرة على الدعم الجزافي الذي تعبته سنويا وزارة الشؤون الاجتماعية والأمومة والطفولة لصالح بعض المستشفيات كتعويض جزئي عن التكفل بالمعوزين، كما تدفع تلك الوزارة أيضا نفقات التصفية لمرضى الكلى وتغطي نفقات المعوزين المعالجين بالخارج.

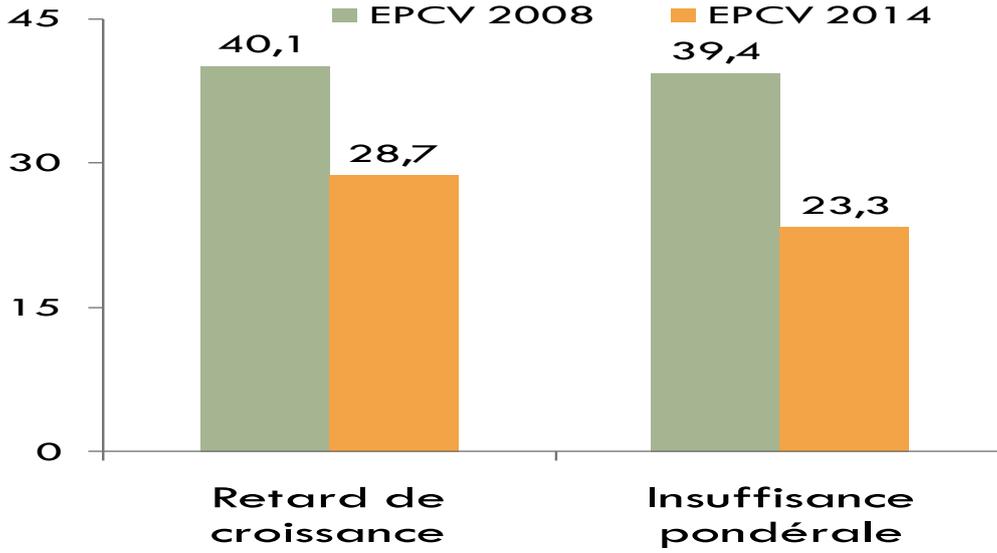
145. يجدر التنبيه إلى الطبيعة غير العادلة لتوزيع النفقات العمومية في الصحة. فالموارد التي تمول قاعدة الهرم قليلة، وتوزيع الموارد لا يأخذ في الاعتبار، السكان الريفيين عموما والمناطق الأكثر تهميشا خاصة، مما يعيق تطبيق برامج الصحة الجموعية التي تعني أولا بالمواطنين الفقراء وبالمناطق الريفية. وحسب تقرير ملامح الفقر في موريتانيا في 2014، المنشور من طرف المكتب الوطني للإحصاء، فإن النقاط الصحية تحتل مكانا مهما في الخدمة الصحية خاصة في الوسط الريفي: أكثر من ثلث (36,5%) الاستشارات في الوسط الريفي يتم إجراؤها في النقاط الصحية في حين أن هذه الأخيرة لا تحصل إلا على جزء يسير من الموارد المعبأة.

146. إن تحليل النشاط الحالي لنظام الصحة يظهر أن أهم نقاط الضعف لديه تتمثل في: (i) بنية تنظيمية غير ملائمة لقطاع الصحة تنبغي مراجعتها لإدماج أكبر لوظائف التصور والتنظيم والتنسيق، (ii) التنسيق الداخلي والتنسيق ما بين القطاعات ينقصهما الكثير ولا يسمحان بتطبيق لمختلف الاستراتيجيات ولا تحسين استخدام الموارد، (iii) تمويل دون المستوى المطلوب، حيث أنه وبالرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومة ، فإن تمويل القطاع ظل يتراوح ما بين 8% و9% من ميزانية الدولة رغم نسبة 15% التي أوصت بها قمة أبوجا، (iv) تركيز أكثر على القطاع الثالث على حساب الخدمات الصحية القاعدية. فيما يخص الاستثمارات حيث يتم في أغلب الأحيان تدخلات ما يسمى "بالكسب السريع" (v) نقص في الموارد البشرية على المستويين الكمي والنوعي مع اختلال واضح في توزيع المتاح منها لصالح المراكز الحضرية (أكثر من 50% من وكلاء الصحة من جميع الفئات يتمركزون في انواكشوط و(v) نقص في التشريعات المنظمة للقطاع وعدم تطبيق ما يصدر منها (خاصة في مجالي الصيدلة و المعايير والإجراءات الخاصة بالمصالح الصحية؛ (vii) عدم وجود نظام توجيهي يتيح للمرضى أن ينتقلوا من مستوى معين إلى مستوى آخر في الهرم الصحي.

147. على مستوى التغذية فإن الرهان هو ضمان تغذية لسائر الأطفال والأمهات عبر الولوج لتغذية نوعية كافية واستخدام متكافئ لخدمات صحية جيدة. الواقع، أن مستوى تغطية التدخلات وفق رؤية متعددة القطاعات لا يزال محدودا، وتظهر مقارنة الوضع الغذائي حسب الوسط في سنة 2011 أن نقص الوزن كان أكثر انتشارا لدى الأطفال في الوسط الريفي (29,7%) مقارنة بالوسط الحضري (16,4%). كما يكشف تحليل المعطيات حسب الولايات أن النسبة الأكثر ارتفاعا لنقص الوزن لدى الأطفال دون الخامسة من العمر في 2011 بلغت 24% سجلت على مستوى الحوض الشرقي وكيدماغا، أما النسب الأضعف فقد سجلت في داخلت انواذيبو (6,9%) وانواكشوط (12,7%)

148. وتظهر مسوحات 2014 و EPCV 2008 تحسنا عاما لحالة التغذية لدى الأطفال من من هم دون الخامسة من العمر. وفيما يخص سوء التغذية المزمن مقاسا حسب تأخر النمو فقد سجل تراجعاً قدره 18,4% ما بين 2008 و 2014، في حين أن نقص الوزن الناجم عن سوء التغذية الحاد و المزمن عرف تناقصا بنسبة 16,1% بين نفس السنوات.

الرسم البياني 4: مؤشرات سوء التغذية



149. يجري البحث عن تفسير لضعف مستوى تحسن مؤشرات التغذية ، ذلك الضعف الذي صعب من بلوغ أهداف الألفية للتنمية وتلك الخاصة بالمنظمة العالمية للصحة في 2012. هذا، ويراد من الإطار الاستراتيجي متعدد القطاعات للتغذية في موريتانيا (2016-2025) أن يكون إطارا توجيهيا لجميع الفاعلين بهدف تنفيذ تدخلات خاصة وحساسة في مجال التغذية حتى يمكن القضاء بصفة تشاركية على الأسباب المباشرة والخفية لسوء التغذية.

150. في إطار البحث عن وضع غذائي أمثل ونظرا لتعدد المبادرات والفاعلين، فإننا نحتاج فاعلين يملكون ليس فقط الكفاءات الفنية المطلوبة و لكن أيضا القيادة والحكمة والقدرة على التنسيق الضروري لنجاح العملية متعددة القطاعات كهذه. وفي الأخير فإن التحدي الحقيقي يكمن في تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية لإعطاء مكانة أكبر للأمن الغذائي والتغذية، خاصة في ما يعني الإعانات المالية.

151. وفي هذا الإطار يمكن أن نذكر إنشاء مجلس وطني للتنمية والتغذية (2010) بالاشتراك مع لجنة فنية دائمة والمصادقة على سياسة وطنية لتنمية التغذية (PNDN). من ناحية أخرى فإن موريتانيا قد انضمت منذ 19 مايو 2011 إلى تحرك دولي للتهوض بالتغذية scaling up nutrition وقادت المرحلة النموذجية مع مبادرة (REACH). زيادة على ذلك، فقد التزم البلد بتنفيذ بإجراءات بنيوية من أجل الولوج إلى استخدام البنية التحتية والظروف المناسبة لتحسين الوضعية الغذائية للمواطنين وتحسين ولوجهم للماء الشروب وكذلك بإنشاء لجنة وزارية للحالات الطارئة (CISU). من جهة أخرى يساهم البرنامج الوطني للتغذية في مكافحة سوء تغذية الأطفال والحوامل أو المرضعات عبر مراكز التغذية الجماعية البالغ عددها 233 من خلال اعتماد مقاربة للإتصال الجماعي.

152. من بين المكتسبات المؤسسية، نذكر إعداد إستراتيجية وطنية للأمن الغذائي ومراجعة المناهج الدراسية للتغذية في الجامعة وفي مدارس الصحة العمومية ودعم برنامج التكفل المندمج بسوء التغذية الحاد وكذلك تطوير إستراتيجية وطنية لتغذية الرضع والأطفال الصغار و نذكر هنا أيضا الإبقاء على التغطية المرتفعة المستمرة لتكاليف التغذية التكميلية من فيتامين A و للتخلص من الديدان عند الأطفال واعتماد القرار

⁷ شراكة متعددة القطاعات بين الحكومة ونظام الأمم المتحدة، المجمع المدني والقطاع الخاص بهدف القضاء علي الجوع وسوء التغذية عند الأطفال من خلال دعم القدرات الحكومية فيما يخص التحليل، التخطيط، التنسيق وتعبئة الموارد.

⁸ القرار رقم 2002 - 17 الي 31 مارس 2002

والمرسوم المطبقين لإثراء الغذاء (الزيوت وطحين القمح اللين) المصادق عليهما في 2010 ووجود برنامج معالجة الملح باليود والتغذية التكميلية للأطفال عبر مكملات غذائية جاهزة للاستعمال أثناء فترة الحاجة وبدء عمليات التحويلات النقدية للمواطنين الأكثر حرمانا، فضلا عن القيام بدراسات استراتيجية مكنت من متابعة تطور مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية .

3.4.1 الحماية الاجتماعية والنوع والطفولة

153. إن المؤسسات الثلاث التي تلعب الدور الأهم في مجال الحماية الاجتماعية هي: (i) الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS) بالنسبة للعمال الذين تحكمهم مدونة الشغل أو مدونة البحرية التجارية، (ii) صندوق متقاعدي الدولة بالنسبة للموظفين، (iii) الصندوق الوطني للتأمين الصحي (CNAM) ، لكن هذه المؤسسات لا يستفيد منها إلا عدد محدود من السكان نظرا للنسبة الضعيفة التي يمثلها موظفو القطاع المصنف من القوة النشطة في المجتمع. وقد قدر عدد المنتسبين لنظام الضمان الاجتماعي في سنة 2008 بحوالي 5% من مجموع سكان البلاد. وتطلع الدولة بأنشطة الحماية الاجتماعية عبر عدة قنوات، خاصة عبر وزارة الشؤون الاجتماعية والأمومة والطفولة، إلا أن الغالبية الساحقة من السكان لا تستفيد إلا من التكافل الديني والاجتماعي. وتبقى آمال كبيرة معلقة في هذا الخصوص على تطبيق الاستراتيجية الوطنية للضمان الاجتماعي.

154. لقد عرفت الحماية الاجتماعية خلال السنوات الخمسة الأخيرة تطورا مؤسسيا ملحوظا من خلال تبني الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (SNSP) في سنة 2014، وهي استراتيجية تقدم رؤية طويلة المدى و خارطة طريق من أجل خلق نظام حماية اجتماعية مندمجة، يمثل مشروع دعم الشبكات الاجتماعية، والبرنامج الوطني للتحويلات الاجتماعية، إحدى ركائز تفعيله. وفي سبيل استهداف أجود للمستفيدين المحتملين فإن سجلا وطنيا للمعوزين هو الآن قيد الإعداد وسيشكل موقعه المؤسسي مقارنته للاستهداف ورهانا حاسما بالنسبة للبلد. إنه بحق أداة تسيير وتنسيق يجب أن يكون لها تأثير على كفاءة وفعالية العمل.

155. ومن بين الإجراءات الأخرى التي يمكن ذكرها في هذا السياق: (i) تطبيق عدة مشاريع و مبادرات تتعلق ببرامج الشبكات الاجتماعية لصالح المجموعات الاجتماعية الضعيفة (برنامج أمل، الكفالات المدرسية ، تحويل النقود)، (ii) إنشاء صندوق (تحويل النقود) للدعم والتكفل بالمرضى المعوزين الذين يعانون من أمراض مزمنة، (iii) ترقية وحماية حقوق الطفل والأشخاص المعاقين، (iv) توسيع خدمات تحويل النقود لمتعددي الإعاقات وتمويل أنشطة مدرة للدخل لصالح بعض الأشخاص المعاقين، (v) تحسين الاستقلالية الوظيفية للأشخاص المعاقين عن طريق تقديم المساعدات الفنية لهم بالمجان، (vi) التكفل الطبي المجاني بالأشخاص المعوزين (بما فيه الغسيل الكلوي) في البنيات الاستشفائية الوطنية وفي الخارج (مع دعم مالي لهذه الفئة الأخيرة)، (vii) ترقية الموقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة وحماية الأسرة.

156. لا تزال برامج المساعدات الاجتماعية المنفذة ضعيفة الانتشار مقارنة بالعدد الكبير نسبيا للمجموعات الاجتماعية الهشة (الأشخاص المعاقين، الأشخاص المسنين بدون عون، المعوزين، مرضى الغسيل الكلوي، المرضى المزمنين المعوزين والمتسولين).

157. من أجل وضع حد لتشتت مشاريع مكافحة مخلفات الاسترقاق ودمج المبعدين ومكافحة الفقر، تم إنشاء وكالة التضامن في سنة 2013 كترجمة لإرادة الدولة في ضمان استخدام أمثل للموارد الموجهة لجهود مكافحة الفقر وللولوج السريع للمهمشين إلى بنية تحتية وخدمات جيدة. ومن بين 928 قرية مستهدفة من طرف برامج وكالة التضامن فقد استفادت حتى الآن 184 قرية من التدخلات عبر الإنجازات التالية: (i) بنيات تحتية تعليمية وصحية ومياه وسكن ومشاريع هيدرو- زراعية، (ii) تحديث وسائل الإنتاج والأنشطة مدرة للدخل و الحماية

⁹ وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة و الأسرة : دراسة حول الحماية الاجتماعية

الاجتماعية. كما تم القيام بجهد مماثل في إطار ترقية السكن في الوسط شبه الحضري (150 سكن اجتماعي في انواذيبول 7070 ساكن من بين الأكثر احتياجا). وتعد النساء والأطفال والأسرة أكثر مكونات المجتمع حاجة للحماية الاجتماعية.

4.4.1 الماء والصرف الصحي

158. لقد سجل تقدم معتبر في مجال الولوج إلى الماء الشروب بسبب تسارع بناء التجهيزات (انتقل معدل وولوج السكان إلى مصدر مياه صالحة للشرب من 58,3% في 2008 (EPCV) إلى 65,4% في 2014 (EPCV 2014). وعلى الرغم من المشاريع المائية الضخمة التي تم إنجازها (أفطوط الساحلي) وتلك التي لا تزال في طور الإنجاز (أظهر، أفطوط الشرقي...)، ورغم تنفيذ برنامج واسع لحفر الآبار داخل البلد، فإنه لا تزال هناك تحديات كبيرة يتحتم رفعها. في الواقع، تمثل نسبة الأسر التي تستهلك ماء ضارا بالصحة (مصادره معرضة للتلوث) 34,6%. ويتزود جزء كبير من الأسر الريفية (63%) ونسبة كبرى من الأسر الحضرية بالماء من مصادر غير صالحة للشرب. غير أنه يتعين بذل المزيد من الجهود لتوسيع النفاذ إلى الماء عملا باستراتيجية وزارة المياه والصرف الصحي في أفق 2030.

159. يصل معدل الولوج في الوسط الريفي وشبه الحضري بالنسبة للقري التي بها أكثر من 150 ساكنا، إلى 42,5%، لكن معدل الربط بشبكات المياه يبلغ 25,8% فقط. وفي الوسط الحضري (حسب بيانات شركة المياه) فإن حجم الطلب، بالاعتماد على قاعدة 40 لترا يوميا ولل فرد الواحد يعتبر كبيرا إلى حد ما باستثناء 11 مركزا حيث ينقص الطلب بنسبة 20%. ويتوقع مع انتهاء الأعمال الجارية في نواكشوط، في أفق سنة 2018، أن يصبح معدل الربط 72%. وفي الوسط الحضري، يلزم رفع عدد اشتراكات الخواص إلى 149.000، من بينها 80000 على مستوى نواكشوط في أفق 2030 لتعادل نسبة الربط 100%.

160. تجدر الإشارة أيضا، إلى أن كلفة الماء تبقى مرتفعة نسبيا، خاصة في الوسط الريفي، حيث أن غالبية تجهيزات نقاط الانتاج تتمثل في مولدات حرارية، ومن شأن استخدام الألواح الشمسية أن يسمح بخفض كلفة الماء. ولحد الآن لا تمثل نسبة تجهيزات الطاقة الشمسية التابعة للمكتب الوطني الوطني لخدمات في الوسط الريفي سوى 37% غير أنها مرشحة للزيادة تدريجيا نتيجة ضخ استثمارات جديدة.

161. على مستوى الصرف الصحي والنظافة، تظهر نتائج (EPCV 2014) على المستوى الوطني أن 35,1% من الأسر لا يملكون مراحيض في مساكنهم في مقابل 47,5% في 2008 (EPCV). لقد وصل معدل التجهيز بأنظمة الصرف الصحي 47,5% في المؤسسات الصحية سنة 2015، كما وصل 33,2% بالنسبة للمؤسسات التعليمية منها 22,8% في الوسط الريفي و 67,3% في الوسط الحضري وشبه الحضري، مع صعوبات كبيرة في دفع فواتير الماء وصيانة المراحيض. تبقى الحاجة ماسة إلى التجهيزات في المؤسسات الصحية والمدارس. لا يزال الصرف الصحي الجماعي أو شبه الجماعي مقتصرًا حتى الآن على العاصمة نواكشوط وبعض عواصم الولايات. وعلى العموم، يمكن القول إن التطورات المنجزة في مجال الصرف الصحي كبيرة ومهمة بالنظر إلى الحالة عند الإنطلاق رغم وجود فوارق معتبرة مع المعايير والنظم في المجال ورغم التباين القائم بين الوسط الحضري والريفي.

162. لا شك أن عمل قطاع المياه والصرف الصحي استفاد من تسيير مبرمج وهو يتحسن باستمرار، لكنه لا زال مع ذلك يواجه تحديات يجب تجاوزها في ما يخص: (i) تحقيق وولوج جميع الأسر لمصادر الماء الشروب، (ii) ترقية معايير النظافة والصرف الصحي في الوسط الحضري وفي الوسط الريفي، خاصة، من خلال الاستراتيجيات المناسبة التي أعطت نتائج ملموسة كمقاربة ATPC و (iii) تطوير الممارسات المنزلية المركزة على النظافة والصرف الصحي مثل معالجة المياه في المنازل وتطبيق غسل اليدين بالصابون.

163. تتوفر لدى هذا القطاع عدة فرص ونقاط قوة، خاصة: (i) وجود ترسانة من الدراسات والسياسات والاستراتيجيات والمدونات التي تنظم القطاع، (ii) إنشاء إطار للتشاور على المستويين المركزي والجهوي، (iii)

التكفل الجيد بالصرف الصحي وبالمياه السطحية ضمن خطة عمل القطاع، (iv) التسيير والتحصيل ثم التنازل عنها لممثلي للشبكات في الوسط الريفي وشبه الحضري ويغطي المستوى الوطني، (v) تطوير استراتيجية في الفترة الأخيرة تهدف إلى ترقية النظافة تركز على تغيير السلوك وتعطي الأولوية للتدخلات في المدارس والبنيات الصحية، ووجود مقاربات مستديمة متناسقة بأسعار مقبولة لتحسين الولوج إلى الماء والصرف الصحي على المستوى الجمعي.

5.4.1 الطاقة

164. تم تقدير إنتاج الشركة الموريتانية للكهرباء SOMELEC خلال العام 2015 بحوالي 749 مليون كيلووات مقابل 415 مليون كيلووات في سنة 2007 مسجلا بذلك زيادة قدرها 80%. وحتى الآن تمت كهربية 153 مدينة وقرية من ضمنها: (i) 28 مدينة يزيد حجم ساكنتها على 10 آلاف نسمة، (ii) 17 من مجموع 22 قرية تتراوح ساكنتها ما بين 10 آلاف و5 آلاف نسمة، (iii) 23 من مجموع 50 قرية تتراوح ساكنتها ما بين 1000 و2500 نسمة، (iv) 27 قرية من مجموع 194 تزيد ساكنتها على ألف نسمة. وحسب نتائج الإحصاء الأخير للسكان والمساكن (2014)، فإن معدل وولوج الأسر للشبكة الكهربائية انتقل من 30% في 2008 إلى 38,8% في 2014. ومع ذلك لازالت فوارق شاسعة ماثلة بين الوسط الحضري (9,76%) والوسط الريفي (2,3%) بخصوص الولوج إلى الكهرباء.

165. غير أن هناك حاجة لإصلاح مؤسسي وتنظيمي من أجل تسهيل وإيجاد إطار ملائم للاستثمارات بما يتناسب مع تنمية قطاع الكهرباء سواء تعلق الأمر بالاستجابة للطلب الداخلي أو الخارجي. ومن شأن هذا الإصلاح أن يسهل تطور أنشطة النقل وتوزيع الكهرباء على المستوى الوطني والمحلي مع الاستمرار في الجهود المقام بها في مجال الإنتاج. وعلى وجه العموم فإن هذا التطور في القطاع يجب عند الاقتضاء أن يسهل اللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص بما في ذلك داخل المناطق الريفية أو شبه الحضرية.

166. يتم إنتاج الطاقة في موريتانيا من المصادر التالية: (i) المنشآت الكهرومائية المنفذة من طرف منظمة استثمار نهر السنغال التي تعطي لموريتانيا الحق في سحب 15% من إنتاج محطة ماننتالي (محطة 200 ميغاوات، وتنتج سنويا 792 جيغاوات في الساعة) و30% من محطة فيلو (محطة 60 ميغاوات، وتنتج سنويا 165 جيغاوات)، (ii) محطة حرارية تصل قدرتها إلى 362 ميغاوات، منها 352 ميغاوات تسييرها الشركة الموريتانية للكهرباء من خلال 46 محطة و 10 ميغاوات المتبقية تسيير من طرف وكلاء خدمة مكتتبين من طرف ARE ضمن سياسة ليبرالية قطاعات الخدمات الأساسية، (iii) محطة شمسية تعتمد على محطة ضوئية من 15 ميغاوات، بالإضافة إلى محطات هجينة صغيرة في الداخل، و(iv) محطة هوائية من 31 ميغاوات في انواكشوط.

167. تجدر الإشارة إلى أن الفاعلين المعدنيين يمتلكون وسائلهم الخاصة في إنتاج الكهرباء التي لا تعتمد على شبكة الشركة الموريتانية للكهرباء. تتكون المحطات الموجودة في المواقع المعدنية من مولدات حرارية صغيرة الحجم تستهلك DDO أو HFO. وحدها اسنيم تمتلك محطات من الطاقة المتجددة مكونة من مزرعة رياح تقدر طاقتها ب 4,4 ميغاوات (انواذيبو) ومحطة شمسية بطاقة 3 ميغاوات (أزويرات). تقدر طاقة الإنتاج الإجمالية للفاعلين المعدنيين ب 188 ميغاوات مع قدرة متاحة تصل ب 163 ميغاوات

168. فيما يخص خطوط الجهد العالي، فإن الشبكة تتكون أساسا من خطين: (i) خط من 225 كلوفولت يربط نقطة دكانا/بالسنغال بنقطة المصدر 33/225 كلوفولت ثم بالمحطة الجنوبية لنواكشوط في عرفات مرورا بروصو حيث توجد النقطة 33/225 كيلو فولت، (ii) خط 90 كيلو فولت يربط النقطة 90/225 كيلوفولت بماتام (بالسنغال) بنقطة المصدر 15/90 كيلوفولت ثم ببوكي التي تغذي مدينة كيهيدي من خلال نقطة المصدر 15/90 كلوفولت، (iii) خط 90 كيلو فولت يربط ما بين نقطة 90/225 كيلو فولت بباكل (السنغال) ونقطة المصدر

15/90 كيلوفولت بسيليبي التي تغذي قرى قوراي وجايلي عبر نقطة المصدر 33/90 كيلوفولت بقوراي، (iv) خط 90 كيلوفولت يربط ما بين محطة الضخ بينى ناجى عند نقطة OMVS بروصو ويتم استغلاله من طرف الشركة الموريتانية للكهرباء وهو ممول من طرف الشركة الوطنية للماء SNDE في إطار برنامج تزويد مدينة نواكشوط بالماء انطلاقاً من النهر (أقطوط الساحلي). تقوم شبكات بنقل جهد يقدر بـ 33 كيلوفولت أو 15 كيلو فولت إلى نواكشوط وناواذيبو وإلى المراكز الثانوية التي تتم تغذيتها من طرف محطات الديزل. وبالمحصلة فقد تم خلال السنوات الخمسة الأخيرة إنجاز 10 خطوط جهد متوسط، منها خمسة شبكات في أترارزة و شبكة في لبراكته و شبكة في لعصابة و شبكة في كوركل وشبكتان في الحوض الغربي.

169. تتمثل الفرص المتاحة حالياً لقطاع الطاقة في الطلب المتزايد على الطاقة في الداخل والخارج، وفي اكتشاف الغاز في السواحل كبديل للمصادر الحرارية ذات التكاليف الباهظة وكذلك في التحكم في الطاقات المتجددة وإدخالها على نطاق واسع في المزيج الطاقوي. وبالرغم من تحقيق فائض في الإنتاج، إلا أن المشاكل المرتبطة بالنقل والتوزيع لا تزال قائمة.

170. على مستوى الطاقات المتجددة و المزج الطاقوي ووفقاً لقرار اتخذ منذ 2012، فإن المناطق التي تمت كهربتها حديثاً، تمت إما من خلال توسعة الشبكة أو عن طريق محطات مزدوجة (حرارية أو هوائية/ حرارية): اكصير الطرشان، النباغية، القدية، انوامغار، الشامي، تندقماجك، بيرت، انجاكو، ترمسة، بوصطيله. إن برنامج تهجين المحطات الحرارية الموجودة تم تنفيذه في محطات: أطار وأكجوجت وبنشاب والشامي وبولنواروبو تلميت والاك ولعيون وعين أهل الطابع ومال وفصالة.

6.4.1 السكن والمباني العمومية

171. في مجال السكن تمكنت الدولة من خلال المؤسسات والشركات الحكومية (سوكوجيم، الوكالة الوطنية للاستصلاح الترابي (ANAT)، وكالة التنمية الحضرية (ADU) وإسكان (ISKAN) من تحقيق إنجازات عديدة منها: ✓ (i) استصلاح 150 ألف قطعة أرضية من أجل القضاء على الكزرات في انواكشوط و1533 قطعة اجتماعية في الرياض والميناء في انواكشوط، (ii) 700 قطعة سكنية في الحي (k توسعة) في انواكشوط، (iii) 4867 قطعة أرضية في انواذيبو، (iv) 395 قطعة أرضية في الألك (v) 1254 قطعة أرضية في اكجوجت (vi) 2368 قطعة في أزويرات، (vii) 325 قطعة أرضية في بنشاب، (viii) 2620 قطعة أرضية في كهيدي، (ix) 1023 قطعة أرضية في بئرام قرين.

✓ بناء: (i) 50 سكن في الشامي، (ii) 600 سكن في أزويرات، (iii) 148 سكن اجتماعي في منطقة إعادة السكن لصالح منكوبي كبة الورف.

172. فيما يخص الترقية العقارية، وبالرغم من اعتماد 18 فاعلاً خصوصياً، فإن الإنجازات بقيت دون الطموح خصوصاً في ظل احتياجات تقدر من طرف مصالح وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي بـ 10 آلاف سكن في السنوات العشر القادمة وبأكثر من 20 ألف قطعة مستصلحة سنوياً. وبالرغم من وضع شبابيك موحدة على مستوى البلديات، من أجل الحصول على رخص البناء، فإن هذا المجال لا يزال يعاني الكثير من الفوضوية بسبب عدم وجود مخطط توجيهي للاستصلاح الحضري مُحَيَّن، وغياب الصرامة في إعداد مخططات التقطيع و في التسيير العقاري عموماً. نشير هنا إلى أن عدداً من المساكن المنجزة في كبريات المدن الموريتانية لم تراعى التطور الديموغرافي، مما أدى إلى انتشار المساكن الهشة وسوء تجهيز المناطق المسكونة.

173. وفي مجال المباني العمومية، وضعت الدولة برنامجاً هاماً لإنشاء المباني والتجهيزات العمومية لصالح مختلف القطاعات (مستشفيات، مراكز ونقاط صحية، مؤسسات تعليمية وجامعية، قصور عدالة، مساجد، دور

الشباب، ملاعب، قنصليات، إقامات ومكاتب للسلطات الإدارية.....الخ). كما أسندت مشاريع أخرى إلى بعض وكالات التنفيذ (أمكسيب، إسكان، وكالة التنمية الحضرية وERTT)

174. على مستوى وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي، يوجد 170 مشروعاً للبناء والتجهيز العمومي، بمبلغ يتجاوز 11,7 مليار أوقية، قيد التنفيذ، غير أن تنفيذها لا يزال يصطدم بعدة عقبات منها: نقص مهنية الفاعلين الخصوصيين وعدم احترام آجال التنفيذ. من ناحية أخرى، فإن مشروع PNIDDLE يسعى لإنجاز مشاريع صغيرة تستفيد منها 100 بلدية وتغطي عدة قطاعات وتشمل هذه المشاريع التعليم والصحة والمياه و الثقافة و الرياضة. كما أن وكالة التضامن المكلفة . من بين أمور أخرى . بمحاربة مخلفات الرق، تقوم هي الأخرى ببناء المدارس و المنشآت الصحية في عدة مناطق من البلد.

175. وبالرغم من كل هذه الانجازات، فإن القطاع لا يزال يعاني من عدة عقبات أبرزها: (i) غياب رؤية استراتيجية للاستصلاح الترابي والتنمية الجهوية والسكن بكل أبعاده، (ii) العجز في البنية التحتية الذي يحول دون ولوج السكان الحضريين والريفيين إلى السوق والخدمات الأساسية، (iii) نقص آليات وأدوات ترميم المباني والتجهيزات العمومية، (iv) النمو الحضري السريع والفوضوي، (v) الطلب الكبير على المباني الحكومية والمسكن

II. الديناميكية الاقتصادية: النتائج، نقاط القوة، نقاط الضعف،

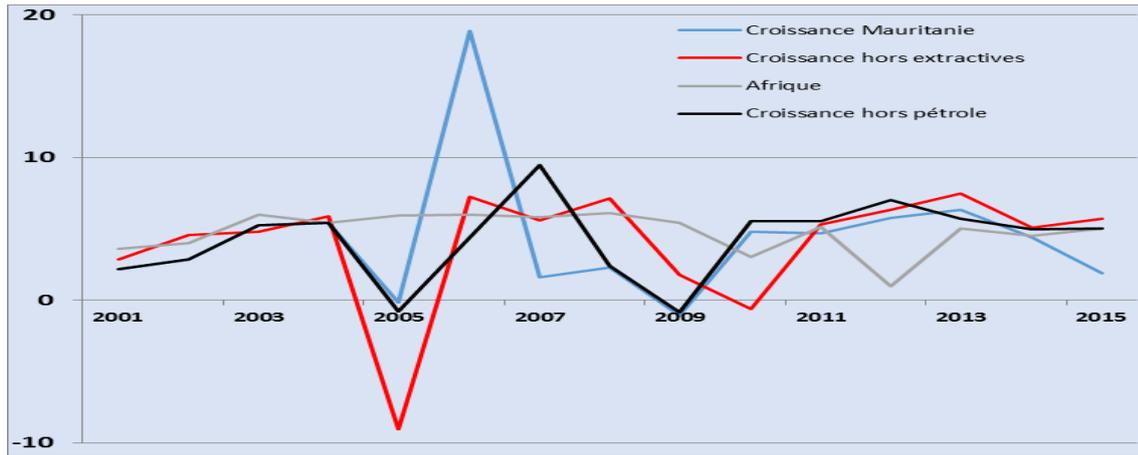
التحديات والفرص

1.2 الملامح والتشخيص القطاعي للنمو الاقتصادي

1.1.2 ملامح النمو الاقتصادي للفترة 2001 – 2015

176. بلغ النمو الاقتصادي المتوسط 4,5% خلال الفترة (2001-2015)، وذلك بفعل النشاطات الاستخراجية والبناء والأشغال العامة (BTP) والنقل والمواصلات وكذلك الخدمات. وكان النمو أكثر استمرارا خلال السنوات الخمسة الأخيرة (2011-2015)، إذ سجل معدلا حقيقيا يقدر ب 5,2% ناجم أساسا عن حيوية قطاع البناء والأشغال العامة، المرتبطة بتطور البنية التحتية الناتج عن برنامج الاستثمار العمومي المكثف (انتقلت الاستثمارات العمومية من 23% من ميزانية الدولة في 2009 إلى 43% في 2015) وعن ارتفاع أسعار الحديد والنحاس والذهب في الأسواق الدولية. وقد مكن تنفيذ سياسات ملائمة والتطور المسجل على المستوى الهيكلي من المحافظة على هذه النتائج بالرغم من التأثير المزدوج للتغير المفاجئ في الظروف الدولية والتقلبات المناخية. وقد كان مستوى النمو المحقق في تلك الفترة، يضاهي مستوى النمو المتوسط الحقيقي المسجل في البلدان الإفريقية (4,7%)، وفي الاقتصاديات المجاورة مثل المغرب (4,6%) ومالي (4,8%)، والسينغال (3,8%).

الرسم البياني 5: تطور معدل النمو الحقيقي (%)



نمو موريتانيا

■ النمو خارج المواد الاستخراجية

■ إفريقيا

■ النمو خارج البترول

177. كان المعدل المتوسط للنمو (خارج النشاط الاستخراجي) المسجل خلال هذه الفترة 4%، وهو مستوى أقل من النمو الحقيقي لمجمل الاقتصاد الوطني، ويعود أساسا إلى خدمات النقل والاتصالات وإلى البناء والأشغال العمومية والتنمية الحيوانية.

178. سجل النمو السنوي المتوسط خلال السنوات الأربعة الأخيرة (2012 – 2015) معدلا يبلغ 5,3%، وهو أكثر ارتفاعا من معدل الخمسة عشر سنة الماضية. هذه الديناميكية تواصلت بفعل تحفيز الصيد (6,3%)، وحيوية قطاع البناء والأشغال العمومية، بالتزامن مع تكثيف البنية التحتية والتوجيه الجيد للخدمات الخاصة.

2.1.2 التحليل القطاعي للنمو:

القطاع الأولي

179. بلغت حصة القطاع الأولي (الزراعة، التنمية الحيوانية، الصيد، الاستغلال الغابوي) في المتوسط نسبة 31% من الناتج المحلي الإجمالي بين 2001 و2015، وقد سجل هذا المعدل نموا ضعيفا (نحو 2,7%) خلال تلك الفترة مع بعض التذبذبات نتيجة ضعف الأداء الناتج عن عوامل مناخية. يمثل هذا القطاع إحدى ركائز الاقتصاد الموريتاني وقد وفر حوالي 28% من فرص العمل للسكان النشطين في 2013 حسب معطيات التعداد العام للسكان والمساكن الأخير (RGPH) 2013.

✓ الزراعة

180. تتوفر موريتانيا على أكثر من 135.000 هكتار قابلة للري، واقعة على الضفة اليمنى لنهر السنغال. وتقدر المساحة المستصلحة المستخدمة¹⁰ فعلا بحوالي 46.000 هكتار. وتتوزع هذه الأراضي المستصلحة بين ولاية اترارزة التي تضم حوالي 79% من المساحات ولبراكنه كوركل وكيدماغا. يمتلك القطاع فرصا تتمثل أساسا في: (i) المقدرات المعتبرة من الموارد المائية والأراضي الصالحة للزراعة، (ii) الشعب ذات المقدرات الكبيرة من حيث النمو والاستثمار، (iii) توفر البنية التحتية القاعدية (شبكة طرق، الكهرباء، الاتصالات، موانئ، مطارات، منطقة حرة.....).

181. تتمثل أهم عوائق و نقاط ضعف قطاع الزراعة في: (i) رداءة أشغال الاستصلاح وسوء صيانة القنوات المائية، (ii) ضعف التحكم في المياه السطحية، (iii) نقص فاعلية الري بالغمر، (iv) ارتفاع تكاليف إعادة تأهيل واستصلاح الأراضي، (v) بطء التنظيم العقاري، (vi) عدم كفاءة السوق الوطنية في توفير المدخلات الزراعية ذات الجودة و غياب مخابر مراقبة جودة البذور، (vii) غياب نظام ملائم للتمويل والتأمين الزراعي، (ix) النقص في وسائل المصالح العمومية المعنية بالبحث والتكوين والإرشاد الزراعي، سواء على مستوى المصادر البشرية أو على المستوى المادي (المضخات والبنية التحتية) والمالي (الميزانية غير كافية)، (x) ضعف مكنة القطاع بالنسبة للزراعة المطرية لوحظ تناقص المساحات المزروعة وذلك بسبب الهجرة القوية من الأرياف خلال السنوات الأخيرة.

182. بالرغم من إنجاز عدد كبير من الاستثمارات في مجال استصلاح المناطق الزراعية وتنفيذ برامج فك العزلة عن مناطق الانتاج الزراعي وإعادة تأهيل المساحات الزراعية الكبيرة، فإن المساهمة الاقتصادية للقطاع الزراعي تبقى ضعيفة مقارنة بالنتائج المنتظرة. لا يزال القطاع الزراعي مرهونا بالتقلبات المناخية، وقد مثل في المتوسط نسبة 4,6% من الناتج المحلي الاجمالي (PIB) بين 2001 و2015، أما النمو الحقيقي فيه فكان في المتوسط 5,9% مع تذبذبات قوية خلال الفترة.

الجدول 5: أهم المنتجات من أنواع الحبوب بالطن

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القمح	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16
الذرة الصفراء	17 712	2 889	22 726	8 899	16 966	15 461	11 830	19 910	11 609	22 870	6 243	12 565	16 310
الدخن	5 902	823	4 221	4 955	1 601	2 318	8 081	3 344	612	3 232	3 951	1 824	2 862
الذرة البيضاء	77 908	16 659	81 816	74 057	79 674	85 595	93 609	117 026	246 19	1 261 06	909 71	571 98	93 985
الأرز	78 999	67 533	90 030	49 607	82 165	107 462	53 569	134 350	158 921	1 842 16,9	2 025 47	2 932 18	22 178 2
المردودية طن/هكتار	4,6	4	5	3	5	5	4	5	5	5	5	5	5

المصدر: وزارة الزراعة

¹⁰ خارج المساحات المتدهورة و المهجورة

183. فيما يخص شعبة الأرز، فإن المساحات المبدورة بالأرز خلال الحملة الزراعية 2013/2014 (سنة مرجعية PNDA) وصلت 40.901 هكتار، منها 24.807 هكتار في الخريف و 16.000 في الفترة الحارة، أما الإنتاج الخام من الأرز غير المقشر فقد وصل 200.292 طنا، منها 120.292 في الخريف و 80.000 خارج الفترات الحارة. وأثناء الحملة الزراعية 2014/2015 بلغ الإنتاج الإجمالي من الأرز غير المقشر، في جميع الفترات المختلفة، 293.219 طنا أي ما يساوي زيادة تقدر ب 46,4% مقارنة بالحملة السابقة. وقد أفرز نظام التسيير مزارع جماعية مسيرة من طرف تعاونيات قروية وحقولا فردية خاصة. وتصنف الأراضي الزراعية المستصلحة كذلك حسب حجمها، فمنها مزارع صغيرة ومزارع متوسطة وأخرى كبيرة. ويتم استصلاح المساحات المروية إما بأموال عامة أو أموال خاصة، وتتركز هذه الأخيرة أساسا في ولاية أترارزة.
184. إن عملية تحويل الأرز غير المقشر إلى أرز أبيض تتم عن طريق 16 طاحونة أرز خاصة وعدد من ماكينات التقشير الصغيرة على مستوى الضفة، ويتم اتخاذ إجراءات لتحسين المطرد من تنافسية الأرز. ومن أجل إنتاج وطني أكثر تنافسية فقد تم إنشاء آلية جديدة لتسويق الأرز تحسن من جودته وتمثل على خلق علاقة ثلاثية بين المنتجين وأصحاب المصنع والمستوردين (التجار).
185. وبدل الاستمرار في الاعتماد على شركة سونمكس لتسويق الأرز دون الحرص على جودته وعلى السير قدما في هذا الاتجاه، أقرت الحكومة منذ سنتين إقامة آليات تتولى تسيير الجوانب المتعلقة بتحسين القدرة على تنافسية إنتاج الأرز. وفي هذا الإطار تم استحداث لجان فنية تضم ممثلين عن الدولة ومختلف المتدخلين في القطاع (فلاحين، أصحاب مصانع، تجار، مستوردين ومستهلكين) وانصب العمل نحو: (1) تصميم وتنفيذ آلية لتسيير جميع عناصر السلسلة ابتداء من الإنتاج وانتهاء بالتسويق مع وضع منصة للتشاور بين المتدخلين من أجل تشجيع تصريف الإنتاج؛ (2) الحرص على تطبيق مسارات فنية وتعزيز البنى الأساسية وإعداد قواعد ملائمة في خدمة الجودة مع استحداث آلية للتمويل المناسب لأهداف التكثيف والتنوع.
186. تجسدت هذه الاستراتيجية من خلال: (1) قيام شركة سونمكس ببناء مصنع جديد للتقشير لضمان سعر بحد أدنى في السوق وتشجيع الجودة؛ (2) اتخاذ إجراءات ضريبية ورقابية لتحسين قدرة الأرز الموريتاني على التنافس؛ (3) إشراك المستوردين في تصريف الإنتاج من الأرز الوطني وفي آلية تصنيعه؛ (4) احتمال شراء من الأرز بمواصفات محددة سلفا وتشجيع أفضل المنتجين وأصحاب المصانع.
187. بالرغم من ارتفاع إنتاج الأرز، فإن الواردات بقيت مرتفعة هي الأخرى حيث انتقلت من حوالي 18 مليار أوقية في 2008 إلى حوالي 16 مليار في 2015. من حيث الكمية، فإن الواردات انتقلت من 110.000 طن في 2008 إلى 176.521 طن في 2013 قبل أن تتراجع إلى 107.000 طن في 2015. ونتيجة لتحسن جودة الأرز الموريتاني و لإجراءات حماية السوق المتبعة من طرف الحكومة، فإن واردات الأرز انخفضت باطراد خلال الأشهر الأخيرة..

الجدول 6: استيراد الحبوب (الأرز، القمح) بالكمية

السنة	الأرز (بالطن)	القمح (بالطن)
2001	25625	65192
2002	43	19939
2003	2301	377021
2004	53524	347987
2005	36758	252011
2006	36427	250049
2007	34216	289349
2008	109723	260908
2009	151647	359717
2010	97708	324490
2011	123108	285993
2012	175772	509917
2013	176521	379218
2014	165230	448209
2015	107412	532743

188. فيما يخص شعبة القمح، فإن زراعتها تمارس الآن على مستوى مناطق السدود والمزارع المروية الواقعة في ولايات الشرق (الحوض الغربي) والوسط (تكانت) والشمال (إنشيري و آدرار) والضفة (اترارزة ، لبراكته).
189. تم إدخال زراعة القمح خلف السدود منذ نهاية التسعينات ومكنت التجارب على المستوى المطري والمروي من متابعة عدة أصناف (حوالي 29). وخلال الموسم 2015-2016 تمت زراعة 2070 هكتار مكنت من انتاج 2773 طن.
190. لقد ظل إنتاج القمح مدعوما من طرف الدولة نظرا لأهميته في استهلاك الأسر الموريتانية. وقد شجعت هذا التوجه الجديد النتائج المرضية للبحث11 ووجود أراض زراعية صالحة لزراعة القمح بالطريقة المروية والظروف المناخية الملائمة لزراعته في الشتاء. وتبقى هذه الشعبة شديدة التأثر بالتغيرات المناخية.
- لقد وصل الإنتاج المروي الى 682.1 طن مع مساحة مزروعة قدرها 523 هكتار وهذا مايعني مردودية استثنائية مقارنة بالمردودية خلال الفترة 2010-2015 والتي بلغت 2.01 طن للهكتار بالنسبة للزراعة المروية و1.84 طن/هكتار بالنسبة للزراعة المطرية .
191. على مستوى النظام المروي، يتم تخزين و تعبئة القمح بنفس طريقة الأرز، أي عن طريق مخازن أسرية صغيرة أو مخازن ذات قدرة استيعابية أكبر بالنسبة للحقول الخصوبية الكبيرة. على مستوى الزراعة خلف السدود فإن التخزين والتعبئة يتمان بنفس طريقة الحبوب التقليدية المطرية وباستخدام نفس المخازن.
192. إن تسويق الإنتاج الوطني من القمح يتم حسب مسارين أساسين: (i) البيع المباشر على مستوى الاسواق المحلية لقرى و مدن الضفة ، (ii) البيع المباشر للمطاحن. وتوجد سوق كامنة لتسويق المنتجات المحلية من القمح الصلب نتيجة وجود الصناعة التحويلية و صناعة الطحين و سميد العجائن في انواكشوط.
193. فيما يخص زراعة الفواكه، فإن المساحات المستخدمة في الزراعة المروية على مستوى المساحات المروية في الضفة هي في الغالب أراض واقعة في جوار المساحات المعدة لزراعة الأرز. ويتعلق الأمر بمساحات هامة نسبيا

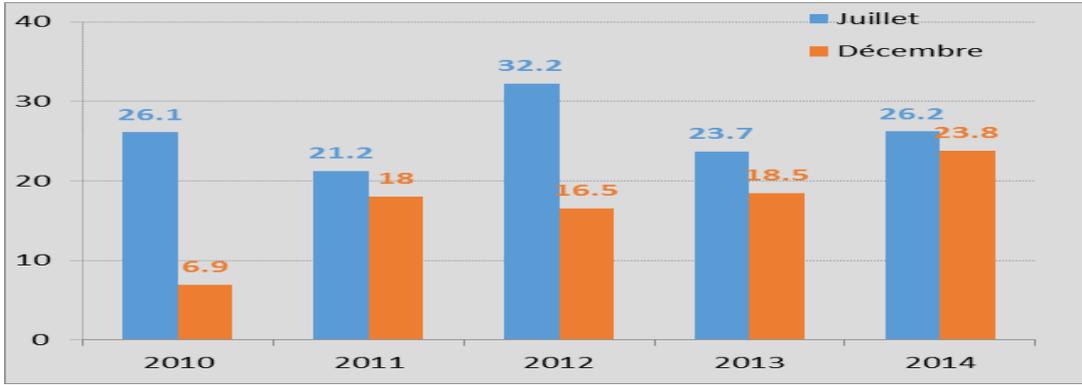
¹¹المصنفات Maxipag, shafirm , Aurore, Lahich, SA42, Chenab أعطت مردوديات أعلى من 4 طن للهكتار و اختبارات اخيرة حول 28 صنف أكدت مردوديات أكبر من 4 طن للهكتار بالنسبة ل 4 أصناف

- مقارنة بتلك الموجودة على مستوى المناطق المطرية ومناطق الواحات والتي يتغير حجمها حسب توفر الماء. تبقى تقنيات الري باقتصاد الماء (نظام قطرة - قطرة) محدودة الاستخدام. باستثناء أشجار الموز التي ظهرت كاستثمارا في ولاية اترارزة، فإن زراعة الأشجار تبقى محدودة التطور وتوجد أشجار مثمرة متناثرة في مختلف المناطق.
194. تعتمد تعبئة وتغليف منتجات البقول، في الأساس، على تقنيات تقليدية، ومن النادر أن يحصل تحويل صناعي لمنتجات البقول بسبب ضعف الطلب في السوق ورداءة المنتج النهائي، أما التجفيف فلا يزال غير متطور هو الآخر، إذا ما استثنينا البصل.
195. يتم تسويق الإنتاج الوطني من البقول من خلال: (i) البيع المباشر على مستوى السوق المحلية أو المراكز الحضرية، (ii) البيع قرب الحقول للوسطاء الذين يُسوّقون المنتجات على مستوى المراكز الحضرية والعاصمة نواكشوط التي يوجد بها أكبر سوق للبقول.
196. فيما يتعلق بشعب الحبوب التقليدية، فإن الإنتاج يرتبط بصورة وثيقة بالتقلبات المناخية سواء تعلق الأمر بالتصحر أو الفيضانات أو زحف الرمال أو التعرية المائية والهوائية للتربة الفقيرة، كما أنه يتغير من سنة إلى أخرى تبعا لمستوى هطول الأمطار. على امتداد السنوات الخمسة الأخيرة، بلغت المساحة المتوسطة المزروعة بالحبوب التقليدية حوالي 208.959 هكتارا، مما مكن من إنتاج سنوي متوسط يقدر ب 100.414 طن. تهيمن الزراعة التقليدية (الذرة البيضاء، الدخن، الذرة الصفراء) على المزارع الأسرية الصغيرة وعلى التعاونيات الزراعية التقليدية الموجهة للاكتفاء الذاتي. تتميز هذه المزارع بتقطيع الحقول في مختلف الأراضي - في الغالب - للحد من المخاطر المرتبطة بالتغيرات المطرية و الفيضانات. يتغير حجم هذه المزارع حسب مناطق الإنتاج والمركز القانوني التقليدي للأرض وفئات المزارعين. تقوم هذه المزارع على العمل اليدوي الذي يعتمد على اليد العاملة الأسرية وعلى أدوات عمل بدائية في الغالب. وصلت المردودية المتوسطة لزراعة الحبوب التقليدية بين 2001 و 2015 0.44 طن للهكتار بينما تلك المسجلة في البلدان المجاورة مثل مالي (1,24 طن/هكتار)، (السنغال 1,02 طن/هكتار).
197. يتم تخزين الحبوب التقليدية، في شكل بذور محسنة أو سائبة في شكل سنابل، كعمل فردي على مستوى المخازن المملوكة للأسر ولا تتوفر هذه المخازن حاليا على طاقة تخزينية كافية كما أن نوعية التخزين رديئة. يتم تحويل هذه الحبوب التقليدية من طرف النساء الريفيات أو بواسطة مطاحن بذور يديرها بعض الفاعلين الخصوصيين أو تديرها منظمات المنتجين على مستوى القرى. يجري تسويق الحبوب التقليدية في الغالب من خلال طرق تقليدية.
198. تكتسي زراعة النخيل أهمية خاصة من الناحية الاقتصادية والثقافية. تساهم هذه الزراعة في خلق مناخ موضعي مناسب لزراعة الأشجار المثمرة والبقول والحبوب. يقدر عدد النخيل في موريتانيا ب 2,6 مليون نخلة منها 1.8 مليون نخلة منتجة تتوزع على 352 واحة تنتشر في ولايات آدرار وتكانت ولعصابة والحوض الغربي والحوض الشرقي. تقدر المساحة الإجمالية تحت واحات النخيل (نظام الإنتاج الواحاتي) ب 19.687 هكتارا. يتغير الإنتاج السنوي المتوسط من التمور من سنة لأخرى بسبب التقلبات المناخية وتفاوت جودة التقنيات الزراعية. يتميز النخيل الموريتاني بأنه ضعيف الإنتاجية إذا ما قورن بنخيل دول الجوار، كما أن مردوديته تتغير من ولاية لأخرى إذ تقدر ب 31 كلغ للنخلة في الحالة الطازجة (بلج). ويقدر الإنتاج السنوي من التمور ب 58870 كغ.
199. تلعب التعبئة (الفرز- المعالجة - التغليف) دورا مهما في المحافظة على جودة التمور وبالتالي على ثمنها، وتتم هذه العملية بتقنيات بدائية من طرف المنتجين وهو ما تنجم عنه في الغالب تغييرات المنتج. توجه التمور الطازجة بسرعة للتسويق (بعد 4-5 أيام) ، أما المنتجات المجففة فتخزن في المنازل والعنابر والحوانيت عند درجة حرارة الغرفة.

200. تتم عمليات التحويل التقليدية، التي توجه لها التمور ذات الجودة المنخفضة، في الغالب، من طرف المزارعين وتستخدم المنتجات المحولة على المستوى المحلي وتسوق التمور الموريتانية محليا، مما يقلل من استخدام مصانع الحفظ والتحويل التي تم إنجازها.

201. يتميز الانتاج الرعوي في الغالب بالهشاشة والحساسية تجاه التغيرات المناخية، ويعاني البلد من عجز بنيوي في إنتاج الحبوب. وقد تعرض منذ 1970 لموجات جفاف متكررة زادت من حدتها الأعمال التخريبية لأعداء البيئة. وهكذا، فإنه وخلال السنوات العشرة الأخيرة، لم يغط الإنتاج من الحبوب سوى 34% من الحاجيات الاستهلاكية من جميع أنواع الحبوب، وذلك بالرغم من أهمية الاستثمارات المنجزة على مستوى ضفاف نهر السينغال، مما حدا بالحكومة وشركائها إلى إطلاق عمليات حيوية من أجل التخفيف من أثر العجز على الوضعية الغذائية للفئات الضعيفة من السكان.

الرسم البياني 6: تطور معدل انعدام الأمن الغذائي



202. لقد ساهمت زيادة أسعار المواد الغذائية وآثار التغيرات المناخية في تفاقم الحالة الاستعجالية للأمن الغذائي التي تمس غالبية الأسر والأفراد من ذوي الفقر المدقع وتهدد جزء آخر من المواطنين. وحسب المسوح التي تنجزها دوريا مفوضية الأمن الغذائي بالتعاون مع البرنامج العالمي للغذاء (PAM) لمتابعة الوضعية الغذائية للأسر، فإن التقديرات تشير إلى أن 26% من المواطنين الموريتانيين متضررون من انعدام الأمن الغذائي في فترة الجفاف، وينخفض هذا المعدل إلى 18% خلال فترة ما بعد الحصاد. وتختلف هذه الهشاشة من ولاية لأخرى، وقد سجلت الولايات ذات الكثافة المرتفعة من المزارعين- الرعويين (الحوض الشرقي، لعصابة، كوركل، كيدي ماغا) أعلى معدلات هشاشة خلال السنوات الخمسة الأخيرة.

203. لا تزال موريتانيا، رغم الزيادة الملحوظة في الإنتاج الزراعي، تعتمد أيضا على الواردات التجارية. وتثقل التكلفة الباهظة لهذه الواردات -أكثر 300 مليون دولار أمريكي- كاهل الحساب الجاري للدولة وتستنزف احتياطياتها من العملة الصعبة. ولا يزال جزء من المنتجات الزراعية الموريتانية غير تنافسيا بسبب ضعف الإنتاجية ومنافسة المواد المستوردة المدعومة غالبا من بلدانها.

✓ العقار الزراعي

204. لقد اعتمدت الحكومة الموريتانية، لوعيمها بالتأثيرات السلبية لانعدام الأمن العقاري على الأمن الغذائي، نصوصا قانونية وتنظيمية هامة في المجال العقاري، خاصة فيما يتعلق بتخفيض أسعار الأراضي المتنازل عنها والتي انتقلت من 100 أوقية للمتر المربع إلى 20 أوقية للمتر المربع. من ناحية أخرى، تم اتخاذ إجراءات خاصة ب: (i) عملية جرد شاملة لمختلف ملفات طلبات التسوية (ii) تسريع وتيرة منح الملكيات العقارية، (iii) إنشاء ملكية عقارية أم للمنطقة المروية في اترارزة و أعالي الضفة، (iv) تنظيم حملة تحسيس لدى السلطات الإدارية والمزارعين وإنشاء خلية عقارية يرأسها المستشار الفني المكلف بالشؤون القانونية تكون مسؤولة عن تنسيق

وتأطير المكاتب العقارية الإقليمية. وبالرغم من التقدم المسجل، فإن بعض العوائق لا تزال قائمة كتلك المتعلقة بتعدد الفاعلين في تنفيذ الإجراءات و ضعف الأدوات التقنية وغموض وعدم تجانس النصوص.

✓ ترمين المناطق الرطبة

205. تتوفر المناطق الرطبة على مخزون هائل من الموارد المائية التي تشجع عمليات الاستغلال والتنمية. ويأتي ترمين المناطق الرطبة ضمن أولويات برنامج التنمية الريفية المندمج الذي تم إعداده في 2012، وذلك من خلال مشاريع التنمية على مستوى منخفض تامورت النعاج في ولاية تكانت و في مناطق فنجه و محمودة في الحوض الشرقي، بالإضافة إلى بحيرة كنكوصة التي تتم على مستواها دراسة عدة مبادرات من أجل توسيع نطاق البرامج الحالية. وقد أعطت العمليات التي تم القيام بها في هذه المناطق نتائج مشجعة، غير أنه من الضروري إجراء دراسة بيئية قبل تنفيذها من أجل ضمان استمراريتها.

✓ زراعة الغابات والاستغلال الغابوي

206. يمثل الحطب كوقود أهم مصدر للطبخ عند الأسر (بحوالي 49,3%) من الطاقة المنزلية على المستوى الوطني، حسب نتائج (EPVC 2014)، الأمر الذي يشكل تهديدا حقيقيا للتنمية المستدامة للموارد البيئية. رغم أن موريتانيا بلد صحراوي بامتياز، إلا أنه يخزن تشكيلات غابوية مهمة تتوزع على مختلف الولايات الزراعية الغابوية الرعوية. وحسب التقديرات الأخيرة للمصادر الغابوية، فإن المساحة الإجمالية للغابات، بما فيها الغابات المصنفة، انتقلت من 15.134.000 هكتار في 1982 إلى حوالي 4.706.000 هكتار في 2014، مما يعني تراجعاً لهذه المساحة قدره 68,9% يعود للاستغلال المفرط للموارد الغابوية والرعوية.

207. في ما يخص الموارد الغابوية، فإن موريتانيا تتوفر على 30 غابة مصنفة - تحول البعض منها إلى استخدامات أخرى والبعض الآخر في طريقه إلى الاختفاء - تغطي هذه الغابات مساحة إجمالية تصل 48.000 هكتار تقريباً، منتشرة على ضفة نهر السنغال وفي لعصابة وتكانت و الحوض الغربي ، فضلاً عن أشجار المانغروف الموجودة في منطقة أسفل الدلتا و الحوض الوطني لحظيرة أرغين.

208. بالرغم من مخزون الموارد الغابوية الرعوية الهام، فإن حرائق الأدغال تمثل اليوم أخطر كارثة تتسبب في تدهور و تحطيم المراعي الطبيعية، حيث تلهم هذه الحرائق حوالي 479.000 هكتار من المراعي سنوياً على مستوى الولايات الزراعية الغابوية الرعوية، مما يتسبب في خسارة اقتصادية تقدر 10 مليارات أوقية سنوياً، كمقابل لأعلاف الماشية، دون أخذ التأثيرات الناجمة عن الحرائق على الأراضي الزراعية و بقية المظاهر البيئية الأخرى في الحسبان.

✓ الثروة الحيوانية والمنتجات المشتقة

209. تتوفر البلاد على ماشية معتبرة يبلغ تعدادها 16 مليون رأس من الضأن والماعز، 1,6 مليون رأس من البقر و 1,4 مليون رأس من الإبل. وتشكل التنمية الإنتاجية للمواشي عبر الطرق التقليدية النمط السائد في البلد حيث ينتج الممنون الكلاً ذهاباً وإياباً في دورة موسمية تحكمها معطيات الخصب والجذب. ويتلاءم هذا النمط من تنمية المواشي كثيراً مع الوسط ، خاصة عند توفر المراعي التي ترتبط بطبيعة التساقطات .

جدول 7 : مساهمة قطاع الثروة الحيوانية في تشكيل الناتج الوطني الخام

الوحدة : ألف رأس	2001	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
البقر	501	1632	1654	1678	1701	1725	1749	1774	1798	1824
الجمال	1278	1332	1341	1351	1360	1370	1379	1389	1399	1409
الضأن	5609	7517	7893	8287	8702	9137	9593	10073	10577	11106
الماعز	3739	5010	5261	5524	5800	6090	6394	6714	7050	7402
إنتاج اللبن 1000 طن	119	103	125	127	128	124	489	518	550	586
الثروة الحيوانية % في الناتج المحلي الأصلي	25,9	25,3	24,8	23,7	24,8	21,6	23,3	24,2	25,2	24,7
معدل النمو %	9,6	-27,2	-18,9	24,3	10,2	-19,8	10,7	-2,6	27,4	13,1

المصدر: وزارة البيطرة

210. عرفت نشاطات التنمية الحيوانية، والتي هي غير مصنفة في الغالب، تطورا موجبا بين 2011 و 2015 مساعدة بذلك بشكل ملحوظ في الزيادة الحقيقية للناتج المحلي الخام. وقد ظلت نسبة قطاع الثروة الحيوانية (23,4%) من الناتج المحلي الخام في تناقص منذ 2010، حيث حققت نموا حقيقيا متوسطا ضعيفا قدر ب 2,7% خلال هذه الفترة بسبب التقلبات المناخية. وقد قامت الحكومة في سنة 2012 بصياغة وثيقتين استراتيجيتين والمصادقة عليهما، وهما الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي (SNSA)، مع برنامجها الوطني للاستثمار الزراعي وللأمن الغذائي واستراتيجية تنمية القطاع الزراعي (SDRA) في أفق 2015. مع برنامج التنمية الريفية المندمجة، وكذلك على قانون التوجيه الزراعي-الرعي.
211. وفي إطار دعم إنتاجية الماشية وتحسين مخرجات القطاع، فإن برنامجا يتعلق بإنشاء حظائر التطعيم وبناء وتجهيز مصانع صغيرة للبن ومصانع لمعالجة الألبان وحظائر للماشية ومزارع للتلقيح الاصطناعي هو الآن قيد التنفيذ. وقد شملت عملية التلقيح الاصطناعي أكثر من 7.480 بقرة على مستوى المزارع، والحملات الجهوية وأعطت معدل حمل وصل إلى 44%، مع 1.937 منتجا مفهرسا في قاعدة البيانات، مما قد يعزز كثيرا وضعية القطاع. تبدأ المحاور الكبرى للتسويق أو مسارات التسويق من مناطق الإنتاج، وهي المناطق الرعوية الواقعة أساسا في الجنوب الشرقي (الحوض الغربي، الحوض الشرقي، كيديماغا، لعصابة) إلى مناطق الاستهلاك في الجنوب الغربي (انواكشوط وروصو) وفي الشمال (انواذيبو).
212. فيما يخص شعبة اللحوم الحمراء، فإن موريتانيا تتوفر على مقدرات تقدر ب 11.585 طنا من اللحوم الحمراء سنويا، وهو إنتاج يتجاوز الطلب الداخلي من اللحوم الحمراء بفائض يصدر في شكل حيوانات تساق بالطرق التقليدية إلى البلدان المجاورة كالسنغال وساحل العاج مرورا بمالي وإلى المغرب بالنسبة للإبل.
213. فيما يخص شعبة اللحوم البيضاء فإن تربية الدواجن التقليدية من السلالة المحلية تتم على مستوى مزارع أسرية من 10 إلى 15 وحدة، وهي توجه إنتاجها للاستهلاك الذاتي وإلى تغطية جزء من الطلب الداخلي وتتميز ب: (i) هشاشة طريقة تربية الدواجن (ii) ضعف الانتاجية من النوع المحلي، (iii) ارتفاع معدلات الوفيات. يعتبر هذا للنوع من تربية الدواجن هاما، لأنه يسمح بإضافة تغذية مكتملة للعادات الغذائية في الوسط الريفي، لكنه لا يكفي لتغطية الطلب من اللحوم البيضاء على المستوى الوطني.
214. تمارس التربية شبه المكثفة للدواجن في انواكشوط وبعض كبريات المدن (روصو، انواذيبو) وتتميز ب: (i) سيطرة الدجاج، (ii) ضعف المستوى الفني لغالبية المنتجين، (iii) تغير الأعداد من 1.500 إلى 10.000 وحدة و (iv) الاعتماد الكبير على الخارج في المواد المدخلة (كتكايت، غذاء، تجهيزات).
215. فيما يخص شعبة الألبان، فإن موريتانيا تتوفر على مخزون هام من اللبن يقدر ب 225.000 طن في 2015، غير أن كمية الإنتاج على المستوى الوطني تخضع لتغيرات موسمية كبيرة مرتبطة بتركز ولادة البقر خلال شهري يوليو وأغسطس وندرة المراعي في ما بعد فترة الخريف. وقد وصلت الكمية المصنعة من اللبن حوالي 25.000 طن في سنة 2015 بفضل المصانع الأربعة الكبرى والوحدات الصغيرة للألبان الموزعة في البلد. ومن المتوقع أن يتحسن الإنتاج مع بناء مصنع لمعالجة الألبان طويلة الأجل UHT في النعمة تصل طاقته الانتاجية 30.000 لتر يوميا ومصنع آخر بطاقة 30.000 سيتم بناؤه في بوكي.
216. فيما يخص شعبة الجلود، فإن الإنتاج في موريتانيا يقدر ب 2.791.360 جلدا، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بحجم الماشية. وبسبب غياب مصانع التحويل وقلة عدد المسالخ الموجودة وغياب شبكات تسويق منظمة وممثلة في جميع مراكز تسويق اللحم، فإن حصة كبيرة من الجلود المنتجة لا يتم تسويقها ولا تحويلها وتنتهي بالتلف بفعل الأحوال الجوية والطفيليات.

217. بالرغم من المقدرات المؤكدة لقطاع الثروة الحيوانية، فإن مساهمته في الناتج المحلي الخام تبقى ضعيفة نسبيا إذ لا يزال هذا القطاع مرتبطا، من حيث مردوده بالتقلبات المناخية، كما أن حجمه النسبي في تناقص مستمر منذ 2010 ومساهمته ضعيفة في نمو الناتج المحلي الخام. وتعاين مختلف شعب هذا القطاع من سوء الاستغلال بسبب ضعف مسارات التسويق وعدم وجود قيمة مضافة.

218. إن تنمية الشعب الرعوية التي تعتمد عليها المواشي لا تزال محدودة بسبب عدد من العوائق المتمثلة أساسا في: (i) التوسع السريع في الزراعات على حساب حقوق الاستغلال الرعوي، (ii) حرائق الأدغال والاستغلال المفرط للمزارع (iii) الأمراض أو الجوائح الحيوانية والأزمات الاجتماعية العابرة للحدود، (iv) إطار مؤسسي يتميز بنظام استشارات ريفي ضعيف من ناحية المصادر البشرية المؤهلة، القدرة على المتابعة والتقييم غير كافية وكذا غياب تعداد موثوق به لأعداد الماشية، (v) الغياب شبه التام لآليات التمويل والتكوين المناسبين الذين من شأنهما خلق دخول جديدة للأسر الرعوية الضعيفة (vi) العجز في التجهيزات المائية على امتداد مسارات الإنتاج، (vii) العجز في البنية التحتية اللازمة للولوج إلى السوق وللتسويق.

219. تواجه شعبة اللحوم عدة عقبات تتعلق أساسا ب: (i) ضعف البنية التحتية والتجهيزات الضرورية والمناسبة، (ii) غياب مسالخ ذات طاقة كبيرة للحفاظ تسمح بتخزين اللحوم بالكم والكيف المطلوبين في الوقت المناسب، (iii) نقص المهنية عند أغلب الفاعلين، (iv) عدم السيطرة على تقنيات الإنتاج والتسيير الاقتصادي لتربية مكثفة للدواجن، (v) غياب إجراءات الحماية الضرورية لشعبة الدواجن لتمكينها من مواجهة المنافسة الخارجية المرتبطة بتوريد الدجاج، (vi) غياب النصوص التنظيمية لصالح تنظيم وهيكل الشعبة، (vii) غياب الوسائل الوقائية الضرورية لمحاربة الأمراض و الطفيليات التي تضر بالدواجن. تعاني شعبة الألبان من عدة عقبات هي: (i) ضعف الإنتاجية من اللبن عند السلالات الأهلية، (ii) عزلة مناطق الإنتاج وابتعادها عن مراكز التموين والاستهلاك (iii) المنافسة الشديدة من طرف اللبن المجفف المستورد من أوروبا والذي يعتبر أسهل حفظا من اللبن المحلي مما يؤثر سلبا في تسويق هذا الأخير. تعاني الجلود والجلود المصنعة من ضعف التثمين بسبب: (i) ضعف التنظيم وقلة مهنية الفاعلين (ii) صعوبة جمع الجلود و الجلود المصنعة نتيجة ذرية الانتاج، و (v) نقص بنيات الدباغة و دباغة الجلود الرقيقة .

✓ الصيد البحري

220. فيما يخص مقدرات قطاع الصيد، فإن الشاطئ الموريتاني يعتبر من أكثر الشواطئ إنتاجا للأسماك في العالم حيث أنه يشكل مكانا ملائما لتكاثر أصناف ذات مردودية اقتصادية عالية. ويقدر مجموع إنتاج هذا المخزون ب: 1,8 مليون طن سنويا حسب معطيات الإستراتيجية القطاعية 2015-2019. وقد ساهمت نشاطات الصيد بنسبة 2,6% سنويا في المتوسط من الناتج المحلي الخام بين 2001-2015 وسجلت نموا حقيقيا متوسطا قدره 4,2% من الناتج المحلي الخام مع ديناميكية أكثر خلال السنوات الخمسة الأخيرة (7,2%) بسبب زيادة الترسانة الوطنية خصوصا على مستوى صيد الأعماق الذي يساهم إيجابا في النمو. تمثل الكميات المصطادة من الصيد السطحي أكثر من 67% من الكميات الإجمالية المصطادة، وهي مصطادة أساسا (89%) من طرف الأسطول الأجنبي الذي تصدر منتجاته مباشرة، مما يحد كثيرا من المساهمة الاقتصادية للقطاع. مثلت قيمة صادرات منتجات الصيد 18% في المتوسط من الصادرات الإجمالية بمبلغ يقدر ب 123,3 مليار أوقية في 2015.

221. يقدر إنتاج الصيد القاري والاستزراع السمكي بحوالي 2.500 طن سنويا، ويوظف نحو 2.000 بحار، الشيء الذي لا يمكن تجاهله في ما يخص خفض نسبة الفقر والحد من انعدام الأمن الغذائي، خاصة في مناطق نهر السنغال والمناطق الريفية المحاذية. لا يزال الاستزراع السمكي بدائيا بالرغم من الإمكانيات (البلطى، القطية، الشبوط) على مستوى البرك والبحيرات الواقعة في الوسط القاري. وبالرغم من العوائق التي يعاني منها الصيد

القاري (ضعف التنظيم المؤسسي، غياب البنية التحتية والتجهيزات المناسبة، الاعتمادات الأجنبية للتصدير، نقص كفاءة اليد العاملة)، فإنه يتوفر على فرص تنمية حقيقية. وتعكف منظمة استثمار نهر السنغال (OMVS)، بالتعاون مع وزارة الصيد والاقتصاد البحري، على إقامة مشاريع بنية تحتية لصالح هذا القطاع الفرعي على مستوى اترارزة وكوركل (مراكز استزراع سمكي، أسواق، استصلاح ، برك.....)

222. لقد سجلت في السنوات الأخيرة تطورات في مجال حكامه قطاع الصيد، خاصة من خلال التعميم التدريجي لأنظمة الحصص في نظام الولوج إلى الثروة السمكية، وسحب الفائض من الموارد المستغلة بإفراط. لكن بعض الإجراءات الهادفة إلى تحسين نظام الحكامة في قطاع الصيد لم يكتب لها النجاح كتطبيق برامج استصلاح المصائد. وقد يكون ذلك راجعا إلى ضعف الوسائل البشرية والمالية المخصصة لهذه العمليات وكذلك إلى ضعف ثقافة العمل على أهداف محددة وعلى برامج عمل واضحة المعالم، وهو ما أثر على فاعلية بعض العمليات الهامة مثل ترقيم الزوارق ومراجعة المناطقية أو إنشاء رخص نوعية حسب المصيدة على مستوى الصيد التقليدي.

223. إن أهم نقاط القوة لقطاع الصيد هي :

➤ الظروف الهيدرو- مناخية المواتية كثيرا والتي تجعل من شاطئ موريتانيا الذي يمتد على 750 كلم أحد أغنى شواطئ العالم بالثروات البحرية (وفرة وتنوعا).

➤ الأولوية الممنوحة من السلطات العمومية والتي ترجمت خاصة في مساعدات مالية معتبرة و في تكييف منتظم للإطار القانوني والتنظيمي.

➤ التجربة المهنية و القدرات الفنية المقنعة المكتسبة من طرف المؤسسات المكلفة بالبحث العلمي صحيح وبالرقابة البحرية وبالاعتماد الصحية وأيضا بالتسويق والشؤون البحرية.

➤ الاهتمام الملحوظ بالقطاع من طرف الممولين الذين طوّروا تعاونا ديناميكيًا مع الوزارة المكلفة بالصيد سمح بتعبئة موارد ثمينة مكنت من إنجاز بنية تحتية قاعدية ضرورية لتطوير القطاع (الموانئ ، السفن الرقابة، البحث العلمي، الدعم الفني ودعم القدرات) .

➤ التصديق في فبراير 2015)، على الإستراتيجية الوطنية للتسيير المسؤول من أجل تنمية مستدامة للصيد وللإقتصاد البحري والتي تمتد من 2015 إلى 2019. هذه الإستراتيجية المبلورة وفقا لرؤية توافقية شاملة، هي وثيقة استقصائية شاملة ومتجانسة و مفصلة عن أهم التحديات اللازم رفعها لتنمية القطاع.

➤ إنشاء منطقة حرة بانواذيبو لدعم التنمية والاستثمار.

➤ الطبيعة المستديمة للموارد وغياب تهديدات مناخية حقيقية لحد الساعة و كذلك قرب أهم الأسواق المستهدفة بالمنتجات البحرية.

224. تؤكد المؤشرات في السنوات الأخيرة، أن نظام التسيير الحالي للصيد ليس باستطاعته أن يضمن استغلالا

إيكولوجيا واقتصاديا واجتماعيا مستمرا على المدى الطويل، وأن يضمن مخزون القطاع من أجل ترقية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لقد تطور الإنتاج بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة منتقلا من 550.000 طن في 2000 إلى 1,2 مليون طن في 2015، مع هيمنة صيد أعالي البحار على هيكل الإنتاج بنسبة تصل 90% في المتوسط. جدير بالذكر أنه قد تم تسجيل زيادة في الإنتاج المتأتى من الصيد التقليدي والشاطئي الذي انتقلت نسبته في الإنتاج الإجمالي من 12% للفترة 2000-2005 إلى 21% للفترة (2008-2012).

225. وتشير تقديرات أخيرة لمجموعة العمل للمعهد الموريتاني للمحيطات والصيد (2014)، إلى مخاوف مرتبطة بالتسيير المستديم للموارد البحرية والحفاظ على التنوع البيئي في ظرفية يطبعها صعود الطلب العالمي على الثروة وارتفاع الأسعار. ويظهر من التقييم الفني أن عدة أصناف ذات قيمة اقتصادية مرتفعة مهددة بشكل كبير بفعل الصيد المفرط في موريتانيا، مما سيهدد التسيير المستديم للثروة.

الجدول 8: تقديرات أهم المخزونات المستغلة بشكل مفرط في المياه الموريتانية

التوصيات	التقييم	المخزون	الكميات المصطادة المتوسطة (2013-2009)	النوعية
نظرا لإعادة التشكيل التدريجي للمخزون الملاحظ يجب الحفاظ على مستوى الجهد المناسب للمستوى الحالي من الكميات المصطادة 25000 طن	مستغلة بإفراط مع تجاوز 17% من الجهد الأقصى	23000	26300	الخطبوط
كإجراء احتياطي لا يجب تجاوز الكميات المصطادة الحالية	مستغل بالكامل	228000	69000	الاسقمري
لا يتجاوز 260000 طن	مستغل بالكامل	134000	52000	الشنشار الأطلسي
لا يتجاوز 260000 طن	استغلال مفرط	270000	248000	الشنشار الأسود
لا يتجاوز 290000 طن	مستغل بالكامل	375000	289000	السردينة الدائرية
	استغلال مفرط	67000	28000	أثمالوسي

المصدر: IMROP 2014

226. ظلت مساهمة قطاع الصيد في النمو الحقيقي ضعيفة على طول الفترة مقارنة بمقدراته. تقدر فرص العمل في القطاع بحوالي 55.000 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، منها 80% مصدرها الصيد التقليدي. وتمثل فرص العمل التي يتيحها القطاع في المغرب مثلا (662.000 فرصة عمل) و في السينغال (600.000 فرصة عمل) عشرة أضعاف ما هي عليه في موريتانيا التي تنتج سنويا أكثر بكثير من البلدين المذكورين. فضلا عن مخاطر الاستغلال المفرط، فإن هناك مخاطر أخرى ترتبط باستخدام المحروقات (الغاز، البترول) التي قد تهدد الثروة البحرية.

227. لقد تم في السنوات الأخيرة تسجيل العديدة الإنجازات، منها على الخصوص، التعميم التدريجي لأنظمة الحصص في نظام الولوج إلى الثروة البحرية وتقليص فائض القدرات الصيدية من الموارد المستغلة بشكل مفرط واتفاقية الصيد الجديدة للفترة 2015-2019 مع الاتحاد الأوروبي والتي تضمنت تحسينات بالنسبة للاتفاقيات الماضية. حيث أنها ستسمح بخفض الكميات المصطادة عن ما كانت عليه في الاتفاق الماضي، كما أنها تشمل مجموعة التحسينات التالية: (i) أن يقوم الأسطول الأوروبي، من الآن فصاعدا، بتفريغ حمولته من السطحيات في ميناء انواذيبو، (ii) أن لا يسمح للبواخر الأوروبية باصطياد الرخويات، (iii) أن يمثل البحارة الموريتانيون 60% من طواقم هذه البواخر، (iv) أن يتم اقتطاع حصة تبلغ 2% من الكميات المصطادة من الحمولة ومنحها للسلطات الموريتانية التي توزعها مجانا على الأسر المحتاجة بهدف في دعم الأمن الغذائي، (v) حماية البيئة والمناطق الحساسة بإبعاد مناطق شبكات الجر. يشار إلى أن موريتانيا لديها كذلك اتفاقيات صيد أخرى مع أطراف خارجية، خاصة مع الصين واليابان.

228. كانت موريتانيا أول دولة دعت، على مستوى شبه المنطقة والمنطقة وعلى المستوى الدولي أيضا، إلى تطبيق مبادرة الشفافية في الصناعات المرتبطة بالصيد، وذلك من أجل تكريس الشفافية على مستوى التسيير الفني للمصائد من ناحية وعلى مستوى الدخول المتأتمية من الصيد من ناحية أخرى. وقد أطلقت موريتانيا مبادرة شفافية القطاع هذه يوم الأربعاء 3 فبراير 2016 بوصفها أول بلد انضم إليها وسعى لترقيتها.

229. تتمثل أهم معوقات و نقاط ضعف قطاع الصيد في : (i) ضعف البنية التحتية في المنطقة بسبب ضعف مستوى الاستثمارات الخاصة الضرورية لتثمين الموارد البحرية (ii) فشل نظام المعلومات وعدم قدرته على الاستجابة للطلب على المعلومات في القطاع من إنتاج معلومات متناسقة ومنتظمة وذات مصداقية حول تطوره (iii) تقادم أسطول الصيد، وخاصة أسطول أعالي البحار الذي له تكاليف تشغيل مرتفعة وإنتاجية ضعيفة، الشيء الذي يثقل بالديون وضعية الممولين ويحد من قدراتهم على الوفاء بالتزاماتهم، خصوصا اتجاه البنوك ، (iv) خصوصية الصيد الوطني الموجه إلى صنف واحد (الرأسقدميات)، (v) ضعف مستوى تحويل المنتجات المفرغة، (vi) غياب نظام تمويل مناسب، (vii) تكلفة الطاقة في نظام التشغيل، و(viii) ضعف آليات الوقاية وتسيير المخاطر البيئية والإيكولوجية والمخاطر المرتبطة بالاستغلال المفرط للموارد.

القطاع الثاني

القطاع الاستخراجي

230. مثلت النشاطات الاستخراجية خلال السنوات الخمسة عشر الأخيرة 12,4% في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي بمساهمة حقيقية متوسطة سنوية بلغت 0,8% خلال الفترة. وقد كانت هذه المساهمة ضعيفة نسبيا في الفترة ما بين 2000 و2005 قبل أن تسجل قفزة كبيرة ابتداء من 2006 مع بدء النشاطات الجديدة (البترو، الذهب والنحاس).

231. وقد بلغ متوسط النمو الحقيقي للقطاع الاستخراجي خلال هذه الفترة (2006 . 2015) 10,3% نتيجة الارتفاع الكبير المسجل في 2006 الناتج خاصة عن استغلال حقل شنقيط للبترو. ونتيجة لهذا التنوع فإن وزن القطاع الاستخراجي انتقل من 8,3% قبل 2006 إلى 14% من الناتج المحلي الخام بين 2006 و2016، في ظرف تميز بانتعاش الطلب العالمي في القطاع المعدني وارتفاع أسعار المواد الأولية بصفة عامة. ورغم الزيادة المحققة في الوزن النسبي للقطاع خلال السنوات الأخيرة، فإن مساهمته لا تزال دون الطموحات. إن ضعف القيمة المضافة للقطاع يعود في جزء كبير منه إلى المستوى الضعيف للتثمين وإلى عدم وجود صناعات تحويلية مما يحد من انعكساته ويزيد من هشاشته أمام التقلبات الخارجية.

232. يمثل الأثر البيئي للصناعات الاستخراجية وصحة المواطنين العاملين فيها مصدر قلق دائم يؤخذ في الحسبان، خاصة من طرف برامج التسيير البيئية المرتبطة بتلك النشاطات. ومن أجل ضمان تسيير شفاف للدخول المتأتية من استغلال الثروات الطبيعية، فقد انضمت موريتانيا في سنة 2005 إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية والتي تهدف إلى النهوض بشفافية في البلدان المنتجة في ما يعني إعلان الدخل المتأتية من النشاطات الاستخراجية..

الجدول 9: مؤشرات الأداء للنشاطات الاستخراجية

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
12,2	12,3	13,3	12,3	13,6	15,0	15,4	15,8	15,4	19,7	9,7	النشاطات الاستخراجية (% من الناتج المحلي الخام)
2,6	3,1	3,6	3	4,1	4,9	5,6	5,8	5,9	12,7	0,6	استخراج المنتجات البترولية
9,2	8,8	9,3	8,9	9,2	9,8	9,5	9,6	9,1	6,7	8,7	استخراج خامات المعادن
0,4	0,4	0,4	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,4	نشاطات استخراجية أخرى
4,3	-4,1	15,1	-4,7	-4,7	1,9	-3,4	4,9	-20,8	142,7	28,2	معدل النمو
-10,9	-11,6	25,6	-22,1	-11,9	-8,0	-4,7	-0,2	-52,5	0,0	0,0	استخراج المنتجات البترولية
9,8	-1,4	11,3	2,4	-1,6	7,6	-2,3	8,2	37,5	-7,7	19,9	استخراج خامات المعادن
-1,6	2,8	20,5	13,7	12	3,1	-1,6	4,2	14,5	-11,3	29,5	نشاطات استخراجية أخرى

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء 2014*، 2015* (تقديرات)

البترول والغاز

233. لقد شرعت موريتانيا منذ 2006 في تنويع صادراتها وانضمت لنادي البلدان المنتجة للبترول بعد اكتشاف خمسة حقول بترولية وغازية، (شنقيط، تيوف، تيفت، باندا وبيليكان). وكانت التقديرات الأولية لمستوى الإنتاج، على أساس مخزونات حقل شنقيط، تشير إلى قدرة إنتاجية متوسطة تناهز 75.000 برميل/ يوميا. وقد انطلقت النشاطات فعليا في فبراير 2006 في حقل شنقيط، إلا أن الإنتاج ظل أقل كثيرا من التوقعات واستقر عند 36.159 برميل/ يوميا، وهو أعلى مستوى وصل إليه. ورغم أن القيمة المضافة للبترول مثلت 6,6% من الناتج المحلي الخام عند بدء النشاطات، فإن حصته نقصت تدريجيا لتستقر عند 3,7% بين 2011 و 2015. وتكمن أسباب هذا النقص في الصعوبات التقنية التي ظهرت خلال مرحلة الاستغلال مسببة مساهمة سلبية متوسطة تقدر بـ 10,7% بين 2006 . 2015. ويقدر الإنتاج الخام للبترول في 2015 بـ 1,93 مليون برميل أي بتراجع قدره 11% مقارنة بـ 2014.

234. أهم نقاط قوة القطاع مرتبطة بوجود رؤية قطاعية إستراتيجية واضحة سيتم العمل بها، أما الفرص التي يتوفر عليها القطاع فهي: (i) الأهمية التي يولها الفاعلون في مجال الاستكشاف لموريتانيا، (ii) وجود مخزون مؤكد وقابل للاستغلال خاصة الحقول الغازية والبترولية المهمة المكتشفة أخيرا، (iii) بني تحتية للتخزين قابلة للتوسيع توجد في انواذيبو ونواكشوط

235. لقد تمثل التقدم الحاصل في مجال قطاع المحروقات ابتداء من 2009 في الإصلاحات المؤسسية ودعم القواعد التشريعية والتنظيمية في بداية ونهاية النشاط البترولي. في ما يخص النشاطات القبلية تم وضع إطار قانوني ملائم، مما أدى إلى زيادة جاذبية القطاع، و تم كذلك العمل على مزيد من الشفافية في منح عقود الاستكشاف والإنتاج من خلال إدخال العطاءات المقدمة إلى المنافسة. وقد توجت هذه الجهود باكتشاف موارد غازية معتبرة في عرض السواحل الأطلسية، مما قد يرد الاعتبار لقطاع تضرر بفعل ظرفية دولية غير مواتية بعد الهبوط الحاد في أسعار البترول الذي فقد 70% من قيمته منذ نهاية 2014.

236. فيما يتعلق بالنشاطات البعيدة فإنه، وبعد مراجعة الإطار التنظيمي الذي أدمج نشاط التموين في أعالي البحار، لا يزال يتحتم بذل جهود في سبيل تحسين نشاطات نقل وتسويق المحروقات السائلة والغازية وتأمين الجمهور والسلع وكذلك في سبيل حماية البيئة.

237. تتمثل نقاط ضعف القطاع في نقص المصادر البشرية المؤهلة وغياب البنية المؤسسية والتنظيمية، أما لأخطار التي تحدد بالقطاع فهي: (i) تهالك المنشآت التخزينية، (ii) الأزمة الدولية في قطاع البترول، (iii) ضعف أسعار المحروقات مما قد يحول دون اتخاذ قرار الاستثمار.

الخامات المعدنية

238. ظل القطاع المعدني، منذ استقلال البلد، محركا مهما للاقتصاد، حيث مكن تصدير خامات الحديد القطاع من لعب دور هام نسبيا. وتقدر المساهمة الحالية لقطاع المعادن في الناتج المحلي الخام بـ 30% بما فيها الذهب والنحاس والكوارتز. ويشغل القطاع إجماليا 15.000 شخصا تمثل النساء 4% منها فقط (شغل مباشر وغير مباشر).

239. لقد وضع إعلان السياسة المعدنية الصادر في سنة 1997 تنمية القطاع المعدني من الأهداف الأولية للحكومة، كما أسند للقطاع الخاص دورا محوريا في ذلك المجال وأوصى بأن يركز العمل الحكومي على مهمات خاصة بالتطوير، من خلال وضع إطار تشريعي مناسب وتكوين مصادر بشرية قادرة على متابعة ورقابة النشاطات المعدنية.

240. يتكون الإنتاج المعدني في سنة 2014 من 13.306 مليون طن من الحديد و 32.423 طن من النحاس و 8.645 طن من الذهب، أما الإيرادات المالية الناتجة من القطاع فتقدر بـ 116,5 مليار أوقية في سنة 2015 وينشط في القطاع عدد من الفاعلين وصل عددهم إلى 90 فاعلا(وطنيا و أجنبيا). وقد تم منح 187 رخصة بحث في القطاع شملت مختلف الفئات، إضافة إلى 11 رخصة استغلال تخص الحديد والذهب والنحاس والملح ولكوارتز. مكن مشروع الدعم المؤسسي لقطاع المعادن (PRISM) ، من إنجاز بنية تحتية جيولوجية مهمة ومن إعادة تأسيس الإطار التشريعي ومن دعم المصادر البشرية. وبالرغم من النتائج المسجلة بعد تطبيق مرحلتين من هذا البرنامج، فإن الأهداف المتعلقة بالبنية التحتية الجيولوجية وكفاءة الإدارة المكلفة بالمعادن وترقية القطاع المعدني لا تزال بحاجة للمزيد من المتابعة. وتنظم نسخ "موريتانيد" بهدف جذب انتباه الشركات الدولية وتسليط الضوء على القطاع المعدني والبترولي الموريتاني .

241. عرف انتاج خامات الحديد خلال السنوات الأخيرة تحسنا جوهريا، حيث تم استخراج 13,6 مليون طن في سنة 2015، بالرغم من الانخفاض القوي للأسعار في السوق الدولية. وقد مكنت برامج دعم الاستثمارات والتحديث في إطار مشروع القلب من تطوير المنجم الموجود وإنشاء مصنع لإثراء خام الحديد بقدرة 4 مليون طن سنويا وميناء معدني جديد في انواذيبو من أجل زيادة وتحسين إنتاج وتصدير خامات الحديد بتكلفة إجمالية بلغت واحد مليار دولار. بلغ متوسط القيمة المضافة لخامات الحديد بين 2001 و 2015 نسبة 7% من الناتج المحلي الخام، وهو مستوى ظل ثابتا نسبيا خلال الفترة.

242. عاد منجم النحاس في اكجوجت من جديد إلى العمل في سنة 2007، نتيجة استثمار أكثر من 104 مليون دولار من طرف MCM لإنتاج 120.000 طن بالنحاس بنسبة تركيز للنحاس تصل 25% وبمعدل 12 غراما من الذهب للطن، كما بدأت MCM بالتوازي إنتاج الذهب المصقّر في مارس 2009 بمستوى سنوي يصل 60.000 أونصة. وفي نفس الفترة بدأت شركة TASIAST استغلال الذهب بإنتاج متوسط يقدر بـ 5.400 كغ سنويا. ويعتبر منجم ذهب TASIAST أحد أهم المشاريع المعدنية في إفريقيا باحتياطات معدنية مؤكدة ومحتملة تصل 7,6 مليون أونصة وموارد معدنية مؤكدة تبلغ 9,1 مليون أونصة أخرى محتملة تقدر بـ 4,6 مليون أونصة. لم تمثل النشاطات الاستخراجية من الذهب والفضة، بالرغم من المقدرات المتوفرة منهما، سوى 2,5% في المتوسط من الناتج المحلي الخام بين 2006 و 2015.

243. جذبت النشاطات الاستخراجية منذ 2006 حجما كبيرا من الاستثمارات المباشرة الأجنبية زاد تدفقها التراكمي على 11 مليار دولار، ورغم ذلك لازال القطاع يساهم بنسبة ضعيفة في خلق الثروة ومحاربة الفقر وفي توفير فرص العمل حيث تشغل النشاطات الاستخراجية حوالي 2,5% فقط من السكان النشطين.

الجدول 10 : تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة

الوحدات : مليون دولار	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	1145	1795	1662	2632	2746	2300	2580	3052	2661	1488
مالي	224	83	73	180	748	406	556	398	308	199
موريس	42	105	339	383	248	430	433	589	259	418
المغرب	1654	2449	2805	2487	1952	1574	2568	2728	3298	3582
السينغال	45	220	297	398	320	266	338	276	311	343
موريتانيا	814	155	139	343	-3	131	776	1515	1234	492
الصناعات البترولية (صافية)	731	-47	128	189	-15	83	70	157	519	-
الصناعات المعدنية (صافية)	74	130	03	159	0	0	546	1149	50	-
أخرى	09	72	09	-6	12	48	160	208	126	-

المصدر: CNUCED/BCM

244. يواجه القطاع مجموعة من الصعوبات والمعوقات التي تعود إلى: (i) عدم تحديث المدونة المعدنية التي اعتمدت في 2008 والتي يطبعها العديد من النواقص، (ii) عدم ملاءمة النصوص القانونية المعدنية والبيئية، (iii) عدم المعرفة بالموارد المعدنية وبمتطلبات تسييرها الآمن. أسندت الحكومة نشاطات معدنية مباشرة لفاعلين خصوصيين تعتبر نتائج بحوثهم غير مؤكدة، (iv) غياب مخابر التحليل المعدني المسجلة رسمياً، (v) صعوبات متعلقة بمتابعة العمليات المعدنية بسبب النقص اللوجستي ونقص المصادر البشرية (كفاءات الدولة يتم اكتسابهم في الغالب من طرف الشركات المعدنية التي تمنح ظروفًا أفضل)، (vi) المشاركة المحلية الضعيفة في سلسلة القيمة للصناعات الاستخراجية، (vii) التنوع المحدود للاقتصاد من أجل النتائج المعدنية.

245. أكدت الأعمال البحثية الجارية عدة مؤشرات مهمة يمكن أن تقود في الأجل القصير والمتوسط إلى تنوع الإنتاج المعدني، خاصة من خلال فتح مناخم جديدة للكوارتز والملح واليورانيوم ... إلخ وتعزز الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (اسنيم) زيادة إنتاجها ليلبلغ 40 مليون طن في أفق 2025، وذلك في إطار مشروعها للتطوير والعصرنة أو تعاونها مع شركات Minnetak;sphere.

استغلال الجبس

246. تقدر الاحتياطيات المؤكدة و المحتملة من الجبس بأكثر من 100 مليون طن، ويتم استغلاله حالياً على مستوى موقع سبخة اندغماشة من طرف الشركة العربية للصناعات المعدنية (ساميا) التي تنتج حوالي 20.000 طن سنوياً. يتم توجيه جزء من الإنتاج لغرض تحويله إلى الجص أما الباقي فيتم توجيهه لثميين مصانع الإسمنت. تعزز ساميا تكثيف استغلالها للجبس ليصل إنتاجها إلى حوالي 100.000 طن سنوياً، كما تنوي تصدير كميات إلى دول غرب إفريقيا المجاورة. وتستغل احتياطيات الجبس، أيضاً، من طرف فاعلين خصوصيين موريتانيين يستغلون المقالع لأغراض صناعية.

استغلال الملح

247. تتوفر موريتانيا على احتياطي هام من الملح على مستوى العديد من السبخ من أهمها سبخة الجل. يتم استغلال الملح على مستوى سبخة الجل في فضاء مفتوح، ويصل متوسط الإنتاج السنوي فيها إلى حوالي 6000 طن يباع جزء منها محلياً، أما الباقي فيتم تصديره بالأساس إلى دولة مالي المجاورة. لا يزال الاستغلال يتم بالطرق التقليدية وبصفة موسمية من طرف أشخاص يستخدمون أدوات يدوية بسيطة (المجرف والمعمل).

✓ الصناعة والصناعة التقليدية

الصناعة

248. يتكون قطاع الصناعات التحويلية المصنّف مما يقرب من 200 مقالة من المقاولات الصغيرة والمتوسطة يوجد معظمها في نواكشوط ونواذيبو. يتركز نشاط هذا القطاع على تجميع بعض المنتجات المحلية وإنتاج بدائل للمنتجات المستوردة. وبالرغم من عدم تنوع منتجات هذا القطاع فإنه يوفر شغلاً لحوالي 5000 شخص. أما القطاع غير المصنّف، فيتكون من حوالي ألف مقالة صغيرة ومتوسطة ويزفر شغلاً لحوالي 5000 شخص حسب ESI 2012. يضم القطاع العديد من نشاطات الصناعة التحويلية والصناعة التقليدية والخدمية. وقد بلغت المساهمة النسبية للقطاع في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 8.2% خلال الفترة 2001-2015، حسب المكتب الوطني للإحصاء، وذلك على الرغم من اعتماده على قاعدة ضيقة وهشة.

249. تتكون الأنشطة التحويلية المصنفة، أساساً، من مطاحن و صناعات غذائية وإسمنتية وسمكية وكيميائية وبلاستيكية. وقد شهدت المساهمة النسبية للقطاع في الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً ملحوظاً بحيث انتقلت من 10.6% كمتوسط سنوي قبل سنة 2005 إلى 7.2% كمتوسط سنوي خلال السنوات العشر الأخيرة. ويعود هذا التراجع، بالأساس، إلى ضعف الأنشطة التحويلية على مستوى القطاع الأول وإلى منافسة المنتجات المستوردة

وكذلك إلى ارتفاع تكاليف الاستهلاكات الوسيطة وبالأخص تكاليف عوامل الإنتاج. ويستحوذ القطاع غير المصنف على الجزء الأكبر من إنتاج هذا القطاع. يشغل هذا القطاع حوالي 6.8 % من السكان النشطين وقد عرفت قيمته المضافة تطورا غير منتظم خلال هذه الفترة.

250. يمكن إجمال أهم نقاط قوة القطاع الصناعي الموريتاني في : (i) انفتاح البلد أكثر على المنافسة الأجنبية وتحسين نظام المنافسة بعد مراجعة مدونة الاستثمارات 2012 ؛ (ii) وجود مقدرات مهمة في مختلف الشعب الاقتصادية (الصيد والزراعة والتنمية الحيوانية والصيد التقليدي)؛ (iii) النظام الضريبي المتعلق بالاستيراد أصبح سهلا نسبيا ، وجود العديد من الإعفاءات والأنظمة الخاصة مع ما يترتب على ذلك من تأثيرات سلبية على بنية السوق وعلى المنتجات المستوردة على وجه الخصوص .

251. خلال تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر، تم القيام بعدة أنشطة هامة بهدف تحسين ديناميكية القطاع وتطوير مساهمته الاقتصادية. وخلال العام 2015، تم تحيين استراتيجية الصناعة بغرض زيادة تنافسية القطاع وتقوية اندماجه في الاقتصاد الوطني وتسهيل ولوجه لمختلف الأسواق.

252. تتمثل أهم المعوقات الحالية التي يعاني منها القطاع الصناعي الموريتاني في: (i) محدودية الولوج إلى مصادر تمويل الاستثمار، (ii) منح الأولوية للاستهلاك بدلا من الاهتمام بدعم الإنتاج، (iii) محدودية نظام الدعم وتدخل المحدود للدولة أيضا فيما يخص دعم الصناعة؛ (iv) عدم تحديد المسؤوليات بين العديد من القطاعات الوزارية وقصور أداء الهيئات المهنية والاجتماعية؛ (v) ضعف الطلب ؛ (vi) عدم ملاءمة بيئة الأعمال رغم ما عرفته من تحسن في الآونة الأخيرة.

الصناعة التقليدية

253. يتكون قطاع الصناعة التقليدية، بمفهومه الواسع، من المهن الصغيرة (النجارة والسباكة...إلخ)، والمهن التقليدية مثل صناعة المجوهرات والمهن التي تقوم بها بالنساء (الحصائر والجلود... إلخ). وقد وصل عدد التجمعات والتعاونيات الأسرية غير المصنفة خلال العام 2015 إلى 397 تعاونية موزعة على جميع الولايات، كما بلغ عدد المنتسبين النشطين 3529 منتسبا يتوزعون على العديد من الأنشطة التقليدية والخدمية .

254. يعتبر هذا القطاع، بمفهومه الواسع، قطاعا جالبا للنمو نظرا لقدرته على توفير فرص عمل كثيرة مقابل استثمارات يسيرة، كما أنه يمثل مجالا خصبا لإطلاق وتطوير المبادرات الفردية. يشغل هذا القطاع حاليا حوالي 180.0014 صانع تقليدي، بحسب وثيقة إستراتيجية قطاع الصناعة التقليدية. ولا يزال هذا القطاع يعاني من العديد من المعوقات التي تحول دون تنميته والتي من أهمها : (i) غياب التكوينات المتخصصة؛ (ii) صعوبة الولوج إلى التمويل (الاستغلال والاستثمار) (iii) غياب مناطق لإقامة صناعات تقليدية؛ (iv) صعوبة التسويق نتيجة المنافسة الخارجية (الواردات) وصعوبة الولوج إلى الصفقات العمومية بسبب الطابع غير المنظم لأغلب المقاولات التابعة لقطاع الصناعة التقليدية.

255. إن الطابع غير المنظم للصناعة التقليدية وغياب إحصاءات ذات مصداقية يحولان دون إمكانية تقدير مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي. يمتلك القطاع نقاط قوة تتمثل في: (i) أصالة وثراء وتنوع المنتجات (ii) نمو وتنوع الطلب الثقافي والاقتصادي السياحي على المستوى الأوروبي والعالمي. وبخصوص المعوقات التي يعاني منها القطاع فهي ترتبط أساسا بضعف البنية التحتية وضعف مهنية الفاعلين وغياب الاستثمارات العمومية والخصوصية.

✓ قطاع الخدمات

256. بلغت المساهمة النسبية لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 33.5% كمتوسط سنوي خلال الفترة 2001-2015، ويشغل حوالي 64.2 % من السكان النشطين حسب آخر التقديرات. إن أنشطة القطاع ،

التي هي في أغلبها غير مصنفة - ساهمت بأكثر من النصف في تحقيق النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة مع مساهمة أكبر خلال السنوات الخمس الأخيرة.

✓ التجارة والنقل والاتصالات وغيرها من الخدمات

257. تعتبر أنشطة التجارة و الخدمات من أهم القطاعات -من حيث توفير فرص العمل - في موريتانيا حيث تستوعب حوالي 26% من السكان النشطين و ساهمت بنسبة 7.6% من الناتج المحلي الإجمالي -كمتوسط سنوي- خلال الفترة (2001-2015). كما قام القطاع المكلف بالتجارة بوضع نظام معلوماتي لمتابعة الأسعار والتمويل، وإنجاز دراسة تشخيصية حول الاندماج التجاري، و صياغة مشروع من الفئة 1 بغرض المصادقة عليه من طرف الإطار المندمج و المدعم .

258. ساهمت مراجعة مدونة الاستثمار للعام 2012، في تحسين النظام التنافسي للبلد وزيادة الانفتاح على المنافسة الخارجية، وعلى الرغم من أن العديد من القطاعات كالمصارف والعمران والفنادق والمطاعم، لازالت في أغلبها مملوكة من طرف مجموعات بعينها، كما هو الحال بالنسبة لاستيراد العديد من المنتجات (خاصة المنتجات الغذائية)، فإن النظام الضريبي المتعلق بالاستيراد أصبح سهلا نسبيا، وتوجد العديد من الإعفاءات والأنظمة الخاصة مع ما يترتب على ذلك من تأثيرات سلبية على بنية السوق وعلى المنتجات المستوردة على وجه الخصوص.

259. يضاف إلى ذلك أن الدولة لا تزال تجمع بين نظام الواردات الحالي - مع إدخال ضرائب مهمة على السلع الاستهلاكية - ونظام معقد خاص بواردات السلع الضرورية، التي تسييرها الشركة الموريتانية للإيراد والتصدير (سونمكس).

260. أما فيما يتعلق بالفرص، فهناك وسيلتان لتحسين المنظومة الحالية:

➤ الإطار المندمج والمدعم: وهو برنامج متعدد - المانحين يساعد الدول النامية على لعب دور أكثر فاعلية في النظام التجاري الدولي وعلى تجاوز المعوقات المرتبطة بالعرض ويتمثل الهدف النهائي للإطار في تحفيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وكذلك القيام بكل ما من شأنه انتشار أكبر عدد ممكن من الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر: اتفاقية الشراكة الاقتصادية : في أفق التوقيع على اتفاقية الشراكة الاقتصادية بين منطقة غرب إفريقيا (اللجنة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا + موريتانيا) والاتحاد الأوروبي، فإن بلادنا تعتزم إطلاق مفاوضات بهدف الوصول إلى اتفاق تعاون مع اللجنة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. ويهدف مشروع الاتفاق هذا أساسا إلى: (i) انضمام موريتانيا إلى التعريف الخارجية الموحدة ونظام ليبرالية التبادل اللجنة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا: (ii) انضمام موريتانيا إلى التفاهات المتعلقة بليبرالية الخدمات: (iii) اعتماد موريتانيا شروط التعاون من أجل تسيير الاتفاق وتنفيذ التعريف الخارجية الموحدة ونظام ليبرالية التبادل.

➤ أما المعوقات الداخلية فتعود إلى عدم التحكم في مسار الإنتاج، وإلى ضعف التحكم في التسيير وإلى صعوبة الوصول إلى المعلومات. وفيما يعني المعوقات المتعلقة بالمحيط، فيمكن إرجاعها إلى العوامل التالية : (i) محدودية التمويل وارتفاع تكلفته؛ (ii) ثقل العبء الضريبي؛ (iii) التكاليف الباهظة لعوامل الإنتاج ؛ (iv) عدم ملاءمة البنية التحتية؛ (v) ضعف وسائل الدعم ؛ (vi) منافسة المنتجات المستوردة للمنتجات المحلية؛ (vii) التكاليف الباهظة للصفقات؛ (viii) غياب الترابط القبلي والبعدى بين الصناعات؛ (ix) التبعية الخارجية في مجالي التمويل والصيانة؛ (x) النقص في توجيه القدرات المؤسسية نحو حل المشاكل التي يجب حلها على المستويين العام والخاص.

261. على مستوى مسار توحيد التقييس والاعتماد، فإن البنية التحتية المؤسسية الخاصة بالمختبرات التحليلية ومختبرات رقابة الجودة لازالت ضعيفة سواء على مستوى التجهيزات و الموارد البشرية المتخصصة أو على مستوى الموارد المالية، كما أن أداءها لا يزال يعتمد في كثير من الأحيان على الدعم الخارجي. وفي مجال الحلول التقنية فإن الدولة تتوفر على عشرات المعايير التي يجب تطبيقها (الزيوت الغذائية والمياه المعدنية والدقيق) والقوانين والنظم وغيرها من التعميمات التي تقوم بها القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية.

262. تتوفر إدارة التقييس وترقية الجودة على المختبر الوطني للتقييس الوظيفي الذي يقوم عمله حاليا على مقارنة تعتمد على الجودة بهدف الحصول على شهادة الأيزو 17025 الجاري اعتمادها. وتتخصص أنشطته في مجالات الأوزان والمقاييس بهدف الحصول على تقييس شرعي (رقابة المنتجات ذات الاستهلاك الواسع) وربط وصحيح أجهزة القياس الخاصة بالتقييس الصناعي: المعايير الخاصة بالميزان ومضخات البنزين، وأدوات القياس لصالح الوحدات الصناعية وشركات التعدين. وفي هذا السياق، يقيس المختبر حتى الآن ثلاثة أبعاد رئيسية، وهي: الحجم والوزن ودرجة الحرارة.

263. تتكون القطاعات ذات الأولوية في مجال الوقاية وسلامة المواد الغذائية من منتجات الصيد والمنتجات الدوائية ومنتجات أخرى ذات الاستهلاك واسع كالمحروقات. وتهدف هذه الرقابة إلى ضمان جودة المنتجات المستوردة وكذلك المصدرة، وضمان حماية السكان وتكريس المنافسة الشريفة في السوق الوطنية والحد من الممارسات التجارية الضارة، مع احترام الالتزامات الواردة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بشأن المعوقات الفنية للتجارة والتدابير الصحية والصحة النباتية. أخيرا، نشير، هنا، إلى أن التجهيزات التي تتوفر عليها الوزارة للقيام بمراقبة الجودة لازالت متواضعة، كما يلاحظ غياب المختبرات المتخصصة لهذه الرقابة.

✓ السياحة

264. لقد وصلت السياحة في موريتانيا إلى أوج تطورها في منتصف العشرية الأخيرة، حيث وصل عدد السياح إلى ما يقارب 15000 سائح سنويا، إلا أنه ابتداء من عام 2007 شهدت تراجعا كبيرا بسبب التهديدات الأمنية. وعلى الرغم من ذلك، تمكنت البلاد من تطوير نوع خاص من السياحة يركز على سياحة رجال الأعمال والسياحة المحلية. وقد تم إطلاق حملة إعلامية واسعة لتحفيز التوجه إلى موريتانيا من خلال سوق الإرسال الرئيسي (فرنسا) بالإضافة إلى دول أخرى مثل (بلجيكا وإسبانيا وألمانيا). وكانت هذه الحملة تهدف بالأساس إلى تحسين صورة موريتانيا كوجهة سياحية من خلال تنظيم رحلات خاصة بالصحافة وتنظيم تظاهرة أعطي لها إسم "أسبوع موريتانيا".

265. ترتبط المعوقات الرئيسية لتنمية السياحة إلى حد كبير بما يلي: (i) التهديدات الأمنية التي عرفتها منطقة الساحل في السنوات الأخيرة؛ (ii) ضعف الطلب على السياحة المحلية، (iii) نقص المهنية في القطاع، (iv) ضعف البنية التحتية السياحية (v) وعدم كفاية الاستثمار في القطاع.

✓ التجهيز والنقل

266. بلغت المساهمة النسبية لقطاع النقل في الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2001 و2015 حوالي 2٪ مع زيادة كبيرة خلال السنوات الأخيرة بسبب انتشار شركات النقل وتطور حركة التبادل التجاري بين موريتانيا والدول المجاورة بفضل ترميم وتوسعة شبكة الطرق وتطوير منشآت الموانئ والمطارات. هكذا انتقل عدد الكيلومترات المعبدة من 1760 كم في 2001 إلى 3069 كم في عام 2010 قبل أن يصل إلى 4867 كم في عام 2014 وهو ما يتجاوز الهدف الذي كان محددًا أصلا في الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر لسنة 2015 وهو 4858 كم. أما طول الطرق المرممة فقد ازداد من 990 كم سنة 2006 إلى 1013 كم سنة 2010 قبل أن يصل إلى 1323 كم سنة 2014، وهو ما يتجاوز أيضا الهدف الذي كان محددًا قبل الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر وهو 1200 كم سنة

2015. إن الأشغال الجارية ستتمكن لا محالة من التحسين الجذري للشبكة الطرقية في المجال الحضري. ويعود ضعف الشبكة الطرقية في جزء كبير منه إلى عدم كفاية الموارد المخصصة لصيانتها.

267. تجدر الإشارة إلى أن المجال الطرقي في موريتانيا مسير حتى الآن وفقا للقانون رقم 244-68 الصادر بتاريخ 1968/7/30 والمرسوم المطبق له رقم 288-68 بتاريخ 1968/05/10. وقد تم القيام حديثا بدراسة لتحسين النصوص المتعلقة بإنشاء وتصنيف الشبكة الطرقية. وتفترض الدراسة بأنه في أفق 2040، ستكون الشبكة الطرقية مصنفة على النحو التالي: (i) شبكة الطرق السريعة: 150 كم من الطريق السريع 1 (نواكشوط- بوتلميت)؛ (ii) وستصل شبكة الطرق الوطنية إلى حوالي 5010 كم مكونة من خمس طرق وطنية كبرى، (iii) وستصل شبكة الطرق الجهوية إلى حوالي 4800 كيلومترا موزعة على 37 طريقا جهويا (iv) وستصل شبكة الطرق الريفية إلى حوالي 4551 كم مكونة من 66 طريقا ريفيا.

268. يلاحظ أن شبكة الطرق الوطنية قد تضررت كثيرا نظرا لقلّة الموارد المخصصة لصيانتها. ويتم تنفيذ أعمال صيانة الطرق حصريا من طرف الشركة الوطنية لصيانة الطرق وهي للتذكير مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي يعهد إليها أيضا بتنفيذ بعض أعمال تشييد الطرق المعبدة مما يمكنها من الحصول على تجهيزات ذات كفاءة عالية ومن تحسين أدائها. ومنذ عام 2012، والحكومة عاكفة على إنجاز دراسة جدوائية إنشاء صندوق تأمين وصيانة الطرق. غير أن هذا الصندوق الذي كان سيحل محل SYSMIN، الذي كان يمول الأعمال الخاصة بالترميم قبل إغلاقه عام 2015، لم يتم إنشاؤه حتى الآن. وترتبط الشركة الوطنية لصيانة الطرق ENER بعقد برنامج لصيانة الطرق مع الدولة، يغطي الفترة (2015-2018) مقابل مبلغ إجمالي قدره 18 مليار أوقية.

269. وفيما يتعلق بالبنية التحتية للنقل الجوي، فإن موريتانيا تتوفر على عشرة (10) مطارات وعشرة (10) مدارج موزعة على امتداد التراب الوطني من بينها مطاران مصنفا على أنهما دوليين ومطار ثالث مخصص للنقل الدولي أيضا، وسبعة مطارات أخرى تستقبل الرحلات الداخلية فقط. وقد وصل عدد الركاب لسنة 2015 إلى 135946 راكبا. وقد تم تصميم المطار الدولي الجديد بنواكشوط، الذي يعمل منذ يونيو 2016 والذي يقع على بعد 25 كم من وسط المدينة، ليستقبل الأجيال الجديدة من الطائرات من نوع إيرباص 380 بويغ 747.400. وتجدر الإشارة إلى أن مطار ازويرات قد استفاد من أعمال تجديد وتوسعة. كما أن مطار سيليبابي يشهد هو الآخر أعمال ترميم وإن لم يتم استخدامه حتى الآن.

270. فيما يتعلق بالبنية التحتية للنقل البحري، فإن موريتانيا تتوفر على : (i) ميناء نواكشوط المستقل (PANPA)؛ و(ii) الميناء التجاري بنواذيبو (PAN)، (iii) والميناء النفطي بنواذيبو، (iv) والميناء المعدني بنواذيبو، (v) وميناء الصيد التقليدي بنواذيبو (vi) وميناء تانيت قيد الإنشاء.

271. مع التوسعة الجديدة، لميناء نواكشوط المستقل المعروف بميناء الصداقة أصبحت لديه القدرة على استقبال السفن بسعة 35000 طن ويتمتع حاليا بسبع مراسي. وخلال الفترة الأخيرة (2010-2015)، تطور التبادل التجاري من خلال ميناء نواكشوط المستقل، بشكل كبير، حيث ارتفع من 2.77.2448 طن (بالجملة) و83.745 حاوية نمطية إلى 3.851.434 طن و116.828 حاوية نمطية (كاملة وفارغة)، وهو ما يمثل نموا سنويا بمعدل 6.7% على أساس الحمولة و6.88% على أساس حركة الحاويات. وقد حصل الميناء PANP على اعتماد في مجال أمن السفن والمنشآت المينائية. كما أن الدراسات المتعلقة ببناء ميناء للحاويات أصبحت شبه جاهزة وسيتم اعلان المناقصة في القريب العاجل. سيتم تسيير هذا الميناء، الذي يعتبر ذو مردودية كبيرة، في إطار شراكة مع القطاع الخاص. كما سيتم تشييد ميناء معدني جديد في نواذيبو لاستقبال السفن المعدنية ذات الحمولة الكبيرة.

272. فيما يتعلق بالنقل النهري، فإنه يقتصر على عبور نهر السنغال بواسطة العبارات أو الزوارق. وتتكون البنية التحتية والمعدات النهريّة من مراسي (المياه العليا والسفلى)، وورشة تصليح ومن عبارتين سعتهما 80 طناً، متواجدين في مدينة روصو. وتتولى شركة عبارات موريتانيا (SBM) تسييرهما.
273. يرتبط التطوير الحقيقي للنقل النهري في موريتانيا، بإنجاز المشروع النهري- البحري لمنظمة استثمار نهر السنغال OMVS المسمى "مكونة الملاحة" التابع للبرنامج الجهوي، الذي يهدف بناء وترميم البنية التحتية التي من أجل مل يلي : (i) جعل الملاحة بنهر السنغال دائمة من المنبع إلى المصب (الكيلومتر 905)؛ (ii) جعل الوصول إلى النهر ممكناً في جميع الأوقات. (iii) تنمية النقل النهري على طول النهر.
274. فيما يتعلق بالنقل عبر السكك الحديدية، فإنه لا يزال يقتصر حتى على سكة حديدية -التي يبلغ طولها حوالي 700 كم وتديرها الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (سنيم)- وتربط مدينة المعدنية ازويرات المعدلة بالميناء المعدني في نواذيبو. من ناحية أخرى، تشكل هذه الشبكة وسيلة نقل عمومي للأشخاص والممتلكات بين مختلف القرى الواقعة على الخط الرابط بين ازويرات ونواذيبو مروراً بمركز شوم لإداري.
275. بشكل رئيسي يواجه قطاع النقل عدة معوقات: (i) التأخر الذي يعرفه إنجاز المشاريع الذي يرجع إلى عدة أسباب منها : المدة الطويلة التي تستغرقها الإجراءات المتعلقة بملفات المناقصة ، وإبرام وتوقيع الصفقات (ii) غياب معايير فنية وطنية للتصميم والبناء والصيانة، قابلة للتطبيق على جميع أرباب العمل والمقاولين المنتدبين (iii) النقص الكبير في معرفة الشبكة الطرق الوطنية وغياب مخطط توجيهي عام للشبكة يتم من خلاله تحديد أولويات فك العزلة (iv) عدم كفاية الموارد المخصصة لصيانة الطرق في ضوء الاحتياجات الكبيرة والوضعية المزرية للطرق (v) غياب إطار لترقية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع النقل وضعف القدرة الاستيعابية للاستثمار العام الذي يحد من دور هذه الشراكة في تنمية القطاع (vi) فوضوية النقل الحضري الناجمة عن : (1) تدافع الصلاحيات بين الإدارات والبلديات في مجال تسيير الطرق والنقل الحضري، (2) وعدم وصول الشبكة المعبدة إلى بعض الأحياء وسوء حالتها، (3) تقادم السيارات، (vii) ونقص الاستثمارات في مجال البنية التحتية الحديدية والنهرية وفي مستوى أقل في مجال المطارات والموانئ.

✓ تكنولوجيا الإعلام والاتصالات

276. بلغت المساهمة النسبية لقطاع الاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2001 و2015 حوالي 6٪ مع زيادة كبيرة اعتباراً من عام 2010 وصلت إلى 8.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي بعد استقطاب القطاع لرؤوس أموال أجنبية. ولقد قدرت سلطة التنظيم القطاع الفرص الدائمة المتاحة من طرف الفاعلين بـ 800 منصب شغل ، في حين بلغت الاستثمارات الخصوصية السنوية 15 مليار دولار.
277. أما من حيث الولوج إلى خدمة الهاتف، فيمكن الإشارة إلى الزيادة الكبيرة لعدد المشتركين في خدمة الهاتف المحمول نظراً لسهولة الحصول عليه وحرية التسيير التي توفرها مقارنة بالهاتف الثابت الذي لم يتطور إلا بشكل طفيف. وهكذا ، إزداد عدد المشتركين من 2.1 مليون في عام 2008 إلى أكثر من 3.7 مليون في عام 2015.
278. في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، شرعت موريتانيا خلال العام 2012 من تحيين الاستراتيجية الوطنية والإطار التنظيمي للقطاع. وتولي هذه الإستراتيجية اهتماماً خاصاً لتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكة الإنترنت ولدعم ليبرالية القطاع. إزداد عدد مشركي الإنترنت بسرعة فائقة من 1٪ سنة 2010 إلى أكثر من 20٪ من مجموع السكان سنة 2015 كما تم تنفيذ برامج لاستخدام الحاسوب على مستوى الإدارات التي أصبحت تتوفر على إنترنت داخلي يربط بين مختلف القطاعات الوزارية كما تم تجهيزها بنظام متجانس وموثوق به لمعالجة المعلومات .

الجدول 11: تطور مؤشرات قطاع الاتصالات

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد المشتركين	2078	2257	2848	3356	4089	4042	3805	3694
التطور (%)	34.1%	8.6%	26.2%	17.9%	21.8%	1.1%	5.9%	2.9%
حجم الاتصالات (مليون دقيقة)	1224	1651	2296	2746	3333	4130	4829	5004
التطور (%)	51.1%	34.9%	39.1%	19.6%	21.4%	23.9%	16.9%	3.6%
الاستثمارات (مليار أوقية)	13.8%	17.8%	11.8%	20.1%	14.2%	11.4%	-	-
العمالة المباشرة	763	751	809	787	812	757	-	-
معدل النفاذ	70%	73%	86%	101%	122%	117%	-	-

المصدر: سلطة تنظيم الاتصالات

279. لقد ركزت الجهود الرئيسية للقطاع على ما يلي: (i) صياغة استراتيجية وطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال لتلبية احتياجات البلاد، ومواكبة لتطورات التكنولوجيا التي يعرفها قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، (ii) إنشاء ربط دولي من خلال الكابل البحري لتسريع الوصول إلى مجتمع المعلومات العالمي، (iii) صياغة برامج وطنية بهدف النفاذ الشامل إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتعزيز تغطية شبكة الاتصالات، (iv) تطوير إدارة نظم المعلومات للإدارة بهدف حصولها على نظام متجانس وموثوق به لمعالجة المعلومات، (v) إنشاء نقطة "تبادل الإنترنت المحلي بين المشغلين الوطنيين دون استنزاف لعرض النطاق الدولي، (vi) تطوير مواقع الإنترنت الحكومية والبوابة الوطنية، (viii) إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في قطاعات حيوية مثل التعليم والصحة. (viii) وإنشاء مرصد وطني لتكنولوجيا المعلومات والاتصال لتوفير المؤشرات الضرورية لتسيير القطاع وتقييم إصلاحاته.

280. ومع ذلك، لا يزال تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال يواجه عدة معوقات تتعلق أساساً ب: (i) ضعف التمويل الموجه للقطاع؛ (ii) ضعف التنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة في المجال من جهة وبينها وبين الإدارات من جهة أخرى، (iii) غياب شراكة مستدامة بين الفاعلين الخواص والدولة (PPP)، (iv) وغياب ثقافة صيانة وهندسة الخدمات.

281. وفي المقابل، يتوفر القطاع على الفرص التالية: (i) الموقع الجغرافي الاستراتيجي من خلال القرب من أسواق الاتصالات العربية والأفريقية والأوروبية والكابلات البحرية والأرضية (المحور الرقمي)، (ii) قوة الطلب المحلي، (iii) توفر صندوق خاص بالنفاذ الشامل، (iv) الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في المجال و (v) التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي أتاح، تطور الأداء، من جهة، وخفض التكاليف من جهة أخرى.

282. منذ الانفتاح الديمقراطي الذي بدأ سنة 1991 والمصادقة على قانونين لتحرير الصحافة (الأمر القانوني رقم 023-91 الصادر بتاريخ 25- يوليو-1991 الملغاة بالأمر القانوني رقم 017-2006 المتعلق بحرية الصحافة)، يشهد الفضاء الإعلامي نهضة كبيرة. وقد جسد قانون 2006 إنشاء السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية المكلفة بتنظيم الإعلام. كما مكن القانون رقم 045-2010 بتاريخ 26 يوليو 2010 المتعلق بالإعلام السمعي البصري من فتح القطاع أمام القطاع الخاص. وهكذا فإن استغلال طلبات الدعم المقدمة من طرف مؤسسات الإعلام الخصوصية للاستفادة من صندوق دعم الصحافة يبين وجود 52 صحيفة ورقية، 94 موقع إلكتروني، 10 قنوات تلفزيونية وإذاعية وكذلك 12 رابطة وتجمع للصحافة.

2.2 خصائص للنمو الاقتصادي وأهم معوقاته

1.2.2 نمو متذبذب ودون المستوى المطلوب مقارنة مع النمو الديموغرافي والتشغيل:

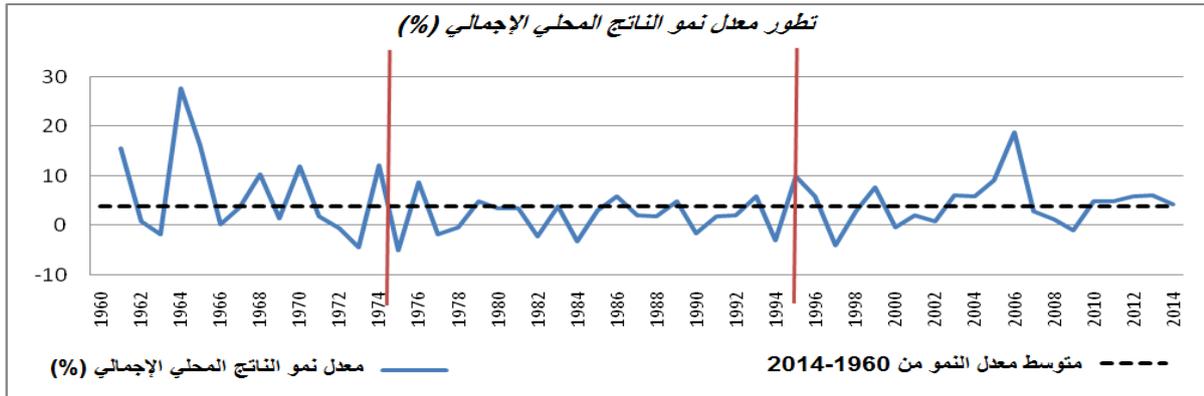
283. بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي في موريتانيا 3.7% كمتوسط سنوي خلال الفترة 1960-2014 وكان النمو متذبذباً طيلة 13 عاماً، فمن مجموع 54 عاماً مأخوذة بعين الاعتبار، فإن سنة من بين كل خمس سنوات يشهد

فيها الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً تقريباً. ومنذ استقلال البلاد في عام 1960، مر النمو الاقتصادي بثلاث مراحل أساسية. ويمكننا الشكل البياني أدناه، الذي يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي ونموه، من أن نميز ثلاث مراحل من النمو مقارنة مع المتوسط السنوي المحقق خلال الفترة 1960-2016 والبالغ 3.7%. وعلى وجه الخصوص، في المرحلة الأولى، وصولاً إلى منتصف السبعينات، حيث تميزت بنمو مرتفع نسبياً ولكن مع تذبذب شديد.

284. هذه التقلبات يمكن تفسيرها بسهولة بالأهمية النسبية للزراعة وتربية الماشية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتبعيتها للتغيرات المناخية. كما أن تحقيق معدلات نمو مرتفعة في بعض السنوات يعتبر هو الآخر نسبياً نظراً للبداية المتواضعة للناتج المحلي الإجمالي مع نشأة الدولة. وبخصوص المرحلة الثانية التي تبدأ من منتصف السبعينات وحتى منتصف التسعينات فهي مرحلة، على الرغم من أنها تميزت بالاهتمام بالتصنيع، إلا أن النتائج المحققة خلالها هي أقل بكثير من المرحلة السابقة. وعليه، فإن وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي بلغت النصف تقريباً مقارنة مع ما تم تحقيقه خلال المرحلة الأولى. إن التقلبات التي شهدتها هذه المرحلة كانت أقل حدة من سابقتها. إن التغيرات المناخية التي تأثرت بها الزراعة، قللت من مساهمتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يفسر جزئياً التباطؤ الذي عرفه النمو الاقتصادي خلال تلك الفترة.

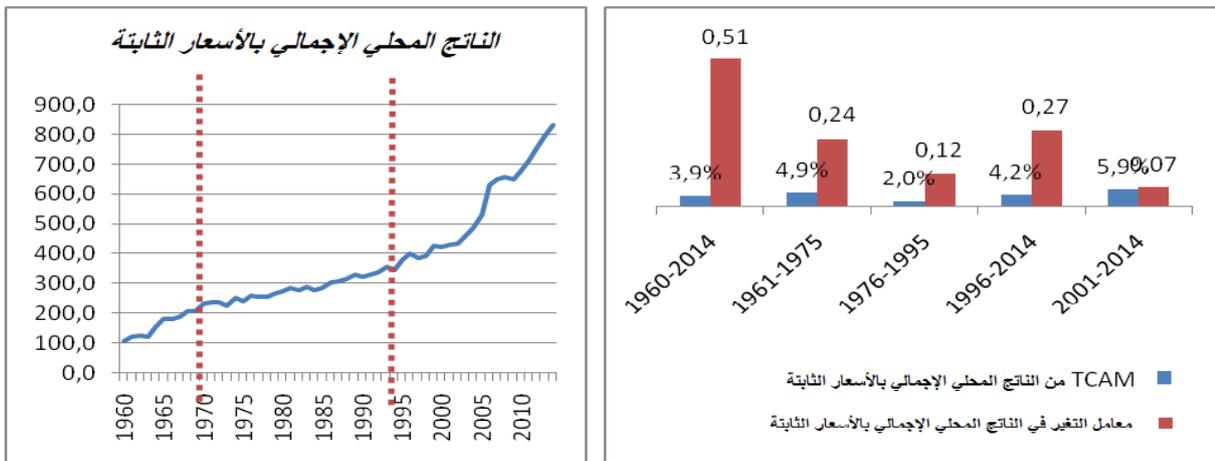
285. كما أن عوامل عدم الاستقرار المؤسسي والصدمات الخارجية... إلخ أثرت بالسلب على مسار النمو الاقتصادي بحيث لم يتمكن من تحقيق معدلات مرتفعة. إلا أنه في المرحلة الثالثة التي تبدأ من منتصف التسعينات وحتى 2014 عرف الناتج المحلي الإجمالي انتعاشاً بمعدلات أعلى. وعموماً فإن وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي عرفت تراجعاً نسبياً، لا سيما خلال الفترة الجزئية 2001-2014.

الشكل البياني 7 تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 1960 – 2014



المصدر: حسابات عن طريق WDI 2016.

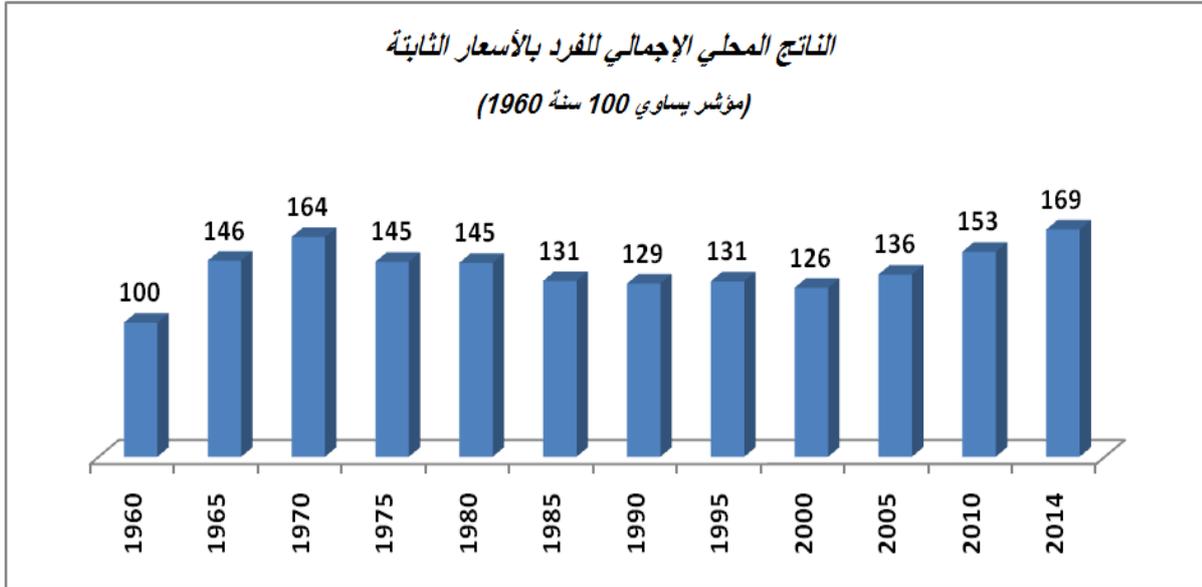
الشكل البياني 8: الناتج المحلي الإجمالي الموريتاني: التطور بالمليار أوقية 2005، ومعدل نمو من 1960 – 2014.



المصدر: حسابات عن طريق WDI 2016.

286. أما على مستوى تطور حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فهي مرتبطة بالأساس طيلة الفترة بالتغيرات التي تطرأ على النمو نفسه وخصوصا التزايد المستمر لمعدل النمو الديموغرافي. وقد ازداد عدد السكان بمعدلات مرتفعة وصلت إلى حوالي 2.9٪ في بداية الستينات. وقد تم تسجيل تباطؤ النمو الديموغرافي في وقت لاحق ابتداء من منتصف العقد الأول من القرن الحالي بمتوسط 2.4٪. ومع ذلك، فإن هذه الزيادة في النمو الديموغرافي تؤثر بالسلب على حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (أنظر الشكل البيان رقم 8).

الشكل البياني 9: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب الأسعار الجارية 1960-2014



المصدر: مؤشرات التنمية التي يصدرها البنك الدولي.

287. وهكذا يبدو أن وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل كانت سريعة، ولكنها متفاوتة وغير كافية مقارنة بمعدل النمو السكاني. وتبين أيضا أنه كان أقل شأنًا خلال العقدين 1970-1990 حيث حدث تباطؤ في النمو موازاة مع النمو السكاني المتواصل. ومنذ السنوات الأولى من العقد الأول من القرن الحالي شهدت وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي تباطؤًا، إلا أنه ابتداء من العام 2010، سيلعب النمو الديموغرافي دورًا إيجابيًا في اتجاه تحسن مؤشر حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كالذي عرفته فترة الستينات.

288. أما بالنسبة للعلاقة ما بين النمو/التشغيل، فسوف ندرس هنا تطور التشغيل والناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1991-2014 (أطول فترة التي تتوفر عنها بيانات) والعلاقة بين المتغيرين. طوال هذه الفترة، شهد النمو الاقتصادي تذبذبًا في حين كان خلق فرص العمل أفضل، باستثناء الانخفاض الملحوظ خلال الفترة 2000-2004. هذه الفترة، التي شهدت نموًا في التشغيل وصل إلى 1٪ فقط، لقد تجاوز معدل خلق فرص العمل 3٪، مما يجعله أعلى من معدل النمو السكاني.

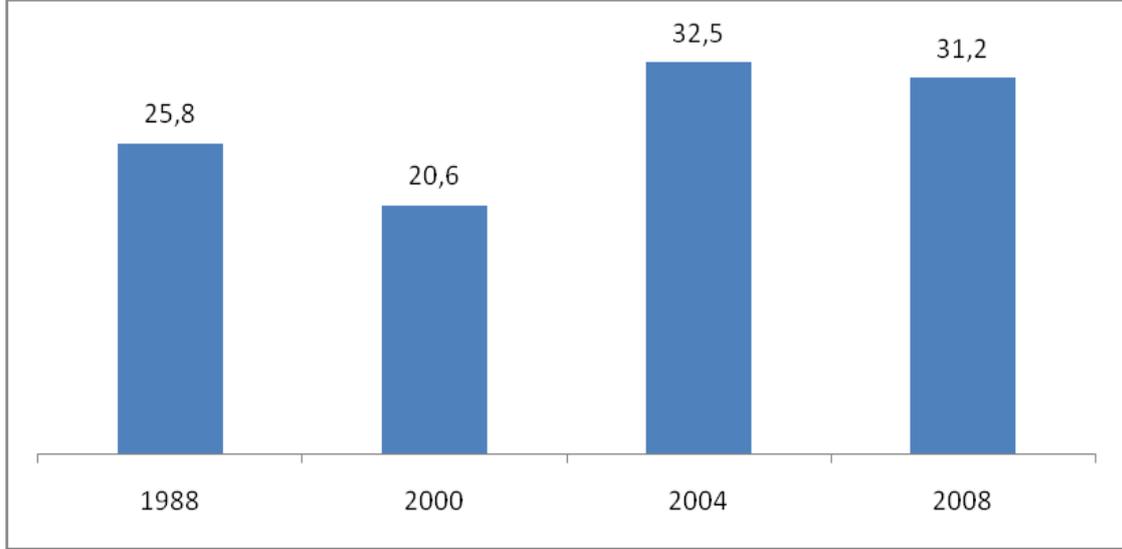
289. بلغ متوسط مرونة التشغيل مقارنة مع النمو الاقتصادي طيلة الفترة 0.8 ٪. لكنها شهدت تقلبات على فترات قصيرة حيث عرفت تزايدًا مكثفًا لفرص العمل ثم تراجعًا لهذه الفرص في فترة لاحقة. على الرغم من أهمية مستوى مرونة التشغيل بالنسبة للنمو طيلة الفترة والبالغ 0.8 ٪ و 0.6 ٪ في الفترة 2011-2014، إلا أن ذلك النمو ظل غير كافٍ لامتناس البطالة التي وصلت إلى مستويات عالية. يتطلب خفض معدل البطالة خلق فرص عمل على نطاق واسع وبتيرة أكثر تسارعًا. يمكن أن تستفيد نسبة البطالة من تأخرولوج الشباب المتعلم لسوق العمل. ولكن الحاجة إلى خلق مزيد من فرص العمل ستزداد مع مرور الزمن بسبب النمو الديموغرافي الذي ستشهده السنوات القادمة (حوالي 3٪)، الشيء الذي من شأنه أن يزيد بشكل أكبر أعداد طالبي العمل وأن يحدث تغييرًا في هيكل الإنتاج حسب القطاعات كما هو موضح في الجدول التالي.

الجدول 12: تغير مرونة التشغيل إلى النمو

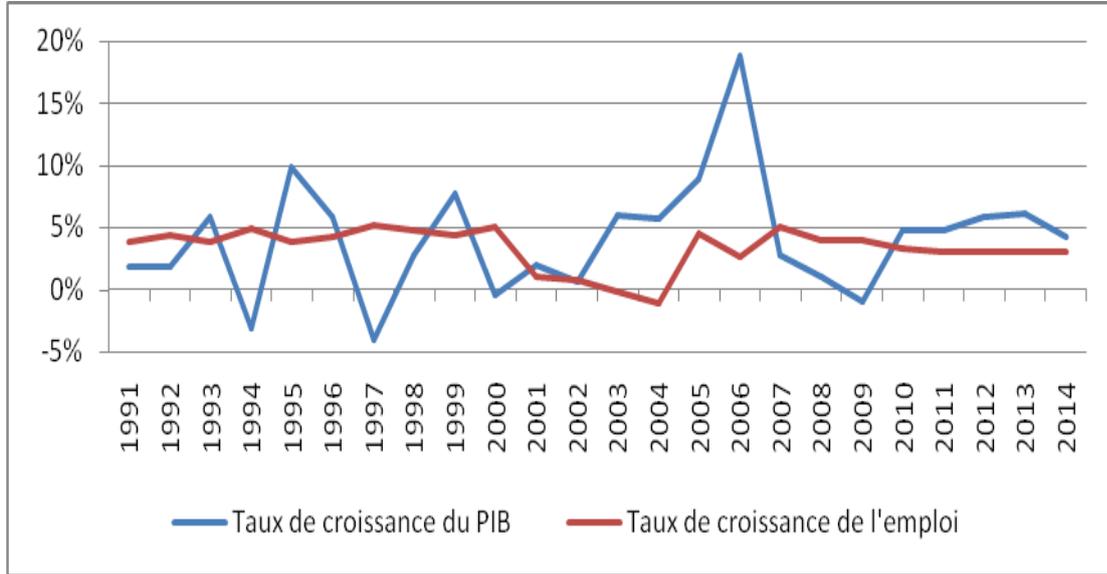
المؤشرات	2014-1991	2000-1991	2005-2001	2010-2006	2014-2011
متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	%4,1	%2,8	%5,3	%1,9	%5,4
متوسط نمو التشغيل	%3,3	%4,5	%1,0	%4,0	%3,1
مرونة التشغيل إلى النمو	0,8	1,6	0,2	2,1	0,6

المصدر: تقديرات من خلال معطيات WDI (البنك الدولي 2016)

الشكل 10: تطور معدل البطالة (%)



الشكل 11: تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل



2.2.2 تناقص على الطلب الداخلي على النمو مقارنة مع الطلب الخارجي

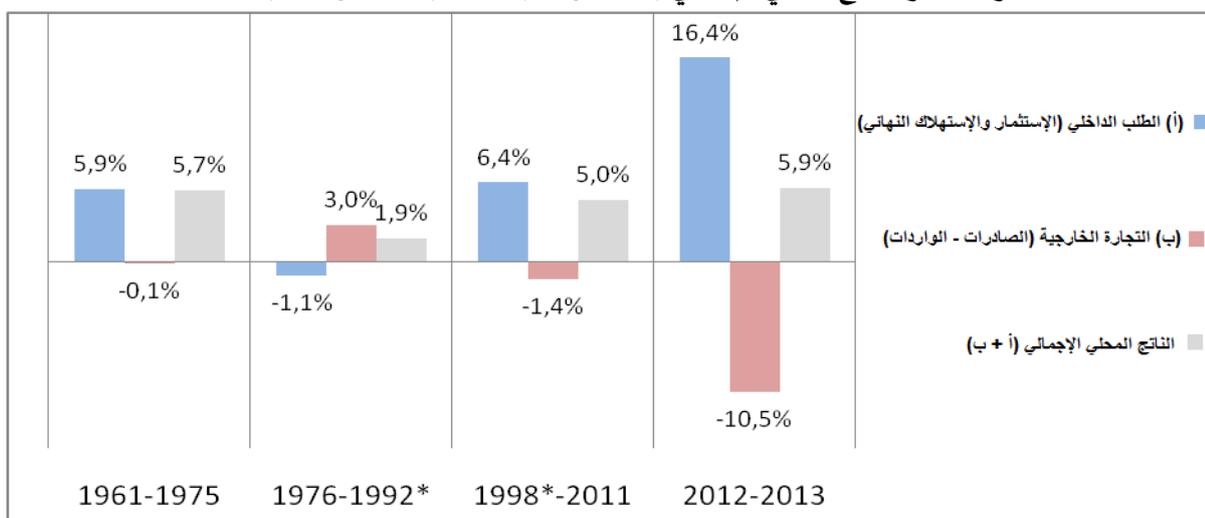
290. بصفة عامة ، يعتبر الطلب المحرك الرئيسي للنمو. وقد جرت العادة أن يقسم النمو تبعاً لمكونات الطلب من حيث هو (داخلي أو خارجي). هذا التحليل مطبق هنا على الحالة الموريتانية طيلة الفترة (1960-2014). والأشكال البيانية أدناه تظهر نتائجه، وحسب التحاليل المتعارف عليها فإن النمو الاقتصادي يتحقق من خلال زيادة الطلبين الداخلي والخارجي. بشكل عام ويسبب المساهمة السلبية للتجارة الخارجية التي يعود بالأساس إلى العجز المزمّن للميزان التجاري، فإن النمو مصدره الأساسي هو الاستهلاك العائلي والطلب الداخلي. هذا، وقد شكل

الطلب المحلي على المدى الطويل، المحرك الرئيسي لقاطرة النمو. وخلال الفترة 1961-2011، شهد الناتج المحلي الإجمالي نموا قدره 3.7%، ويعود ذلك بالأساس إلى الطلب المحلي، إلا أنه من جهة أخرى عرف تباطؤا بسبب النمو السلبي للتجارة الخارجية (الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات).

291. أما من حيث مكونات الطلب الكلي، فيلاحظ أنه خلال الفترات التي يشهد فيها نمو الناتج المحلي الإجمالي تزيادا مطردا، فإن ذلك يتزامن من جهة مع نمو كبير للطلب المحلي ومساهمة سلبية لصافي التجارة الخارجية (الصادرات - الواردات)، كما هو الحال بالنسبة للفترة 1961-1975 والفترة 1998-2013. وعلى العكس من ذلك: عندما يشهد نمو الناتج المحلي الإجمالي تباطؤا، يتراجع الطلب المحلي في حين يسجل صافي التجارة الخارجية نموا كبيرا كما هو الحال خلال الفترة (1976-1992).

292. إن الخط الحركي للنمو هذا (التناوب بين تجاذب الطلبين الداخلي والخارجي) يفسر بالعلاقة شبه المنتظمة بين الطلب المحلي (الاستهلاك والاستثمار) وصافي الطلب الخارجي (الصادرات ناقص الواردات). وهكذا، عندما يرتفع الطلب المحلي عبر مكونة الاستهلاك أو مكونة الاستثمار فإن الواردات تزداد مما يقلل من تأثير ارتفاع الصادرات، وفي حالة ارتفاع الاستهلاك فإن الاستيراد يشهد انتعاشا من أجل الاستجابة للحاجيات الغذائية أساسا. وفي حالة الاستثمار فإن نوعية المحتوى المستورد ستؤدي إلى القضاء على تأثير التجارة الخارجية. غير أنه في حالة ما إذا كان النمو ضعيفا (الفترة ما بين 1975-1992) نتيجة لضعف الطلب فإن تأثير تعاقب الطلب والتجارة الخارجية سيكون قصير المدى ويمنع الواردات من محو آثار الصادرات، ولكننا نبقى في هذه الحالة ضمن إطار ديناميكية رخوة تعمل فيها محركات النمو بسرعة منخفضة.

الشكل 12: مكونات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب مصادر الطلب (1961-2013)



المصدر: حسابات تم إعدادها على أساس معطيات WDI (البنك الدولي 2016).

293. من خلال رصد بيانات العشرية الأخيرة (2001-2013) يظهر أننا لا زلنا أمام نفس نموذج النمو المدفوع بالطلب المحلي (الجدول 1 أدناه)، الذي تم تثبيط تأثيره بسبب الواردات. كما هو الحال بالنسبة للسنوات الخمس الأولى (2001-2005) وكذلك جميع السنوات الأخيرة ابتداء من عام 2012. كما سنلاحظ أيضا على وجه الخصوص كيف أن الاستثمار الذي يعتبر أحد مكونات الطلب لديه بصفة دائمة إمكانات هامة لتحفيز النمو. ولكن الواردات غالبا ما تحد من أهمية هذه الإمكانيات. أما بالنسبة للفترة 2006-2011، فإننا نلاحظ أن للإستثمار قوة دفع أقل للنمو بوصفه عنصرا من الطلب، أما الصادرات والاستهلاك النهائي فإنهما مكننا من المحافظة على النمو دون أن تمتص الواردات تأثير الطلب في هذه الحالة.

294. لقد تم التأكد من الآلية الديناميكية لمحركات النمو عن طريق دراسة مكونة المصادر (الناتج المحلي الإجمالي + الواردات) والاستخدامات (الاستهلاك + الاستثمار + الصادرات) للاقتصاد الموريتاني على المدى البعيد. وعليه نلاحظ ، من خلال الشكل البياني 12 أدناه، أن حصة الصادرات من الموارد في زيادة منتظمة وبصورة موازية مع الاستثمار في الاستخدام (أي الاستهلاك + الاستثمار + الصادرات)، مما يشير إلى أن الاستثمار يساهم بوصفه عنصرا من الطلب في دفع عجلة النمو في موريتانيا غير أن هذا الدفع تقلل منه الواردات ما دامت الصادرات لا تواكب مع وتيرة تطور الاستثمارات.

الجدول 13: مكونات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى النمو حسب مصادر الطلب بصفة مفصلة (2013-2001)

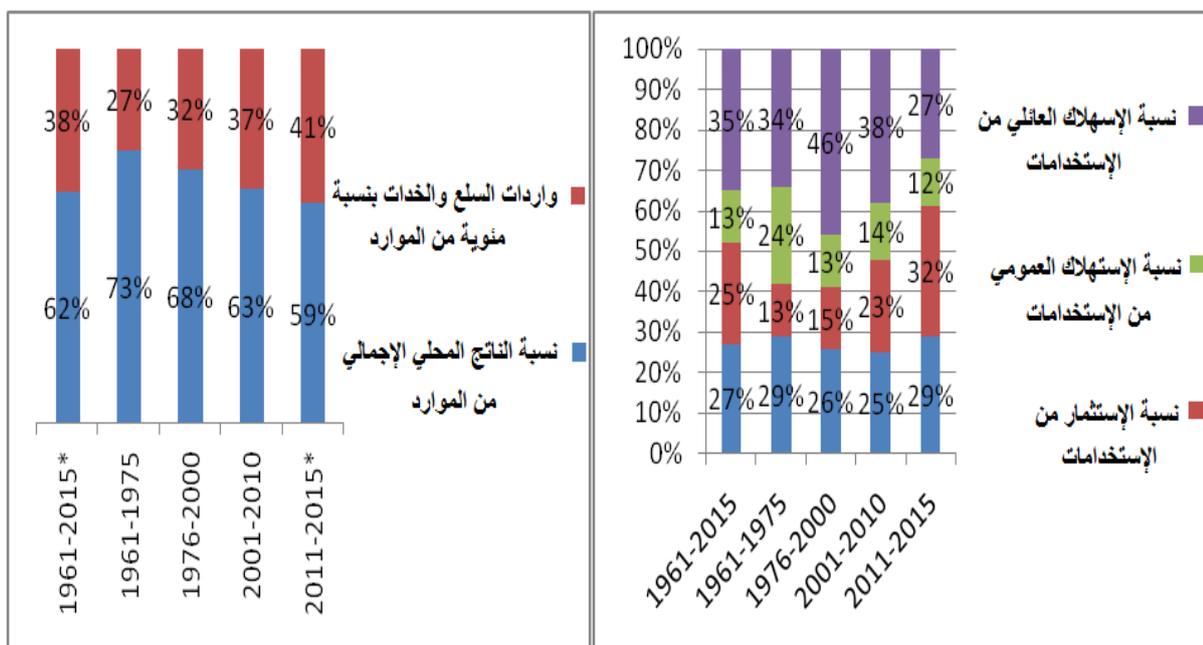
المؤشرات والفترات	2013 - 2012	2011 - 2006	2005 - 2001
الناتج المحلي الإجمالي	%5,90	%5,20	%4,70
(أ) الطلب الداخلي	%14,30	%5,30	%15,70
الإستهلاك النهائي (مصحح)	%5,00	%3,60	%4,40
الاستثمار	9,3	%1,70	%11,30
ب الطلب الخارجي (الصادرات والواردات)	%8,40-	%1,00-	% - 11,0
صادرات السلع والخدمات	1	%2,50	%0,30-
واردات السلع والخدمات	%9,40-	%2,60-	%10,70-

المصدر: تقديرات من خلال معطيات WDI (البنك الدولي 2016)

الشكل 13: مكونات موارد واستخدامات الاقتصاد الموريتاني 1961 - 2013

مكونات المصادر %

مكونات الاستخدامات %



المصدر: تقديرات من خلال معطيات WDI (البنك الدولي 2016)

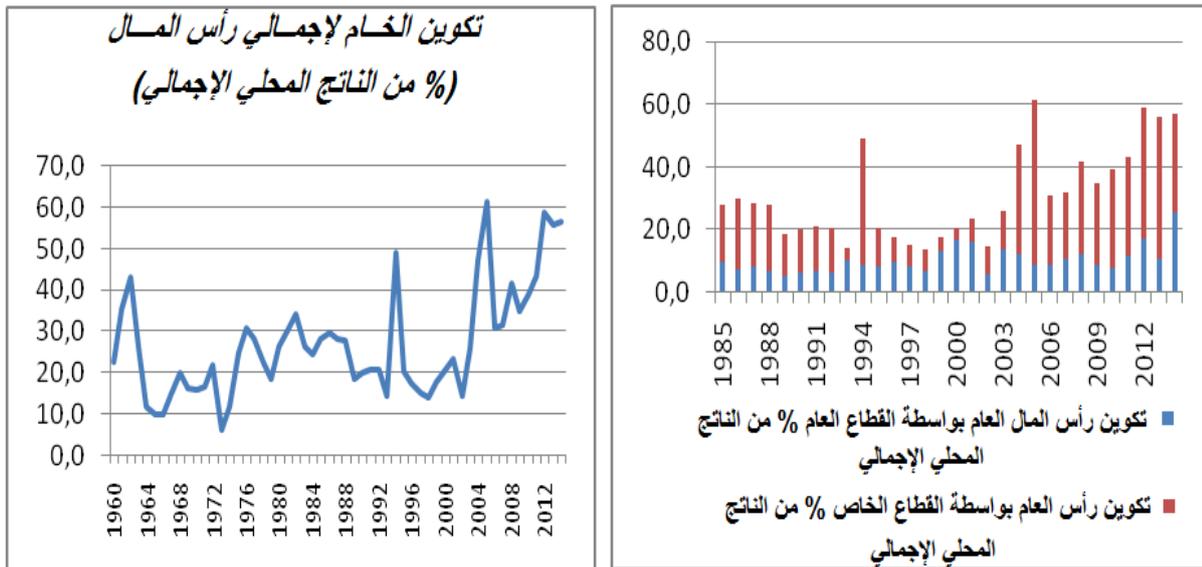
295. إن نمو الطلب كمحرك للنمو تثير سؤالين. يتعلق الأول بالعوامل التي تساهم في تطور الطلب، أما الثاني فيهتم بالعلاقة التي تربط الطلب بالنمو الاقتصادي. هذه التساؤلات ستعالج هنا، من خلال تسليط الضوء على خصائص تطور الطلب على المدى الطويل والشروط الاقتصادية الكلية لحصول النمو.

296. وفيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، تجدر الإشارة إلى أن المساهمة النسبية للموارد الطبيعية قد زادت بشكل ملحوظ منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي. وهكذا، فإن أهم الأثار المترتبة عن هذا التطور كانت الزيادة الكبيرة لحصة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الخام بفعل عامل الجذب الذي تشكله الثروات الطبيعية المتوفرة. كما أن احتياطات النقد الأجنبي ازدادت هي الأخرى بفعل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، على الرغم من أن جزء منها سيتم استخدامه لتمويل الواردات المرتبطة بهذه الاستثمارات. من هذا المنظور، شهدت حصة الواردات في الناتج المحلي الإجمالي نموا مطردا، لتغطية احتياجات الاستثمار الأجنبي المباشر من التجهيزات.

297. هذه التطورات تؤكد وتفسر بوضوح العلاقة بين الاستثمار (كأحد مكونات الطلب) وبين التأثير الطارد الناجم عن الواردات ما دامت الصادرات لم تواكب التطور بعد. وما دام الاستثمار في مجال استغلال الموارد الطبيعية يستغرق وقتا أطول، فإن الصادرات ستكون أكثر أهمية في المستقبل و مما يقوي من هذا الاحتمال زيادة الاستثمارات ونمو حصتها من الناتج المحلي الإجمالي وبوتيرة متسارعة منذ منتصف العقد الأول من القرن الحالي. وتجدر الإشارة إلى أن دور القطاع الخاص أصبح يتزايد بصفة مطردة هو الآخر.

الشكل 14: تطور الاستثمار حسب المستوي والوكيل

تطور معدل الاستثمار



المصدر: تقديرات من خلال معطيات WDI (البنك الدولي 2016)

298. بخصوص الاستهلاك، فقد حافظ على دائما على معدلات نمو أكبر من تلك التي سجلها النمو الديمغرافي، باستثناء الفترة 1976-2000. يلاحظ أن الاستهلاك العام يتعرض لحالة انكماش كلما لم يتمكن نمو الناتج المحلي الإجمالي من الحفاظ على وتيرة نمو الاستهلاك العائلي. ويرافق، عادة، تطور الاستهلاك العائلي تزايد حصة الواردات الغذائية من إجمالي الواردات. وتشير هذه الملاحظات المختلفة حول تطور مكونات الطلب إلى أن التحديات التي تواجه الاقتصاد الموريتاني لا تزال في مستوى مردودية الاستثمارات بصفة عامة، وديناميكية الاستثمارات الموجهة للقطاعات غير الربحية وزيادة القيمة المضافة الموجهة للموارد الطبيعية.

الجدول 14 : مكونات النمو حسب الطلب (بالأسعار الثابتة)

المؤشرات والفترات	2015 - 1961	1975 - 1961	2000 - 1976	2010 - 2001	2015 - 2011
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة)	%3,70	%4,90	%2,10	%5,20	%5,90
واردات السلع والخدمات (بالأسعار الثابتة)	%6,00	%10,50	%0,90-	%11,20	%11,90
الاستهلاك النهائي (بالأسعار الثابتة)	%3,30	%5,30	%0,40	%5,00	%5,80
الاستهلاك العائلي (بالأسعار الثابتة)	%7,90	%23,10	%1,40	%4,20	%5,50
الاستهلاك العمومي (بالأسعار الثابتة)	%0,90	%2,00-	%1,90-	%8,00	%6,70
الاستثمارات (بالأسعار الثابتة)	%7,70	%2,50	%5,50	%15,70	%14,20
الصادرات السلع والخدمات (بالأسعار الثابتة)	%5,10	%13,30	%1,10	%4,40	%3,60
إجمالي السكان (بالأسعار الثابتة)	%2,90	%3,00	%2,90	%2,80	%2,50

3.2.2 معوقات النمو المرتبطة بالإنتاجية و بمرودية عوامل الإنتاج :

299. تظهر الحسابات المرتبطة بالإنتاجية وتطورها في موريتانيا على المدى الطويل النتائج والاستنتاجات التالية:
- ✓ الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج مقدره هنا باعتبارها الفرق بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الملاحظ ومعدل النمو المفسر من طرف عوامل الإنتاج. لقد استخدمنا في مجال التقديرات طريقة الجرد المستمر والاستعانة بمعاملات المرونة لكل عامل في الناتج المحلي الإجمالي (مقدرة بمتوسط الحصة من الدخل). وتم تحديد الإنتاجية الظاهرة لكل من رأس المال والعمل بالعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وقيمة هذه العوامل).
 - ✓ إن الإنتاجية العامة للعوامل كانت عموما سالبة طيلة الفترة 1961-2014. وباستثناء فترات 1960-1970 و 1991-2000، حيث عرفت المساهمة النسبية لعوامل الإنتاج في النمو مساهمة سلبية أو محدودة. كما يلاحظ، أن المساهمة السلبية للإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج هي الأكثر أهمية في السنوات الأخيرة.
 - ✓ فيما يخص الفترات التي أصبحت فيها مساهمة الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج، تتصف بالإيجابية، عرف النمو خلال الفترة الأولى (1960-1970) معدلات مرتفعة، في حين سجل معدلات أقل من ذلك خلال الفترة الثانية (1991-2000). فخلال كلتي الفترتين، استفادت الإنتاجية من الحالة المتواضعة للاقتصاد مع بدايات نشأة الدولة - اقتصاد بكر- واستخدام أفضل للبنية التحتية خلال التسعينات.
 - ✓ عرف تطور إنتاجية كل من رأس المال والعمل مسارين مختلفين في أغلب الحالات طيلة الفترة الممتدة من عام 1960 إلى عام 2014. فلم تكن هناك فترات شهدت فيهما الإنتاجيتين تطورا متزامنا إلا لفترة وجيزة في منتصف الستينات ومنتصف العقد الأول من القرن الحالي.
 - ✓ خلافا لإنتاجية رأس المال، المتقلبة، عرفت إنتاجية العمل اتجاها متناقضا منذ السبعينات لتشهد بعد ذلك تحسنا مع بداية العقد الأول من القرن الحالي.
300. يمكننا تقديم تفسيرين متكاملين لتطور الإنتاجية في موريتانيا. الأول هو المدة الطويلة التي يتطلبها الحصول على الاستفادة من الآثار الإيجابية للاستثمارات. وعليه، نجد أنفسنا أمام استثمارات كبيرة ومهمة خلال فترة زمنية من دون أن ينعكس ذلك إيجابا على النمو بنفس المستوى. الثاني، هو أن نوعية اليد العاملة شهدت تطورا بطيئا من حيث المؤهلات والمهارات وفكرة المقاول. هذه الوضعية، قد تتغير في المستقبل القريب، نظرا لأهمية الاستثمارات المنفذة مؤخرا والشراكة الدولية والقفزة النوعية في مجال إنشاء المقاولات بمبادرات فردية.

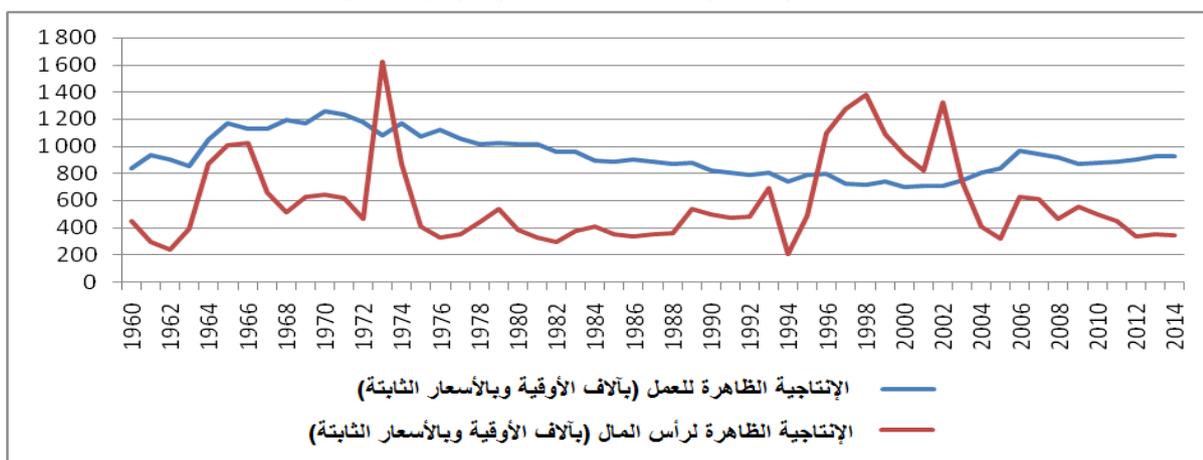
301. وأخيرا، يمكننا أن نستخلص من تحليل تطور الإنتاجية ، بأن الاقتصاد الموريتاني يواجه تحديا في مجال الإنتاجية ومردودية عوامل الإنتاج. هناك تطور غير متزامن لإنتاجية كل من رأس المال والعمل، مما يؤثر على مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. فمن الصعب على الاقتصاد أن يحقق معدلات نمو مرتفعة ويحسن من تراكم رأس المال لكي يحقق بصفة متزامنة النمو والتشغيل.

الجدول 15: تطور الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج

المؤشرات	- 1961 2015	1970 – 1961	1980 – 1971	1990 - 1981	- 1991 2000	- 2001 2011	2011 – 2006	2015 – 2012
النمو الإجمالي	%3,90	%7,80	%1,60	%1,80	%2,90	%5,40	%3,70	%5,40
نمو مفسر بحجم عوامل الإنتاج	%4,20	%1,30	%6,90	%0,10	%4,70-	%9,30	%2,60	%11,70
نمو مفسر بجودة الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج	%0,30-	%6,50	%5,30-	%1,00	%7,60	%3,90-	%1,00	%6,30-

المصدر: حسابات SCAPP

الشكل 15: التطور المقارن للإنتاجية الظاهرة لرأس المال والعمل



المصدر: حسابات SCAPP

3.2 ضعف تحفيز الاستثمار للنمو وعجز الادخار عن تغطية الاستثمار

302. إن أوجه القصور المؤسسية التي أثرت على مناخ الأعمال جعلت الاقتصاد يواجه عجزا في الاستثمار. هناك عاملان يمكن أن يفسرا في الواقع عجز النمو المحتمل: ضعف تراكم رأس المال الثابت وعدم كفاية مردودية رأس المال. وتشير تجارب الدول الصاعدة إلى أن هذين العاملين ضروريين للشروع في عملية النمو الشامل والمستدام.

303. على الرغم من أن متوسط معدل الاستثمار الإجمالي مرتفع بسبب زيادة الاستثمارات العمومية، وإن لم يكن مصحوبة بنمو كاف، هذه النتيجة تؤكد ضعف أداء مؤشر ICOR الذي يتم حسابه من خلال النسبة بين إجمالي الاستثمار ونمو الناتج المحلي الإجمالي. في الواقع، ويعزى ضعف هذا المؤشر أساسا إلى أن الاستثمارات العمومية لا تولد أرباح فورية. بشكل عام، يلاحظ أن الجهود المبذولة في البنية التحتية الممولة من الاستثمار العام لا تنعكس مباشرة في النمو.

الجدول 16:

	2011	2013	2015
PIB au prix du marché (*)	1 452 353	1 655 594	1 539 204
Formation Brute de Capital Fixe	548 251	716 861	555 950
ICOR	1,23	3,51	-9,29

المصدر: البنك المركزي الموريتاني(*) الأسعار الجارية بالملايين من الأوقية

304. يشير الأداء الضعيف لصافي الاستثمار إلى أن العائق الرئيسي مرتبط أساساً بقلّة المدخرات، بمعنى عدم قدرتها على تغطية الاستثمارات، فالعجز الهيكلي للمدخرات الإجمالية نسبة إلى الاستثمار الإجمالي اتسعت فجوته من (-9.5%) من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط خلال 2010-2011 إلى (-20.8%) كمتوسط خلال 2012-2015، على الرغم من أن هذه الفجوة شهدت تراجعاً في عام 2015 حين سجلت (-7.7%).

الجدول 17: عجز الادخار – الاستثمار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الادخار الوطني الإجمالي (% من الناتج المحلي الإجمالي)	28,8	34,9	31,2	25,5	20,1	22,6
تكوين الخام لرأس المال الثابت (% من الناتج المحلي الإجمالي) (*)	39,2	42,9	57,3	50,3	44,8	30,3
عجز الادخار الإجمالي/ الاستثمار الإجمالي (% من الناتج المحلي الإجمالي)	11-	8-	26,1-	24,8-	24,7-	7,7-

المصدر: معطيات صندوق النقد الدولي 2016(*) معدل الاستثمار الإجمالي

4.2 مناخ الأعمال وتنافسية الاقتصاد: التحديات والفرص :

مناخ الأعمال:

305. على الرغم من التقدم الذي تم إحرازه في مجالات ترقية الاستثمار (مدونة الاستثمار ومنطقة نواذيبو الحرة، ومدونة التجارة... الخ)، وليبرالية الاقتصاد وتسهيل ممارسة الأعمال وفي مجالات إنشاء المقاولات وحماية المستثمرين، إضافة إلى الجهد الكبير في مجال البنية التحتية (الطاقة والطرق والموانئ... الخ)، فإن ذلك لم يرافقه تطور الاستثمار الخاص، مما ترتب عنه استمرار البطالة. إن المعضلة المتمثلة في نمو يوفر عدد محدوداً من الوظائف يمكن أن تؤدي إلى حالة من عدم اليقين المؤسسي، من خلال زيادة تكاليف المعاملات، الشيء الذي يقوض مصداقية الإصلاحات ويخلق مناخاً غير موات لتنمية القطاع الخاص والابتكار. وهكذا، فإن تحقيق نمو أكثر شمولية بخلق فرص عمل مستدامة، وخاصة لصالح الشباب والنساء أصبح ضرورياً لرفع مستويات المعيشة.

306. تمكنت موريتانيا من إدخال إصلاحات، غير مكلفة ولها تأثيرات كبيرة. مثل: تخفيض تكاليف التسجيل المرتبطة بإنشاء المقاولات، وتحسين قدرة المحاكم على معالجة النزاعات، وتحسين إجراءات تسجيل المقاولات، ونشر مدونة بناء بسيطة الإجراءات، وإنشاء نظام الشباك الموحد للحصول على تصاريح البناء. ومع ذلك، وعلى الرغم من التقدم الكبير في العديد من الإصلاحات من المستوى المتوسط من قبل ساهمت في تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال، فإن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال يشير إلى العديد من المجالات التي لا تزال تطرح مشاكل حقيقية، لا سيما نقل الملكية، وحماية المستثمرين، وتنفيذ العقود وتسوية حالات عدم الملاءمة. هذه العقبات تفسر بصفة خاصة انخفاض معدل الاستثمار وضعف جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر. وإن إحداث تحسينات سيمكن من تقدم ملموس لتصنيف البلد. ويتميز السياق المؤسسي بالمصادقة حديثاً على استراتيجية وطنية لتنمية القطاع الخاص سعياً إلى بلوغ الأهداف المركزية التالية: (1) مواجهة العوائق التي تعرقل النمو والقدرة التنافسية للقطاع الخاص؛ و(2) خلق محيط ملائم للنهوض بالاستثمارات الوطنية والأجنبية.

الجدول 18: ممارسة الأعمال (التصنيف حسب المؤشرات)

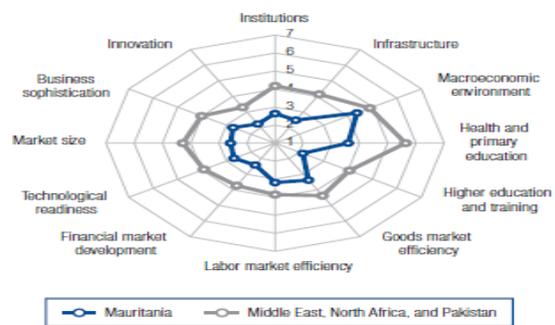
معدل التغير في التصنيف	ترتيب 2015	ترتيب 2016	
8+	176	168	سهولة ممارسة الأعمال
(-)	(189)	(189)	
%4,33+	%40,41	%44,74	مسافة الحدود
91+	161	70	إنشاء المقاولات
1+	113	112	منح تراخيص البناء
11+	163	152	الارتباط بالشبكة الكهربائية
-	100	100	تحويل الملكية
9+	171	162	الحصول علي القروض
1-	133	134	حماية المستثمرين
-	187	187	تسديد الرسوم والضرائب
10+	170	160	التجارة العابرة للحدود
-	71	71	تنفيذ العقود
-	189	189	تسوية عدم الملاءمة

307. وفي الوقت نفسه، فإن تقرير التنافسية العالمية، النسخة 2015-2016، وعلى الرغم من أنه يشير إلى أن وضع موريتانيا قد تحسن قليلا حيث انتقلت من المرتبة 141 من أصل 144 بلدا إلى المرتبة 138 من مجموع 140 دولة، فإنه يشير، أيضا، إلى أننا أحرزنا نتيجة منخفضة 3 نقاط على مقياس يتراوح من 1 إلى 7. على وجه الخصوص، فإن أوجه القصور على مستوى المناخ التنافسي تكمن أساسا في ضعف النتيجة على مستوى غالبية المجالات خاصة الأساسية منها، إن المجال المرتبط بجودة المؤسسات لا يزال يثير إشكالات برصيد نقاط لا يتعدى 2.6 نقطة. أما من حيث عوامل الفاعلية فإن النتيجة كانت 2.7 نقطة، في حين أن عوامل الابتكار وتطوير بيئة الأعمال أحرز نتيجة أقل من (2,5). ووفقا لنفس التقرير، فإن تدهور المناخ التنافسي والاستثمار يعزى إلى عقبات رئيسية. منها، صعوبة الولوج إلى مصادر التمويل وجود الرشوة، مع تنقيط على التوالي 30,4% و13,8% حسب ما عبر عنه رؤساء المؤسسات واعتبروه إشكالية حقيقية.

الشكل البياني 16: Global Competitiveness index

Global Competitiveness Index

	Rank (out of 140)	Score (1-7)
GCI 2015–2016	138	3.0
GCI 2014–2015 (out of 144).....	141	3.0
GCI 2013–2014 (out of 148).....	141	3.2
GCI 2012–2013 (out of 144).....	134	3.3
Basic requirements (60.0%)	134	3.3
1st pillar: Institutions.....	139	2.6
2nd pillar: Infrastructure.....	124	2.5
3rd pillar: Macroeconomic environment.....	95	4.4
4th pillar: Health and primary education.....	134	3.6
Efficiency enhancers (35.0%)	139	2.7
5th pillar: Higher education and training.....	140	2.1
6th pillar: Goods market efficiency.....	136	3.4
7th pillar: Labor market efficiency.....	136	3.2
8th pillar: Financial market development.....	139	2.4
9th pillar: Technological readiness.....	121	2.7
10th pillar: Market size.....	124	2.6
Innovation and sophistication factors (5.0%)	140	2.5
11th pillar: Business sophistication.....	140	2.7
12th pillar: Innovation.....	140	2.2

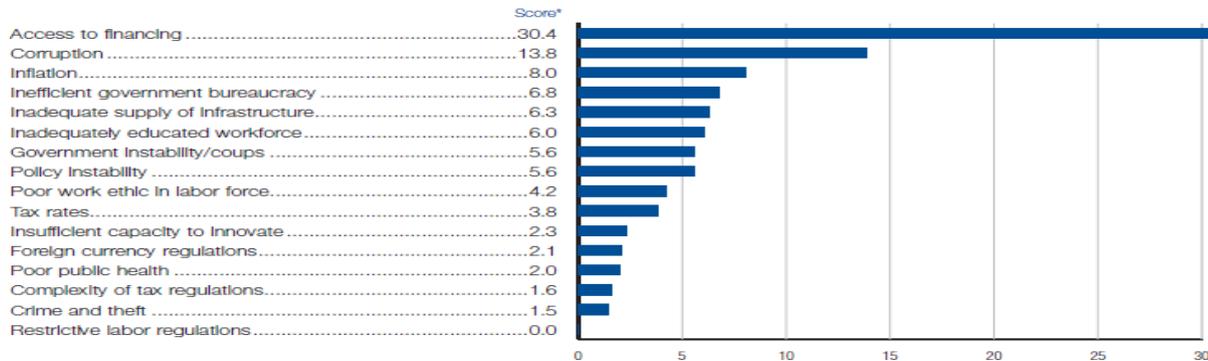


Stage of development



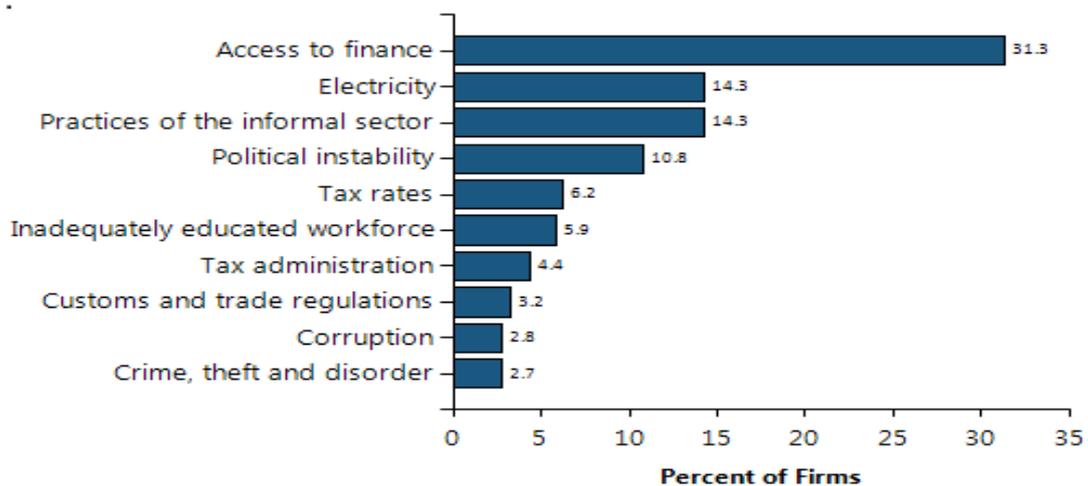
308. وبالإضافة إلى العوامل المذكورة أعلاه، فإن تحيين نتائج المسوحات الخاصة بالمقاولات التي أجريت من قبل البنك الدولي، وخاصة المقاولات الصغيرة والمتوسطة - والصناعات الصغيرة والمتوسطة، أظهرت أن عدم التصنيف وضعف القدرات تعتبر هي الأخرى معوقات رئيسية لتنمية القطاع الخاص وخلق المزيد من فرص العمل في موريتانيا.

الشكل البياني 17: المعوقات الرئيسية لتنمية الاستثمار حسب أصحاب المؤسسات



309. إن تحسين بيئة العمل أصبح شرطا ضروريا لزيادة الاستثمار الخاص ليس فقط على المستوى الكمي ولكن أيضا وبصفة أكثر أهمية على المستوى النوعي. ولبلوغ هذه الغاية، تم الإسراع في تحرير التجارة الدولية، وتبسيط الإجراءات الضريبية والجمركية وتعزيز العلاقات بين الإدارة والقطاع الخاص، بهدف إعطاء دفعة لهذا القطاع، في مجال خلق الثروة. فضلا عن ذلك، فإن استمرارية الإصلاحات المقام بها في القطاع المالي وديناميكيته ستمكن أيضا من خلق فرص جديدة، وخاصة بالنسبة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة، مما سيساعد في تسهيل الحصول على التمويل، وتطوير الأنشطة المتعلقة بالخدمات المالية. وأخيرا، فإن القطاع الخاص يعول عليه كثيرا، في مجال خلق فرص العمل مستقبلا، وإن الترتيبات الجديدة في مجال قانون الشغل يجب أن تتماشى مع متطلبات البيئة الجديدة.

الشكل البياني 18: معوقات مناخ الأعمال



310. على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة في موريتانيا لمحاربة الرشوة وتحسين بيئة الأعمال، لا تزال هناك حاجة لاتخاذ إجراءات أخرى تبدو ضرورية لتعزيز التصنيف العالمي للدولة ضمن المؤشرات التي وضعتها منظمة الشفافية الدولية وهيئة التراث-heritage-foundation، لا سيما في المجالات التشريعية والتنظيمية والاستثمار والضرائب والصفقات العمومية وسوق العمل والبيروقراطية.

311. لقد صادقت موريتانيا على 42 اتفاقية دولية مرتبطة بالعمل، بما في ذلك الثمانية الأساسية. ويمنح العمال الأجانب استثناءات خاصة. ومع ذلك، فقد أضفت علي أحكام القانون الجديد المزيد من المرونة.

312. إن رفع العقوبات التي تعترض تنمية القطاع الخاص يتوقف على شرطين أساسيين: (i) تحرير النشاط الاقتصادي مما يقلص من العراقيل التي تحول دون النفاذ إلى قطاعات الأنشطة وزيادة المقاولات التي يتم إنشاؤها. وعلى هذا المستوى تبرز عقبتان. أولاًهما، منافسة القطاع العام للقطاع الخاص بحيث لا يدع مجالاً للمبادرة الخاصة واستمرار وجود تراخيص مسبقة أو قديمة (تأخذ أشكالاً مختلفة). وبصفة عامة، فإن الطريقة الأنسب هي تبديل هذه التراخيص وإلزام التقيد بدفاتر الشروط، إنشاء مراكز فنية لدعم المقاول. ويلزم لذلك إنشاء مصالح للاختبار والقياس والمعادلة والمعايرة وحماية الملكية الصناعية (تسجيل العلامات، نشر براءات الاختراع.. إلخ) إذا كنا نرغب في الاتجاه نحو التصدير والنفاذ إلى درجة أعلى من حيث الجودة.

تنافسية الاقتصاد

313. امتاز تطور الصادرات في موريتانيا بإعادة تموقع جغرافي بات واضحاً. حيث تراجعت حصة الصادرات الموريتانية نحو الدول ذات الدخل العالية. فالمنتجات الموريتانية تتجه أكثر فأكثر إلى أسواق الدول ذات الدخل الضعيفة والمتوسطة في شبه المنطقة وإلى باقي العالم. وبالنسبة للواردات فإن التطور يسلك نفس الاتجاه فيما يخص تراجع نصيب الدول ذات الدخل العالية من الواردات الموريتانية. ونلاحظ أن دول شبه المنطقة تستفيد منها أقل مما تستفيد من الصادرات.

314. وبصفة عامة تتركز الصادرات الموريتانية في بعض المنتجات فقط. ويمكن أن نميز 1250 مجموعة من المنتجات المتبادلة بصفة منتظمة داخل العالم. إلا أن موريتانيا لا تصدر إلا 250 مجموعة من هذه المنتجات منها ثلاثون يتم تصديرها بصفة منتظمة.

315. إن مصفوفة التموقع من حيث الميزات النسبية (ACR) على أساس معلومات الخريطة التجارية Trademap، توضح أن موريتانيا (حسب معطيات 2014) تصدر 12 منتوجاً ذات ميزة نسبية عالية على أساس الوحدة وثلاث منها ذات نصيب كبير في التجارة العالمية. ويتعلق الأمر بالمنتجات ذات الصلة بالموارد الطبيعية وكذلك المنتجات التحولية المتعلقة بالصيد والصناعات الغذائية. وإن زيادة حصة المنتجات الموريتانية من الأسواق الدولية يتطلب زيادة القدرات التنافسية ولاسيما على مستوى الكفاءات وفي مجال مناخ الأعمال.

الجدول 20: التطور المقارن لنصيب التشغيل والقيمة المضافة حسب القطاعات الكبرى

المؤشرات	1994	2001	2004	2011	2014
نسبة الصادرات الموجبة إلى الدول ذات الدخل العادية من الصادرات الإجمالية %	83,4	72,7	71,7	38,2	37,4
نسبة الصادرات الموجبة إلى الدول ذات الدخل الضعيفة والمتوسطة في المنطقة من الصادرات الإجمالية %	6,4	19,9	15,9	13,5	14,2
نسبة الصادرات الموجبة إلى الدول ذات الدخل الضعيف والمتوسط خارج المنطقة من الصادرات الإجمالية %	1,4	6,1	10,9	47,4	46,9
نسبة واردات الدول ذات الدخل العادية من إجمالي الواردات %	66,7	63,9	61,9	55,1	46,1
نسبة واردات الدول ذات الدخل الضعيف والمتوسط في المنطقة من إجمالي الواردات %	2,1	6,1	4,1	4,3	2,8
نسبة واردات الدول ذات الدخل الضعيف والمتوسط خارج المنطقة من إجمالي الواردات %	18,3	21,1	23,8	32,5	42,6
معدل الإنفتاح الخارجي للاقتصاد	85,7	63,3	74,3	101,0	84,2

المصدر: WDI البنك الدولي 2016

316. وبصفة إجمالية، فإن معالجة معطيات التجارة الخارجية تمكنا من إبداء الملاحظات التالية: (i) إن بنية التجارة الخارجية هي بنية اقتصاد ما زال مرتبطاً بالقطاع الأولي، (ii) إن درجة الانفتاح المرتفعة نسبياً تعود من حيث الصادرات إلى بعض المنتجات الأساسية ذات الصلة بالزراعة والصيد والمعادن. وهكذا، فإن موريتانيا شبه غائبة عن التجارة الدولية في مجال الصناعة التحولية وحضورها ضئيل في مجال الخدمات، (iii) إن نسب التخصيص في التجارة (الصادرات) الموريتانية (نصيب الصادرات الموريتانية من نصيب نفس المنتج في التجارة

الدولية) يدل على ضعف الميزة النسبية لكل من قطاعي الصناعة والتحويلية والخدمات. وعلى العكس من ذلك، تركز الميزة النسبية على الأنشطة المرتبطة بالموارد الطبيعية وهذا ما يجب أخذه في الحسبان عند إعداد أي مخطط للنمو مستقبلا، نظرا للظروف المناخية الصعبة التي تعاني منها موريتانيا وصعوبة توفير يد عاملة ماهرة، (iv) إن الصادرات السياحية لا تظهر في الإحصائيات بصفة مباشرة (فهي تدخل في خانة الرحلات)، إلا أنه يمكن اعتبارها إحدى فرص التصدير التي يجب انتهازها.

317. وبالرغم من الجهود المبذولة في الاستثمار في البني التحتية ذات التأثير الإيجابي على الإنتاجية العامة لعوامل الإنتاج، فإن مرد ودية الأنشطة المنتجة تظل متأثرة بالكلفة المرتفعة نسبيا للمدخلات الإنتاجية (الماء، والكهرباء، والهاتف، والنقل، والمنتجات المستوردة... إلخ) بالإضافة إلى محدودية مصادر التمويل وارتفاع كلفتها وإن مختلف هذه العوامل تحد من تنافسية الاقتصاد الموريتاني وقدرته على استقطاب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية.

5.2 العراقيل التي تحد من النفاذ إلى مصادر التمويل:

318. يتألف النظام المالي الموريتاني من 15 بنكا تجاريا و 20 مؤسسة تمويل خفيف معتمدة وأخرى غير معتمدة ومن المصالح المالية التابعة للبريد ومن مؤسسة مصرفية ذات رساميل عمومية (صندوق الإيداع والتنمية) و 17 شركة تأمين و 2 نظام للضمان الاجتماعي (صندوق الضمان الاجتماعي وصندوق التأمين الصحي) و 30 مكتب صرف معتمد. ويتميز السوق النقدي بأنه جنيني (سوق أذونات الخزينة وسوق المصرف البيئي). وقدر إجمالي أصول القطاع في نهاية دجمبر 2015 ب 756 مليار أوقية. ورغم زيادة عدد البنوك خلال السنوات القليلة الماضية فإن نسبة الصيرفة لا تزال ضعيفة نسبيا أي بحدود 10%.

319. يتميز النظام المالي الموريتاني بعدد كافي من الإيجابيات ذات العلاقة ب : (1) الفهم الجيد لمتطلبات إدارة السياسة النقدية وتأطير القروض والإشراف المصرفي وتطوير أنظمة الدفع ؛ و(2) اكتساب القدرات المؤسسية والمهنية في مجال الحكامة العامة للقطاع.

320. كما أ، القطاع المالي الموريتاني يواجه عقبات متعددة منها : (1) غياب التنسيق والتعاون بين البنوك ومؤسسات التمويل الخفيف؛ (2) غياب سوق مالي من شأنه أن يمكن من تعبئة الموارد على المدى الطويل وإستخدامها لتمويل القطاعات الإنتاجية و(3) ضعف الصيرفة والإندماج المالي مقارنة مع بلدان شبه المنطقة.

321. تراجع التركيز الذي كان يميز النظام المصرفي بعد دخول بنوك جديدة ذات رؤوس أموال أجنبية إلى السوق وهو ما أدى إلى تراجع ملحوظ في نسب الفائدة المدينة والتي بلغ معدل نسبتها الترحيحية 12,3% عام 2015.

322. لا تزال القروض غير المجدية كبيرة حيث بلغت 20% عام 2015 ولو أنها تراجعت مقارنة مع السنوات السابقة. وبلغت القروض إلى الإقتصاد 485,7 مليار أوقية عام 2015 أي بزيادة 9,6% مقارنة مع عام 2014. أما القروض للإستهلاك فإنها تحتل مكانا متزايدا (47%) وهو ما يبرر متابعة عن قرب لتفادي مخاطر الإستدانة المفرطة للأسر وتأثيرها على جودة محفظة البنوك وعدم قدرة المقترضين على الوفاء.

323. تتميز البنوك برسملة جيدة حيث بلغت الأموال الذاتية الصافية حوالي 130 مليار أوقية في نهاية دجمبر 2015 متجاوزة بذلك الحد القانوني الأدنى المسموح به (90 مليار أوقية). أما نسب التسيير التحوطي فقد تم الإلتزام بها عموما سواء تعلق الأمر بنسبة السيولة أو بالتوازن بين الأصول الثابتة والعائدات الثابتة أو بتغطية المخاطر. وتقدر مردودية النظام المصرفي التي تقاس بنسبة النتيجة الصافية إلى الأموال الذاتية الصافية ب 5,4% عام 2014 حيث تراجعت ب 6,8% مقارنة بعام 2013. وتظل مردودية البنوك محدودة نسبيا وهو ما أدى تخفيض إمكانية التطور والنمو والتكيف مع الصدمات الخارجية.

324. لا يزال نشاط قطاع التمويل الخفيف محدودا نسبيا رغم التأثير الإقتصادي والاجتماعي الذي يمكن أن يحدثه هذا النشاط بخصوص نفاذ السكان ذوي الدخل الخفيف إلى الخدمات المالية التي توجد في متناولهم. وكانت هناك 20 مؤسسة تمويل خفيف معتمدة في نهاية 2015 منها 4 شبكات تضم 111 صندوقا. وتتميز هيئات التمويل الخفيف المعتمدة في الأساس بأنها تعاضدية (16 هيئة تعاضدية من الفئة "أ" و 4 شركات خفية الإسم من الفئة "ب").

325. وتتميز شبه قطاع التمويل الخفيف بتوقف نشاط شبكة الإتحاد الوطني للقرض الزراعي في عام 2014 وهو إتحاد متخصص في منح القروض لصالح المزارعين اساسا. وأدى ذلك بشبكة صناديق الإدخار والقرض (كابك) إلى أن تحتل مركز الصدارة. وفي نهاية 2015 بلغ عدد المنخرطين في هيئات التمويل الخفيف 272.274 عضوا وهو ما يمثل 13% من البالغين. وبلغ إجمالي القروض 1,4 مليار أوقية (0,6% من القروض المصرفية الصافية). وبلغت المدخرات 5,8 مليار أوقية (1,4% من الموارد المصرفية). ورغم أهمية دورها كوسيلة لمكافحة الفقر ولتقديم الخدمات المالية عن قرب في المناطق الريفية وشبه الحضرية، فإن هيئات التمويل الخفيف لانزال تقوم بدور هامشي سواء على مستوى القروض أو على مستوى الودائع حيث أن نصيبها من السوق يبلغ على التوالي 0,6% و 1,4%.

326. أنشئ صندوق للإيداع والتنمية وهو مؤسسة إقراض ذات طابع خاص عام 2011. ويتوفر الصندوق على موارد عمومية مقدمة من الدولة وعلى خطوط إقراض مقدمة من طرف شركاء التنمية من أجل تمويل المقاولات الصغيرة والمتوسطة.

327. ومن جهة أخرى فإن العراقيل التي تحد من النفاذ إلى مصادر التمويل تظل قائمة. فالانتماء المصرفي في موريتانيا، لا يزال متواضعا، إذ لم تتجاوز مساهمته مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي نسبة 26.4% خلال الفترة الأخيرة وتظل هذه النسبة ضعيفة مقارنة مع نظيراتها في المنطقة .

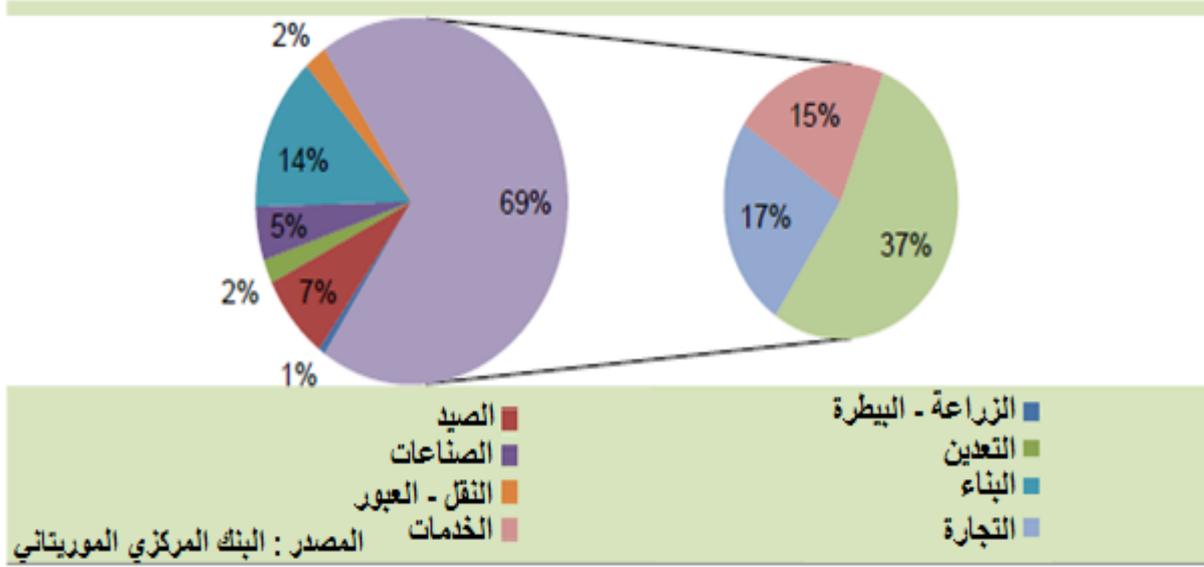
328. وهكذا ، فإن نصيب القروض الموجهة إلى الاقتصاد طوال هذه الفترة يظل دون مستوى الوساطة المصرفية المسجلة في الدول المشابهة والمنافسة لنا في منطقة MENA وبالغلة (62%) فالقروض للقطاع الخاص مثلت نسبة 54% ما بين 2011-2015. وبالرغم من أن البنك المركزي الموريتاني احتفظ بنسبة الفائدة الرئيسية في مستواها المحدد في دجمبر 2009 ، فإن نمو القروض الممنوحة للقطاع الخاص عرف تباطؤا وظلت تلك القروض مقتصرة في غالبيتها على تلك الممنوحة للأشخاص على حساب القروض الممنوحة للقطاعات المنتجة مع نسبة ضئيلة للقطاعات الأولية والثانوية مقارنة مع القطاع الثالث. وإن تحليل توزيع القروض الممنوحة للقطاعات المنتجة، حسب آجال الاستحقاق، يشير إلى طغيان القروض القصيرة الأجل على حساب القروض الطويلة الأجل.

الجدول 19: الائتمان المصرفي (بالملايين من الأوقية)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
القروض الممنوحة للقطاع الخاص	298122	343491	393887	452294	519840
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي حسب أسعار السوق	1440200	1437200	1520800	1533200	1624500
%	20,7	23,9	25,9	29,5	32,0

المصدر: البنك المركزي الموريتاني

الشكل البياني 19 : توزيع القروض حسب القطاعات



329. نظرا لقصر آجال استحقاقات مصادر التمويل، فإن القروض الممنوحة للقطاع الخاص كانت أساسا على المدى القصير. وقد اقتصرت المقاولات الصغيرة والمتوسطة وكانت محدودة بسبب الشروط المتعلقة بالضمانات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قدرة المصارف على لعب دور حاسم في دعم تنمية القطاع الخاص قد حد منها عدد القروض الموجهة للقطاعات غير المنتجة. ولتلافي عجز النظام المصرفي جزئيا أنشأت السلطات سنة 2011 صندوق الإيداع والتنمية من أجل تعبئة الموارد لتمويل الاستثمارات على المدى الطويل. والذي أنشئ بموجب القانون 27-2011 بتاريخ 17 مارس 2011 بمنحة رأس مال من الدولة بمبلغ 5 مليار أوقية. ويستقبل هذا الصندوق الودائع المنظمة والضمانات القضائية بالإضافة إلى خطوط القروض المحصول عليها من المانحين، ويمنح قروضا طويلة الأجل للمجموعات المحلية والمقاولات الصغيرة والمتوسطة بالشراكة مع القطاع المالي الوطني.

المنطقة الحرة لانواذيبو

330. أنشئت المنطقة الحرة لانواذيبو بموجب القانون 001-2013 بتاريخ 2 يناير 2013، وتهدف إلى جذب الاستثمار وتشجيع تنمية القطاع الخاص وتطوير البنى التحتية داخل حوزتها، وترقية التنمية فيها وإنشاء فرص جديدة للعمل. إن مختلف هذه المحاور الإستراتيجية حددت لما لها من دور في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في موريتانيا بصفة عامة. وحتى الآن ساهمت في الاقتصاد من خلال إنشاء 5291 فرصة عمل حققت مستوى من الاستثمار بلغ 142.616.600.840 أوقية و86 اعتمادا و130 مقالة جديدة و36 تسجيلا. إلا أن هذه التجربة الحديثة من المبكر الخروج منها باستنتاجات نهائية.

6.2 المالية العامة

سياسة التوازن المالي

331. خلال السنوات الأخيرة، شكل الحفاظ على مصداقية الميزانية أولوية كبيرة بالنسبة للسلطات العمومية. وقد ركزت السياسة المالية على إنشاء فضاء ميزانوي من خلال ترشيد موارد الميزانية، ولاسيما الموارد الداخلية، وعقلنة النفقات العمومية. وقد انصببت الجهود المقام بها على مستوى الإيرادات على توسيع الوعاء الضريبي وتحسين تحصيل الإيرادات الضريبية، وإصلاح نظام الرسوم المفروضة على بعض المنتجات وإدخال حقوق ورسوم جديدة بالإضافة إلى تعبئة المزيد من الدعم.

332. وعلى مستوى النفقات العمومية، تركزت الجهود على السيطرة على نفقات التسيير وعلى سيطرة أكبر أيضا على ميزانية التحويلات والمنح (تحسين الاستهداف وإصلاح المؤسسات العمومية) وزيادة نفقات الاستثمار وتوجيهها إلى المشاريع الهيكلية التي تدعم النمو وتحارب الفقر. وبفضل هذه الجهود، تحسنت وضعية المالية العمومية. وقد سجل رصيد الميزانية الأساسي خارج النفط وخارج الهبات فائضا بنسبة 2.8% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2013؛ أما معدل العجز فقد بلغ 3.1% كمتوسط خلال الفترة 2012-2015. وفي سنة 2016، فإن الهدف هو تقليص عجز الميزانية الإجمالي (خارج الهبات) إلى 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما يساوي 1.6% من الناتج المحلي الإجمالي (باعتبار الهبات).

333. لقد مكنت الإنجازات على مستوى الميزانية سنة 2015 من تحسن ملحوظ في موارد الدولة خارج الهبات والنفط حيث بلغت ما يقارب 419 مليار أوقية مقابل 390 مليار أوقية سنة 2013 و181 مليار أوقية سنة 2008 و121 مليار أوقية سنة 2005 و53 مليار سنة 2000. إن هذه الوضعية التي تميزت بتضاعف الإيرادات العامة في ست سنوات (بين 2008 و2015) هي نتيجة لمجهود تعبئة الموارد، التي تمثلت في توسعة الوعاء الضريبي وفي تحسين آليات تحصيل الموارد الجبائية.

334. إن تطور النفقات العامة ما بين 2000 و2008 و2015 يظهر خلال الفترة (2009-2015) بما يلي: (i) التحكم في أعباء التسيير، (ii) الزيادة المستمرة في النفقات الاستثمارية، (iii) مواصلة دعم المنتجات الغذائية لصالح الطبقات الهشة. وقد بلغت النفقات العامة ما يقرب من 513 مليار أوقية سنة 2015 مقابل 260.8 سنة 2008 و97.3 مليار فقط سنة 2000، وهو ما يترجم تحسنا ملموسا لهامش المناورة لدى الدولة.

335. وفيما يتعلق بمخصصات الميزانية يظهر أن النفقات العمومية توجهت أكثر فأكثر إلى الاستثمار والتحويلات من منظور تحسين ظروف معيشة المواطنين. وتمثل النسبة المئوية التي تمثلها هاتان المكونتين من النفقات العمومية على التوالي 42.8% و23.3% سنة 2015 مقابل 21.3% و16.4% سنة 2008 و27.7% و8.9% سنة 2000. إن هذا التوجه الجديد في الميزانية تم تحقيقه أيضا بفضل ترشيد النفقات المتعلقة بالسلع والخدمات، والحد من نفقات تسيير الدولة. وبخصوص النفقات الجارية على السلع والخدمات التي كانت تمثل 23.6% من النفقات العمومية سنة 2000 و20.3% سنة 2008 فقد أصبحت اليوم لا تمثل سوى 12.1% سنة 2015. أما نفقات الرواتب فقد بلغت 119.4 مليار أوقية سنة 2015 مقابل 71.1 مليار أوقية سنة 2008 و11.8 مليار أوقية سنة 2000.

336. إن العجز الإجمالي (مع اعتبار الهبات والنفط) عرف تحسنا نسبيا إذ أصبح يبلغ 3.7% من الناتج المحلي الإجمالي من دون الصناعات الاستخراجية مقابل 7.9% سنة 2008 ومقابل 6.5% سنة 2000. وقد بلغ هذا العجز سنة 2015 خارج الهبات والنفط 6.6% مقابل 11.1% سنة 2008 و8.3% سنة 2000.

337. وإن تمويل عجز الميزانية سنة 2000 كان يتم حصريا من خلال تدخل البنك المركزي الموريتاني في حدود 9% من الإيرادات الجارية (الجبائية) للسنة الفارطة. وكان يتم اللجوء من حين لآخر إلى إصدار سندات الخزينة خارج إطار سوق نقدي منظم ودون احترام السقف القانوني. وقد مكن إنشاء السوق النقدي المنظم سنة 2005 من وضع حد لهذه الوضعية. وهكذا وفي سنة 2008 وبالرغم من الأزمة، لم تجد الخزينة العمومية صعوبة كبيرة في التمويل سواء من السوق النقدية النشطة أو بفضل سيولة الصندوق الوطني للمحروقات. وقد تمت السيطرة على وضعية 2015 التي تميزت بتدهور أسعار الحديد والنفط، بفضل تعبئة قوية للموارد الداخلية خارج الصناعات الاستخراجية مع الأخذ بعين الاعتبار وجود سوق نقدية منتظمة، بالرغم من أن هذه الأخيرة بدأت عليها علامات الضعف جراء الأزمة. ويمثل الجدول التالي تلخيصا للمؤشرات الأساسية.

الجدول 21: تطور المؤشرات

المؤشرات	2015	2008	2001
معدل النمو الاقتصادي	1,9	5,2	2,9
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي وبالأسعار الجارية	1282	532	437
وضعية الفقر	%31	%42	%51
الإيرادات الإجمالية للميزانية (خارج الهبات وبالمليارات من الأوقية)	460,20	202,7	51801
النفقات الإجمالية للميزانية (بالمليار من الأوقية)	513,7	261,8	65253
رصيد الميزانية خارج البترول (بالمليار من الأوقية)	53,5-	42-	14,4-
نسبة رصيد الميزانية خارج البترول (من الناتج المحلي الإجمالي) %	5,6-	15,2-	10,3-
نسبة رصيد ميزان المعاملات الجارية من الناتج المحلي الإجمالي %	%15,8-	%15,7-	10,9-
تغطية الاحتياطات الرسمية للواردات المقدرة بالأشهر	5,1	2,2	0,9
نسبة مديونية القطاع العام إلى الناتج المحلي الإجمالي %	93,3	80,7	%292
مؤشر أسعار الاستهلاك والتضخم (نهاية المدة)	5	10,4	7,7
متوسط معدل سعر الصرف الأوقية/ الدولار	355	241,5	255

338. يعتبر الشركاء الأساسيون ان السياسة الاقتصادية والمالية لموريتانيا مطابقة للمعايير المتعارف عليها. وقد بلغ

الرصيد الإجمالي (خارج الهبات) -4.9 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015 وظل تقريبا على نفس المستوى خلال السنوات الخمس الأخيرة. وقد تطورت وضعية الميزانية بصفة ملحوظة منذ 2006 وتواصل تزايد الإيرادات العامة بفضل الصناعات الاستخراجية وارتفاع سعر الحديد وزيادة إنتاج النحاس والذهب. وبذلك صارت عائدات الصناعات الاستخراجية تمثل 30.6% من عائدات الميزانية. وفي السنوات الأخيرة، سجلت موريتانيا زيادة سريعة ومعتبرة في مستوى تحصيل العائدات الجبائية. وفعلا قد ارتفعت نسبة العائدات الجبائية (باستثناء عائدات الموارد الطبيعية) في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تزيد على من 50% في 2010 لتصل تقريبا إلى 22 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2013. وقد تضاعفت الضريبة على دخل الشركات لتبلغ 4% من الناتج المحلي الإجمالي. كما أن الإيرادات الجبائية خارج الصناعات الاستخراجية زادت كذلك زيادة كبيرة لتصل إلى 15% من الناتج المحلي الإجمالي منذ 2013، ويرجع ذلك أساسا إلى تطور الضريبة على الرواتب، والقيمة المضافة والضرائب على الشركات. وإن التوسع الجبائي الإضافي والإيرادات المتعلقة بالصناعات الاستخراجية أدت إلى زيادة ملحوظة في نفقات الاستثمار إذ بلغت 6.7% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2006 لتصل إلى 12.9% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2014. وإن اضطراب العائدات المتعلقة بالصناعات الاستخراجية له تأثيره على الميزانية إذ يجعلها هشّة، كلما تراجع الأسعار الدولية وتباطأ إنتاج الزنبا الكبار وذلك ما حصل بالضبط سنة 2014. وإن ارتباط النفقات العمومية بالصناعات الاستخراجية يؤثر على مسار التنمية. ولمواجهة انخفاض هذا البند من عائدات الدولة، تم اتخاذ إجراءات ترشيد على مستوى الميزانية.

339. حسب تقرير مصالح صندوق النقد الدولي حول الاستشارات برسم المادة IV، قد ارتفع خطر ارتفاع مديونية موريتانيا نظرا للمستوى الذي بلغته نسبة الديون من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2014. وقد بلغ حجم المديونية الخارجية سنة 2014 حوالي 3398 مليون دولار أمريكي أي 74% من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يمثل زيادة طفيفة بنسبة 1% مقارنة مع مستواه في أواخر سنة 2013.

340. وفي الوقت الراهن تنحصر الرقابة على الجانب القانوني حسب منطق ميزانية الوسائل دون النظر إلى جودة الأداء. إلا أن النظام المحاسبي والبرمجة المالية هما الآن، قيد التحسين وذلك من خلال: (i) متابعة تنفيذ الاعتمادات الممنوحة للهيئات المكلفة بالخدمات الأساسية، (ii) وإعداد قوانين التسوية، (iii) وإحصاء وتأطير وكالات السلفة.

341. ويجري الآن تعزيز الرقابة والتفتيش من خلال: (i) الرقابة الدائمة (المتفشية العامة للدولة والمتفشية العامة للمالية) بالإضافة إلى رقابة محكمة الحسابات وقد أدى ذلك إلى تحسين شفافية الطلبية العمومية، (ii) وإنشاء تدقيق داخلي وسن معايير وأدلة إجراءات.

342. إن إصلاح المالية العامة، الهادف إلى إعادة توازنات الاقتصاد الكلي وإعداد ناجع لميزانية ذات مصداقية تخدم السياسات العمومية، تجلى فيما يلي: (i) التصديق على وثيقة تصورية حول إدخال ميزانية البرامج وتكوين المكونين حول إعداد هذه الميزانية؛ (ii) تحضير الميزانية لسنوات متتالية وذلك بإعداد إطار الميزانية على المدى المتوسط بالنسبة لفترة 2015-2017 و2016-2020؛ (iii) وضع الإطار التشريعي والتنظيمي من خلال إعداد مشروع قانون تنظيمي حول القوانين المالية؛ و(iv) تعزيز شمولية وشفافية ميزانية الدولة من خلال تحسين تبويبها وترتيب محتواها، ومتابعة وتحسين تسيير الشركات والمؤسسات العمومية ونشر معلومات الميزانية وتحسين المحاسبة، ونشر المعلومات والتقارير المالية، وعصرنة الإدارات الجمركية سعياً إلى ضمان جمركة آلية موثوقة وتحسين الإجراءات بالإضافة إلى وضع آلية كاملة ومتناسقة للرقابة.

343. وبخصوص السياسة الجبائية فإنها تركزت على ما يلي: (i) تبسيط النظام الضريبي (تبسيط الإجراءات ونقص التعريفات)؛ (ii) تقوية كفاءات الإدارة الجبائية ولاسيما في ميدان التحليل والتحقيق والتدقيق وتحصيل الضرائب؛ (iii) توسيع الوعاء الضريبي؛ (iv) تعزيز الحقوق والضمانات والتظلمات الممنوحة لدافعي الضرائب؛ (iv) سن إطار تنظيمي وجبائي مشجع لتنمية قطاع المقاولات الصغيرة والمتوسطة ووضع سقف شفاف يسمح بالتفريق بين المقاولات الصغيرة والمقاولات الصغيرة جداً؛ (iv) تبسيط إجراءات إنشاء المقاولات. وتم تحسين الجباية كذلك بإنشاء إدارة للمقاولات الكبيرة داخل الإدارة العامة للضرائب مكلفة بالجباية على المقاولات الكبيرة، ووضع نظام معلوماتي مندمج للإدارة العامة للضرائب للتحسين من تسيير دافعي الضرائب، وتسيير الوعاء الضريبي والتصفية والتحصيل لتعزيز وثوقية المعلومات بالإضافة إلى الرقابة الجبائية. وهناك إصلاحات أخرى قيم بها دائماً لإصلاح النظام الجبائي تمثلت في إلغاء الضريبة على الدخل العام سنة 2013، باعتبارها ازدواجاً ضريبياً، وفي رفع سقف تطبيق الضريبة الجزافية من 6 مليون إلى 30 مليون. وأخيراً، تم تقييم ما تخسره الخزينة جراء الإعفاءات الجبائية.

344. بالرغم من الإصلاحات المشار إليها آنفاً، فإنه لا زالت هنالك عوائق تحول دون التسيير الأمثل للمالية العامة نذكر منها: (i) ضعف الوعاء الضريبي والقدرات في مجال تعبئة الموارد؛ (ii) المشاكل المتعلقة بالتحكم في النفقات الجارية (حجم الرواتب، والإعانات والتحويلات إلى مؤسسات القطاع العام)؛ (iii) النقص على مستوى نجاعة النفقات الاستثمارية من حيث ملاءمتها لأولويات الخطة التنموية؛ (vi) مخاطر زيادة المديونية، (v) والتبعية الشديدة للميزانية تجاه الموارد المعدنية.

7.2 السياسة النقدية والتوازنات الخارجية:

345. بفضل متابعة السياسات الرامية إلى استقرار الاقتصاد الكلي وبفضل الإصلاحات الجذرية المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، عرف الإطار العملي للسياسة النقدية، المعتمد على هدف استقرار الأسعار، إصلاحاً عميقاً بالمصادقة على الأمر القانوني الجديد المتعلق بالنظام الأساسي للبنك المركزي الموريتاني، الذي كرس استقلالية هيئة الإصدار، وحدد مأمورية محافظه وأوضح أهدافه، وأنشأ مجلساً للسياسة النقدية وأوضح العلاقات بين البنك المركزي والوزارة المكلفة بالمالية. كما أنه تم تحديث أدوات السوق النقدي بإدخال سندات البنك المركزي، وشهادات الإيداع وسندات السيولة وتوسيع السوق النقدية إلى جميع الفاعلين الاقتصاديين.

346. كما تم القيام بإجراءات عميقة لتسيير فائض السيولة الهيكلية في المصارف بهدف: (i) تكييف الكتلة النقدية مع معدل النمو الإسمي؛ (ii) التحسين من نجاعة نسبة الفائدة باعتبارها أداة للسياسة النقدية وقناة أساسية للتحويل إلى القطاع الحقيقي و(iii) الحد من تأثيرات تحويل العوامل النقدية على التضخم.
347. ظلت السياسة النقدية في مجملها متمحورة حول التحكم في التضخم والرفع من قدرات الصمود لدى النظام المالي عن طريق زيادة رؤوس أموال البنوك. وفي سياق "تضخم مسيطر عليه"، اعتمد البنك المركزي الموريتاني على الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية (التدخل في أسعار الصرف وسندات الخزينة) لتقليص حجم السيولة، مع الاحتفاظ بسعر الفائدة الرسمية والتزاماتها الاحتياطية التي لم تتغير منذ 2009. ذلك أن التضخم المحسوب على أساس تغير المؤشر المتجانس لأسعار الاستهلاك استقر عند 0.5% كمتوسط سنوي وعند 2.8-3.5% كمعدل انزلاق سنوي مقابل 3.5% و4.7% سنة 2013 و2014 على التوالي. إن تطور التضخم هذا يمكن تفسيره بتضافر عوامل عدة منها على وجه الخصوص انخفاض أسعار المنتجات الغذائية المستوردة ، ودعم أسعار بعض المواد الأولية لصالح الشرائح الفقيرة في إطار مواصلة برنامج أمل ، والتحسين من إنتاج القطاع الرعوي والزراعي بالإضافة إلى مواصلة سياسة نقدية حذرة.
348. تمشيا مع الترتيبات الجديدة المنظمة للصرف ، رفع البنك المركزي الموريتاني منذ دجنبر 2009 القيود المتعلقة بالتحويلات الجارية ووضع نظاما للمزايدة، ضامنا بذلك استقرارا أكبر لسعر صرف الأوقية مقابل الدولار الأمريكي. وهكذا، عرف سعر الصرف الاسمي بالنسبة للدولار انخفاضا طفيفا وصل 2% منذ أواخر سنة 2012، ولكنه ارتفع من حيث القيمة الحقيقية على أساس تراكمي بنسبة 12% منذ 2013، نظرا لفارق التضخم بين موريتانيا وشركائها التجاريين. وفي هذا الإطار، ينبغي البحث عن مرونة أكبر لسعر الصرف لا لتعويض الصدمات الخارجية فحسب، بل كذلك لضمان توازن سوق الصرف ومحااربة السوق الموازية.
349. ومع ذلك، وبالرغم من الزيادة النسبية لرؤوس أموال البنوك وفقا لمستويات وقواعد "بازل"، فإن القطاع المصرفي الموريتاني ما زال يواجه تحديات على مستوى التغطية المناسبة للديون المشكوك فيها وكذلك احترام المتطلبات التنظيمية، في ميدان الإشراف والرقابة وتسيير المخاطر. وعلاوة على ذلك، فإن ضعف المردودية يقترن بالتأخر الموجودة في مجال مؤشرات الصلابة المالية.

الجدول 22: مؤشرات الصلابة المالية 2010 – 2013

السنوات	2013	2012	2011	2010
نسبة الديون المتعثرة من إجمالي الالتزامات %	20,4	25,7	39,2	45,3
نسبة الاحتياطيات من الديون المتعثرة %	52,9	53,1	31,2	30,0
مؤشر الأموال الذاتية				
نسبة الأموال الذاتية إلى إجمالي الأصول %	18,7	17,5	18,5	16,7
ملائمة رأس المال	32,4	29,2	35,2	34,0
ROA	2,0	1,4	1,2	0,4
ROE	8,7	8,4	6,0	2,7

المصدر: البنك الموريتاني، صندوق النقد الدولي 2016

350. وفي نفس الوقت، وبخصوص المقارنة مع دول المنطقة والدول الصاعدة، فإن النظام المصرفي عرف كذلك معدل تمركز ضعيف لمتوسط القروض المصرفية، مقاسا بنسبة المخاطر الكبرى إلى مجموع رؤوس الأموال الخاصة، وهذا ما يدل على إمكانيات محدودة لتجاوز المخاطر. في الواقع، نجد أن نسبة الأصول التي تمتلكها المصارف الثلاثة الكبرى مثلت كمتوسط 48.1% ما بين 2010-2013 مقابل متوسط مساهمة القروض المصرفية للقطاع الخاص بنسبة 23.2% فقط.

III. الحكامة والمؤسسات، والسلم والأمن:

1.3 دولة القانون وحقوق الإنسان والعدالة:

351. بالرغم من أن تقدما هاما تم تسجيله في هذا الميدان، فإنه لا بد أيضا من بذل جهود في مجال تعزيز دولة القانون: إنشاء مؤسسات قوية، واحترام حقوق الإنسان، وتعزيز الجهاز القضائي والحريات الأساسية (أهداف التنمية المستدامة، الهدف 16.6).
352. ومن بين هذه التقدّمات، على وجه الخصوص: (i) إرساء تقليد الحوار السياسي المنتظم بين المعارضة والأغلبية (ما بين 2010 و2015 تم تنظيم عدة حوارات سياسية)؛ (ii) تنظيم انتخابات مفتوحة على جميع الفاعلين السياسيين تحت رقابة هيئة مستقلة تم تعيين أعضائها بالتراضي؛ و(iii) إنشاء مجلس مؤسسة المعارضة الديمقراطية.
353. وعلى الرغم من تعدد العوامل الفاعلة (البنية الاجتماعية، محو الأمية، الفقر المدقع، ضعف مفهوم المواطنة)، يركز هذا التحليل على نقطتين: تطبيق مبادئ دولة القانون والحكامة القضائية.
354. ومن بين المؤشرات التي عرفت تطورا خلال الفترة 2001-2015، يمكن أن نذكر ما يلي: (i) انتقلت نسبة النساء في البرلمان من 4% سنة 2004 إلى 21.7% سنة 2014؛ (ii) ارتفعت نسبة المستشارات البلديات إلى 35% (مقابل 13% سنة 2000) وارتفعت نسبة النساء العمدة إلى 13% (مقابل 0.5% سنة 2000). ونذكر زيادة على ما سبق، حرية أكبر للصحافة. فقد صنفت موريتانيا سنة 2015 في الرتبة 48 في ميدان حرية الصحافة حسب تصنيف (صحفيون بلا حدود).
355. لقد ظلت مؤشرات أخرى تراوح مكانها مثل عدد مقترحات القوانين التي يقترحها النواب التي لم يتقدم (15) مقترح من طرف البرلمان أحييت إلى الحكومة وبقيت بلا رد).
356. يدرج التحليل التالي وضعية تطبيق دولة القانون، تحت زوايا مختلفة، يمكن أن نذكر منها:

احترام حقوق الإنسان

357. إن الالتزام إلى المعايير الدولية الخاصة بحقوق الإنسان تجلى في المصادقة على سائر الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي تشكل موضوع رقابة على المستوى الدولي: (i) الميثاق الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية المصادق عليه سنة 1999 والميثاق الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المصادق عليه كذلك سنة 1999؛ (ii) الاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل المصادق عليها سنة 1999؛ (iii) اتفاقية إلغاء سائر أشكال التمييز العنصري المصادق عليها سنة 1988، والاتفاقية ضد التعذيب والعقوبات أو الأعمال الشاقة، واللانسانية والمهينة، المصادق عليها سنة 2004؛ (iv) اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد النساء المصادق عليها سنة 2000؛ (v) الاتفاقية المتعلقة بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم، المصادق عليها سنة 2003؛ (vi) الاتفاقية المتعلقة بحماية حقوق الأشخاص المعاقين المصادق عليها سنة 2010؛ (vii) البروتوكول غير الإلزامي المتعلق بالاتفاقية ضد التعذيب والأعمال الشاقة، واللانسانية والمهينة المصادق عليه سنة 2012؛ و(viii) الاتفاقية المتعلقة بحماية حقوق جميع الأشخاص ضد الاختفاءات القسرية المصادق عليها سنة 2012.
358. إن الحكومة لما قبلت أن تكون الدولة طرفا، فإنها تنوي إطلاق حوار بناء مع جميع أجهزة الأمم المتحدة ومع اللجنة الفرعية لمنع التعذيب. وقد تم مؤخرا وضع آلية وطنية لمنع التعذيب مطابقة للمعايير النموذجية.
359. وقد قدمت موريتانيا تقارير برسم العرض الدولي العالمي (نوفمبر 2010 ونوفمبر 2013)، والاتفاقية ضد التعذيب (مايو 2013)، والمعاهدة الدولية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (نوفمبر 2012)

والمعاهدة الدولية المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية (أكتوبر 2013) والمعاهدة الدولية المتعلقة بإلغاء جميع أنواع التمييز ضد النساء (2014).

360. وقد تم تعزيز الإطار المؤسسي والقانوني بما يلي: (i) إنشاء مجلس أعلى للفتوى والمظالم (2012)؛ (ii) مراجعة الدستور (2012) التي حولت الاسترقاق والتعذيب إلى جرائم ضد الإنسانية واعترفت بالتعدد اللغوي والثقافي في البلاد؛ (iii) إنشاء وكالة وطنية للتضامن للقضاء على مخلفات الرق ولدمج ومحاربة الفقر (2013)؛ (iv) إنشاء محكمة خاصة بجرائم الاسترقاق (2013)؛ (v) إنشاء لجنة لتصفية الإرث الإنساني مكلفة بتنفيذ الاتفاق الإطاري الموقع بين الدولة وورثة الضحايا، وفي هذا الإطار تم إحصاء أسر الضحايا ومنحت لهم التعويضات المستحقة؛ (vi) تنظيم عودة 24536 مبعدا موريتانيا من السنغال ودمجهم في الحياة الوطنية؛ (vii) تسوية ودية لمشكلة الموظفين والأعوان العقوديين للدولة الذين كانوا ضحية أحداث 1989؛ (viii) تنفيذ برنامج منع النزاعات ودعم السلم الاجتماعي لصالح المناطق الفقيرة ومنطقة آفله (ولاية الحوض الغربي والحوض الشرقي) والعائدين من السنغال (اترازة و البراكهه)؛ (xi) تعزيز التعاطي مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان و (x) تنفيذ خارطة الطريق للقضاء على مخلفات الرق.

361. وتوجد مع ذلك جوانب في تنفيذ محتوى الترسانة القانونية (المواثيق والاتفاقيات) مازالت بحاجة إلى المزيد من الجهود. ويرجع ذلك إلى ضعف المصادر البشرية والمادية.

الحريات العامة (أهداف التنمية المستدامة هدف 16.10)

362. احتفظت موريتانيا سنة 2016 بالرتبة الأولى في ميدان حرية التعبير في العالم العربي (مراسلون بلا حدود). وقد أبرزت إحصائيات الإدارة العامة للشؤون السياسية والحريات العامة 2015/2014 المعطيات التالية: 98 حزبا سياسيا معترفا به، و28 طلب اعتراف لأحزاب سياسية جديدة، و8695 منظمة غير حكومية وطنية، و55 منظمة غير حكومية دولية. ولنا الحق أن نتساءل عن الآثار السلبية لهذه الوضعية في بلد لا تبلغ ساكنته أربعة ملايين نسمة. وقد عرف ميدان الاتصال وحرية الصحافة تطورات هامة تهدف إلى توطيد حرية الصحافة المرئية والمسموعة وذلك من خلال ما يلي: (1) التحرير الكامل للقضاء السمعي والبصري منذ 2010 وتوجد الآن قنوات مرئية ومسموعة خصوصية عديدة؛ (2) تقديم مساعدات للصحافة المستقلة والتخفيف من كلفة البث؛ (3) تنشيط عمل الروابط الصحفية؛ (4) تنظيم ورشات لتكوين الصحفيين في ميدان حقوق الإنسان ومحاربة الاسترقاق؛ (5) إعداد استراتيجية وطنية للاتصال في خدمة التنمية؛ (6) إلغاء جنح الصحافة، وإنشاء، السلطة العليا للصحافة. والسمعيات البصرية وهكذا، لا يوجد اليوم أي سجين جراء رأيه كما أختفت مصادر الجرائد.

النفاذ إلى الحالة المدنية (أهداف التنمية المستدامة . هدف 9.16)

363. لقد حددت الدولة وضع حالة مدنية موثوق بها كشرط لإرساء دولة القانون وكأداة استراتيجية لضمان أمن البلاد على الأمد القصير والمتوسط والبعيد.

364. وهكذا قررت موريتانيا منذ 2009، إدخال النظام البيومتري لتأمين وثائق الحالة المدنية. وأنشأت الوكالة الوطنية لسجل السكان والوثائق المؤمنة بموجب المرسوم 2010/150 بتاريخ 06 يوليو 2010. وتظهر الإحصائيات التالية عدد الوثائق المنتجة إلى آخر يونيو 2016. ويبلغ عدد مراكز استقبال المواطنين 233 مركزا منها 216 على مستوى الدوائر الإدارية ؛ و5 على مستوى القوات المسلحة وقوات الأمن؛ و8 في الخارج ؛ و4 للأجانب. كما وضع نظام لإصدار التأشيرات المسمى "العبور" في 17 نقطة منها 10 على المستوى الوطني و7 في الخارج.

السكان المسجلون 3137266 ؛ بطاقات الهوية: 1942740 ؛ الجواز العادي: 173416 ؛ جوازات الشخصيات الكبيرة: 5856؛ جوازات العمل: 6290 ؛ الجوازات الدبلوماسية: 3081؛ التأشيرات الصادرة: 68726 ؛ بطاقات الإقامة: 128290.

هكذا فمن اصل 3.137.266 مسجلين فان 1.942.740 حاصلون على بطاقات تعريف (62%) و188.643 حاصلون على جوازات (6%) وقد حصل 128.291 أجنبيا على بطاقات إقامة.

ويلاحظ مع ذلك أن: 1. التسجيل شمل حتى يونيو 2016 ما بين 82 إلى 87% من المواطنين الذين يقدر عددهم في سنة 2015 (ما بين 3,6 و 3,8 مليون نسمة)، و2. أن تسجيل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات والذين لا يتوفرون على شهادات الازدياد، لسبب ما، يخلق مشكلا لا يبد له من حل. وفعلا، فإن المسح الذي قامت به اليونيسيف سنة 2011 أظهر أن 41% من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات ليست لديهم حالة مدنية (ميلادهم غير مسجل).

366. وبالرغم من نسبة التغطية المرتفعة نسبيا (أكثر من 85%) فإن التحيين المنتظم للحالة المدنية ونفاذ المواطنين إلى مصالحهم وخصوصا الأطفال في سن الدراسة والشرائح الهشة أو المتواجدة في الأماكن البعيدة يشكل تحديا لا يبد من رفعه. فبالفعل وحسب معطيات المسح العنقودي متعدد المؤشرات لسنة 2015، فإن ثلثي الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم حاليا 5 سنوات تم تسجيلهم بالحالة المدنية لموريتانيا. ولاتوجد فوارق بين الذكور والإناث في تسجيل الولادات. فيما يكون الفارق كبيرا بين الوسط الحضري 81% مسجلين و الوسط الريفي 54% مسجلين وبين أطفال الأسر الأكثر فقرا (40%) وأطفال الأسر الأكثر غناء (85%). وتتفاوت النسبة بين الولايات حيث تنتقل من 44% في كيديماغا إلى أن تصل 90% في انواكشوط.

367. لقد أصدرت الهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان توصيات "بتكثيف وتعزيز الإجراءات المتخذة، خصوصا في جانب التحسيس، لتسجيل جميع الأطفال المولودين على التراب الوطني، في الحالة المدنية

توطيد الوحدة الوطنية واللحمة الاجتماعية

368. لا شك أن تقدما ملحوظا قد أنجز لتضميد بعض جراح الماضي من خلال: (1) اعتماد ترسانة لمحاربة الرق وآثاره؛ (2) تعويض ضحايا الإرث الإنساني و(3) أنشطة وكالة التضامن.

369. كما أن اعتماد الإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية 2014 أسس لرؤية استشرافية على المدى الطويل ولخارطة طريق لإنشاء نظام مندمج للحماية الاجتماعية يشكل البرنامج الوطني للتحويلات الاجتماعية، أحد أهم عناصره العملية. وهكذا تم إنشاء إدارة السجل الاجتماعي بوزارة الاقتصاد والمالية ويجري الآن إعداد سجل اجتماعي سيشكل قاعدة لبرنامج التكافل لتحديد المستهدفين كما سيشكل قاعدة لتدخلات أخرى في ميدان الحماية الاجتماعية وأداة هامة للتسيير والتنسيق وسيكون له تأثير ملحوظ على نجاعة وجدوائية التدخلات في ميدان الحماية الاجتماعية.

370. لقد احتفظ الربط المؤسسي للإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية بلجنة القيادة لإعداد الإستراتيجية. وإن الدراسة التي توصى بها الاستراتيجية لم تنجز بعد ولكن مقرا صدر في يناير 2014 أنشأ لجنة للقيادة ولجنة فنية وخليّة للحماية الاجتماعية. وإن هذه الآلية لم تعد ملائمة بعد دمج وزارتي الشؤون الاقتصادية والتنمية ووزارة المالية وقد ظهر قبل ذلك أنها غير عملية لعدة أسباب (عدم انتظام اجتماع اللجنة الفنية، عدم اجتماع لجنة القيادة، تركيز الاجتماعات على برنامج الشبكات الاجتماعية على حساب المكونات الأخرى للحماية الاجتماعية، عدم متابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية بسبب ضعف الوسائل البشرية الممنوحة لخليّة الحماية الاجتماعية إلخ...)

371. إلا أنه ينبغي أن نلاحظ أن مفهوم الحماية الاجتماعية كما هي محددة في الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية طموح جدا ولا تقتصر على برنامج التكافل الذي لا شك أنه يشكل إحدى الآليات العملية للإستراتيجية ولكنه ليس بالضرورة هو الوحيد، إنها تتقاطع مع أهداف التنمية المستدامة ولاسيما الهدف رقم 1.3 الذي يرمي إلى وضع أرضيات للحماية الاجتماعية. فهذه تشمل الحد الأدنى للتغطية الصحية وتأمين الدخل للأطفال والشيوخ والعاجزين عن العمل بسبب البطالة أو المرض أو الأمومة أو الإعاقة.

372. من بين المسائل الأخرى ذات الصلة بتوطيد الوحدة الوطنية توجد المشكلة العقارية بكافة أبعادها التي تشمل المتطلبات الاقتصادية والتقاليد والثقافة ورهانات مكافحة الصيغ المعاصرة للإسترقاق وآثاره. وفي هذا الصدد فإن التوصية رقم 7 من خارطة الطريق للقضاء على الأشكال المعاصرة للإسترقاق وآثاره تحت على: "توفير الظروف المناسبة للعدالة في النفاذ إلى الملكية العقارية. وفي هذا الإطار أطلقت الدولة تفكيكا موسعا شمل جميع الفاعلين لإصلاح التشريع العقاري.

المجتمع المدني ورقابة المواطن على العمل

373. وفق المعطيات الرسمية (2005) يوجد أكثر 800 منظمة غير حكومية و5500 تعاونية و403 هيئة صحفية مستقلة و4 مركزيات نقابية. لا زال العدد في تزايد بعد أن استصدار وصول كثيرة من تلك الفترة ولكن لا توجد إحصائيات دقيقة في هذا الصدد. ويجري الآن إعداد قاعدة بيانات بهذه المنظمات من طرف الإدارة الجهوية للأمن إلا أنه بإمكاننا أن نلاحظ بسهولة أن الطابع الغالب في موريتانيا هو المنظمات من المستوى الأول (الرابطات المحلية مثل التعاونيات والرابطات النسوية ورابطات الشباب) والمنظمات من المستوى الثاني (المنظمات غير الحكومية المنشئة بصفة قانونية).

374. قد تركزت الجهود المقام بها من طرف الصحافة والمنظمات الغير حكومية في تشجيع رقابة حقيقية للمواطن على جميع مراحل الحياة العمومية عبر: (1) إنجاز خريطة أو سجل بتجمعات المجتمع المدني؛ (2) إنشاء سلك وطني للمتطوعين هو الآن قيد الإنشاء؛ (3) استعراض تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لترقية المجتمع المدني؛ (4) وضع إطار للتشاور بين السلطات والمجتمع المدني؛ (5) انطلاق برنامج تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني؛ (6) إعداد مشروع قانون يتعلق بالرابطات وشبكات المجتمع المدني؛ (7) دعم المجتمع المدني في مجال تحسين الحكامة؛ (8) الإشراك الفعلي للمجتمع المدني والمواطنين في تحديد وإعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم السياسات العمومية ولاسيما الحكامة؛ (9) انخراط موريتانيا في الشراكة العالمية للمسئولية الاجتماعية.

375. إذا كانت جهود لا يستهان بها قد قيم بها في ميدان رقابة المواطن على العمل العمومي فإن منظمات المجتمع المدني لا تتمتع بمستوى من الاطلاع والإشراك كافيين لمشاركة ذات قيمة في مسلسل إعداد وتنفيذ السياسات والبرامج التنموية مع اعترافنا بأن سهولة التي تمنح بها وصول الاعتراف وسهولة الشروط المطلوبة وغياب متابعة أنشطة منظمات المجتمع المدني، كل هذا يؤثر سلبا على مصداقية هذه المنظمات التي تسلت إليها نفس العقلية التي تسود في المجتمع الموريتاني المعاصر (طفو الخصوصيات واستمرار عقليات متجاوزة، رواسب

اجتماعية، ضعف الإحساس بالمواطنة وبالمصلحة العامة)، وعلى كل حال فإن مجتمعا مدنيا جيد التنظيم قادر لا شك على أن يلعب دوره كفاعل أساسي في مسلسل التنمية الاقتصادية للبلاد.

376. إن الاعتراف بالمنظمات الغير حكومية هو عنصر ايجابي لحرية التكتل ولكنه لا يشكل وحده معيارا لتحديد مدى احترام حرية التعبير. لقد أوصت لجنة حقوق الإنسان أن الدولة كطرف يجب عليها أن تصدر تشريعا جديدا ينظم ممارسة حرية التكتل ويكون مطابقا للمعايير الدولية ويوفر الحماية المطلوبة للمدافعين عن حقوق الإنسان، وأن الدولة يجب عليها كذلك باعتبارها طرفا أن تأخذ إجراءات ملموسة لضمان حماية أعضاء المنظمات الغير حكومية من الاضطهاد وحماية المظاهرات السلمية المنظمة على ترابها وفي حالة الانتهاك تقوم بتحقيقات لمتابعة المسؤولين عن تلك الانتهاكات". هذا وإن منظمات المجتمع المدني نظرا لقلّة الوسائل والمصادر البشرية الكفؤة تلعب دورها بصفة ضعيفة في مجال رقابة المواطن على العمل العمومي.

2.4 الحكامة والمؤسسات

377. تقوم وزارة العدل بتشغيل 1.207 موظفا منهم 257 قاض (21%) موزعين بصفة غير متساوية على التراب الوطني من خلال 55 محكمة مقاطعة، و3 محاكم متخصصة في ملاحقة ممارسات الاسترقاق، و15 محكمة في الولايات و4 غرف للاستئناف ومحكمة عليا. ويبلغ عدد أعوان القضاء 1.189 منهم 266 محام (22%) أما عدد نزلاء المؤسسات العقابية فإنه غير ثابت وقد بلغ في سنة 2015، 2.026 موقوف من ضمنهم 31 سلفيا حكم على 22 منهم و998 لم يحكم عليهم (49%).

378. وقد قيم بعدة مبادرات حكومية لتعزيز قطاع العدل عبر اعتماد ترسانة تشريعية متنوعة تسهل النفاذ إلى العدالة ومحاربة كل من الاسترقاق والتعذيب كما شملت أيضا تحسين ترتيبات القانون التجاري.

379. لقد انصبّت تدخلات السلطات العمومية على ما يلي: (1) تحسين صورة العدالة؛ (2) إعادة انتشار القضاة وكتاب الضبط وأعوان القضاء (العدول المنفذون والمحامون)، إعادة تأهيل وتجهيز البنى التحتية القضائية والعقابية؛ (3) الرفع من نجاعة العدالة وأدائها (مراجعة القانون المتعلق بالتنظيم القضائي، إعداد وتنفيذ خطة للتكوين، تكوين الفاعلين القضائيين في ميدان الإجراءات (جنائية، مدنية وإدارية) وكذلك في القانون التجاري وقانون التأمينات وقانون الشركات وقانون الالتزامات والقانون الدولي والقانون الإداري وقانون الشغل وفي المجال الجنائي والتعاون الجنائي الدولي وقانون القصر. ويتواصل تكوين عمال القضاء حول اللغات (الفرنسية) كما يتواصل المجهود الخاص بتزويد المحاكم بالتجهيزات المعلوماتية والمكتبية.

380. وفي ميدان قضاء الأحداث تم تنظيم تكوين إقليمي للتبادل مع قضاة الأقطاب المتخصصة في شبه المنطقة كما تم تنظيم تكوينات حول الإجراءات لصالح الفاعلين في السلسلة الجنائية (القضاء الجالس والنيابة وضباط الشرطة القضائية). وقد تم عرض مواضيع تفيد في الرفع من كفاءات الفاعلين في القضاء لتحقيق الحماية الخاصة للقصر المتنازعين مع القانون. ومع ذلك فإن تنفيذ الأمر القانوني الخاص بالحماية الجنائية للأطفال يلاقي بعض الصعوبات: (1) الكثير من الأطفال المدانين قد أدينوا بعقوبة السجن لجنح خفيفة؛ (2) بعض القصر اعتبروا رشداً بدلا من أن يستفيدوا من كونهم قصرا وسجنوا في سجن دار النعيم؛ (3) المركز الوحيد الخاص بالاستقبال والدمج الاجتماعي للأطفال المتنازعين مع القانون لا يعمل دائما بأقصى طاقته في الوقت الذي يكون فيه كثير من القصر مسجونين في جناح القصر بالسجن المركزي. حضور المساعدين الاجتماعيين خلال الإجراءات القضائية المتعلقة بالقصر غير دائم.

381. ومع ذلك فإن خطوة هامة قد نفذت في ميدان النفاذ إلى العدالة من خلال تكفل الدولة ببعض المصاريف القضائية للمتقاضين الأكثر فقرا مع ذلك فإن بعض التحديات مازالت قائمة: (1) لقد أظهر المسح المتعلق

بالنظر إلى القضاء (يونيو 2012) أن غالبية المتقاضين يرون أن الفساد والمتاجرة بالنفوذ منتشران (64%) أو جد منتشرين (69%) بالنسبة للمستفيدين وغير المستفيدين؛ (2) مسألة الاستقلالية الحقيقية للقضاء مازالت مطروحة كذلك؛ (3) مستوى التخصص والكفاءة لدى القضاة؛ (4) وتيرة ونوعية التفويضات؛ (5) شفافية التحولات والترقيات والعقوبات بالنسبة للقضاة، و(6) تنفيذ القرارات القضائية. وعلى كل حال فإن النظام القضائي مازال يعاني بعض الاختلالات في مؤسساته وضعف ثقة المواطنين فيها كما يظهر ذلك العديد من المتدخلين خلال نقاشات الفريق.

الحكمة الاقتصادية والإدارة العمومية

382. يقصد هنا بالحكمة الاقتصادية القدرة على تخطيط ومتابعة وتقييم السياسات العمومية. ولهذا الغرض فإنه من الأهمية بمكان إنتاج المعلومات الإحصائية ومتابعة وتحيين المؤشرات واستغلالها كوسائل تساعد في اتخاذ القرار وكأساس للتخطيط الاستراتيجي للتنمية.

383. وباعتمادها للإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر (2001-2015)، حصلت موريتانيا لأول مرة على إستراتيجية وطنية للتنمية على الأمد الطويل فضلت في خطط عملية على الأمد المتوسط وهو ما مكن من استشراف أوضح للمستقبل وتجلت الإستراتيجية كذلك على المستوى القطاعي في استراتيجيات قطاعية تواكبها برامج عمل ميدانية. وقد غطت الإستراتيجيات القطاعية تقريبا جميع القطاعات وجميع المواضيع الأفقية.

384. وعلى المستوى الجهوي تجلت الاستراتيجيات كذلك في برامج جهوية لمحاربة الفقر وهو ما مكن كل ولاية من إعداد مخطط لمحاربة الفقر خاص بها.

385. إن نجاعة تنفيذ هذه الاستراتيجيات والبرامج قد حد منها من بين أمور أخرى العجز في الموارد البشرية والمالية وضعف الارتباط بين البرمجة والتنفيذ.

386. إن هذا التحسن الذي عرفته البرمجة تجلى كذلك فيما يلي: (1) تحيين إطار الإنفاق على المدى المتوسط الذي كان آخره متعلقا بالفترة 2016-2018، (2) وضع صيغة ضمن خطة الاستثمارات العمومية لمتابعة السحب على التمويل الخارجي؛ (3) التحيين المستمر لبرنامج الاستثمار العمومي؛ (4) إعداد التقارير الدورية لمتابعة وتقييم المشاريع والبرامج؛ (5) متابعة أرشفة اتفاقيات التمويل؛ (6) المتابعة السنوية المنتظمة لتنفيذ إستراتيجية محاربة الفقر ولاسيما مرحلتها الثالثة والأخيرة التي تغطي الفترة (2011-2015).

387. وبخصوص تحسين المناخ الاقتصادي يمكن أن نذكر ما يلي: (1) ترقية الأنشطة المندمجة من خلال صياغة نموذج للتوقع الاقتصادي وإعداد مصفوفة للمحاسبة الاجتماعية سعيا إلى إعداد نموذج للتوازن العام؛ (2) متابعة الأنشطة وجمع المعلومات الاقتصادية لدى القطاعات الوزارية سعيا إلى توقع النمو الاقتصادي؛ (3) تعبئة خبرة بدعم من الشركاء لوضع قاعدة بيانات هي الآن قيد التنفيذ.

388. وخلال السنوات السبع الأخيرة تم تسجيل تقدم ملموس في مجال الحكامة الاقتصادية. وهذا هو الحال على وجه الخصوص بالنسبة للقواعد الجديدة للشفافية المتعلقة بإبرام الصفقات العمومية التي تضمنها مدونتها الجديدة. وستسمح هذه القواعد بما يلي: (1) تحسين المنافسة؛ (2) تشجيع القطاع الخاص بالرفع التدريجي للعوائق التي تمنع نهوض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛ (3) تشجيع الفاعلين في القطاع الغير مصنف على الانخراط في القطاع المصنف سعيا إلى الرفع من المردودية والتشغيل.

389. وبالنسبة للإدارة العمومية وعلاوة على محاولات عابرة لإصلاحات محدودة في مداها وزمنها فإن الإدارة العمومية لم تكن قط موضع إصلاح جذري حقيقي بل إنها لم تعرف شيئا من هذا القبيل إلا في السنوات

الخمس الأخيرة حين قيم ببعض الأعمال الجديدة. وقد كان حجر الزاوية لهذه الأعمال إصلاح المدرسة الوطنية للإدارة وتحويلها إلى مدرسة للإدارة والصحافة والقضاء واكتتاب دفعات من مختلف الأسلاك الإدارية. وإن اشتراط المسابقات للولوج إلى الوظيفة العمومية وإدخال الخدمة العسكرية وتحسين الشفافية في الاكتتاب من خلال اللجنة الوطنية للمسابقات بالإضافة إلى إصلاح نظام التعويض كل هذا يشكل مساهمة جيدة في هذا المجهود. يضاف إلى ذلك تصور نظام مندمج لتسيير عمال الدولة وإنشاء موقع حديث لوزارة الوظيفة العمومية والتشغيل وتطوير النسخة الثانية من بوابة الخدمات العمومية [http : www.servicepublic.gov.mr](http://www.servicepublic.gov.mr) ومتابعة تنفيذ استراتيجية وطنية لعصرنة الإدارة وتنمية تقنيات الاتصال من خلال القطاع المكلف بهذه التقنيات.

390. كما سجلت إنجازات أخرى في ميادين تسيير الإدارة العمومية (معرفة أدق لعدد الموظفين، تبسيط بعض الإجراءات، إدخال المعلوماتية).

391. من المهم أن نذكر هنا أبرز الاختلالات الملاحظة في الميادين الحساسة:

- عدم الدقة في تحديد مهام الإدارة العمومية مما يحول دون عقلنة هياكل الدولة (ازدواجية البنى، عدم فائدة بعضها، مساطر تنظيمية متعددة ومناصب إدارية لا مبرر لها).
- غياب ثقافة للتسيير تتركز على النتائج وتعتمد على تخصيص الموارد في إطار عقود برامج أو رسائل مهام أو دفاتر التزامات واضحة، بالإضافة إلى ضعف الكفاءات في ممارسة الرقابة السابقة واللاحقة في تسيير الأموال العمومية.
- غياب أدوات وطرق التسيير كدليل للإجراءات يمكن من تنسيق أنماط التسيير وتسهيل رقابة وتقييم المؤسسات.
- الإكراهات في تطبيق نظام للتعيينات على أساس الاستحقاق.

- ضعف الكفاءات في تصور وصياغة السياسات والبرامج والمشاريع التنموية وتنفيذها وتقييمها.

392. وزيادة على هذه الاختلالات، يشكل ضعف الموارد البشرية عائقا حقيقيا بالنسبة للإدارة. فالموارد البشرية الراهنة هي حصيلة تراكمية لعدة عقود من التكوين، فيما يتعلق بجودة مضمون ولغة التكوين فتوجد بعض النواقص أيضا.

393. وتتميز الوضعية بمفارقات يصعب التوفيق بينها: إن حجم الرواتب بالجملة مرتفع مقارنة بأكثر الدول ذات نفس المستوى التنموي، لكن معدل الراتب الذي يتقاضاه الموظف بالكاد يغطي الحاجيات الأساسية ليعيشه. وزيادة على ذلك فإن فوارق العلامات القياسية للرواتب (المكون الوحيد للراتب الذي يفترض أن تكون على مستوى كفاءته) ضعيفة جدا. وإذا قمنا بتحليل بنية الراتب الصافي المتقاضى فإننا سنتبين أن المكونة الحاسمة للراتب هي مرتبطة مباشرة بالتعيين.

394. وقد قيم بتشخيص غير مستغل حتى الآن ومنذ زمن طويل (في 1992 و2008 و2012) انطلاقا من دراسات وإحصاءات لوكلاء الدولة. لكن هنالك فئات أخرى تجب دراسة وضعها وتقييم أعبائها على المالية العامة. ويتعلق الأمر بوكلاء المؤسسات العمومية والتجمعات المحلية والموظفين غير الدائمين الذين يجب بصفة ضرورية التحكم في أعدادهم وتنظيم درجات رواتبهم.

395. إن أعداد الموظفين التابعين للنظام العمومي لموظفي ووكلاء الدولة هي مطابقة للمعيار المقبول في إطار الخطة الخماسية لكننا إذا أضفنا إليهم العمال غير الدائمين والعسكريين، وأعوان الأمن العمومي، وعمال المؤسسات العمومية والتجمعات المحلية فإنها تكون ضخمة وسيئة التوزيع.

396. وقد تم عمل تحقيق لإعداد قائمة "الوظائف العمومية" من طرف الحكومة. وقد مكن من اكتشاف أكثر من 3000 عمل مكرر. وسيساهم التحيين المنتظم لهذه القائمة بلا شك في إحكام تسيير أعداد موظفي الإدارة العمومية.

397. ومن أجل التغلب على هذه الصعوبات لا بد من إصلاح حقيقي وشامل للإدارة العمومية للحصول على إدارة فعالة وذات مصداقية وقريبة من المواطنين وخصوصا الشريحة الهشة.

الاستصلاح الترابي والتنمية المحلية واللامركزية

398. إن الاستصلاح المنسجم للفضاء الترابي هو أحد شروط فعالية السياسات العمومية. وإن تبني اللامركزية والاستصلاح الترابي يأتي في إطار تعزيز الديمقراطية المحلية والحد من الفوارق المكانية وعدم المساواة في مجال النفاذ إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية.

399. وفي موريتانيا تظهر أكثر المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية تباينا مرتفعا يظهر الغبن الذي يتعرض له الوسط الريفي مقارنة بالوسط الحضري ويتفاوت ذلك حسب الولايات ومناطق تواجد السكان.

400. ورغم السياسات المتخذة حتى الآن، فإن عدم التوازن الترابي يظل قائما: حوالي ثلث السكان يعيشون في العاصمة وأغلب الأنشطة الاقتصادية ونسبة كبيرة من الدخل تتركز في المربع النافع نواكشوط-نواذيبو-الزويرات-أكجوجت.

❖ الحكامة الترابية

401. وفي ميدان اللامركزية فإن الدوائر الإدارية تم إصلاحها على إثر اعتماد مسطرة تنظيمية مبسطة تبسط خط القيادة وتقرب الإدارة أكثر من المواطنين. إن التقسيم الإداري والبلدي الحالي يتضمن 15 ولاية ثلاثة منها في نواكشوط و55 مقاطعة 9 منها في نواكشوط و218 بلدية.

402. وقد تم القيام بعدة تدخلات متعلقة بإعادة تنظيم الإدارة الإقليمية، وتحسين الإطار المؤسسي وتعزيز القدرات. ونذكر على سبيل المثال: الصندوق الجهوي للتنمية بمبلغ 3.5 مليار أوقية 2015. وينضاف إلى ما سبق مشاريع وبرامج أخرى ممولة من طرف الدولة وشركائها.

المعطيات الأساسية حول مالية البلديات	
الإيرادات	النفقات
مراجعة ميزانية 2013	
19 974 884 267 أوقية	19 808 897 098 أوقية
بما يعادل 5892 أوقية لكل ساكن	بما يعادل 5843 أوقية لكل ساكن
4,96% مسجلة في (ق.م.م) 2013 بما يعادل 402359297 أوقية	4,92% مسجلة في (ق.م.م) 2013 بما يعادل 402359297 أوقية
تنفيذ الميزانية (إصدارات وأوامر بالصرف) 2013	
11 097 409 619 أوقية	7 199 325 085 أوقية
بما يعادل 3 274 أوقية لكل ساكن	بما يعادل 2 124 أوقية لكل ساكن
بما يعادل 2,18% من إيرادات الدولة، أو 0,73%	بما يعادل 1,65% من نفقات الدولة 2013، أو 0,47%
•الرصيد / الفائض الإجمالي مع نهاية 2013 : 3898084534 أوقية (بما يعادل 0,26% من الناتج المحلي الإجمالي 2013) 90% منها متأتية من مجموعة نواكشوط الحضرية	
•ادخار التسيير (أو القدرة على التمويل الذاتي) = الادخار الإجمالي = 948251570 أوقية (بما يعادل 0,06% من الناتج المحلي الإجمالي 2013) 89% منها متأتية من مجموعة نواكشوط الحضرية.	
المصدر: معطيات صادرة عن الإدارة العامة DGCT في سنة 2013	

403. رغم ذلك فإن أداء البلديات لازال ناقصا بسبب العديد من العوامل: (1) ضعف وسائلها المادية، (2) ضعف قدرات التنفيذ والإشراف لديها وذلك راجع إلى النقص الكبير على مستوى المصادر البشرية المؤهلة، (3) نقص تكوين المنتخبين المحليين، (4) ضعف التأطير الفني من طرف الدولة، (5) ضعف أداء تجربة التعاون البلدي المطبقة على مستوى انواكشوط وغياب تلك التجربة في الداخل (6). المعوقات الاجتماعية والسياسية التي تأثر على توازن القوى ما بين العمدة والمجلس البلدي، وهو ما يحد من روح التسيير المشترك والتشاور

404. لذا ومن أجل رفع التحديات فإن الدولة يجب أن تبدأ بتنفيذ مقاربات تركز على التنمية الاقتصادية للتغلب على ضعف الاقتصاد على المستوى الجهوي والمحلي (إنتاجية ضعيفة، مسارات تسويق محدودة، الصناعات التحويلية وأقطاب التنمية غير موجودة) كل هذا ما يساهم في عجز التنمية المحلية عن الوصول بحلول ناجعة للمشاكل الاقتصادية للتجمعات القاعدية. وهذا ما يحتم الانتقال من لامركزية من النوع المؤسسي إلى لامركزية اقتصادية ضمن إطار محلي أو جهوي.

405. إن بعض الإصلاحات لا تزال قيد التنفيذ. ويتعلق ذلك، من بين أمور أخرى، بأداء تسيير البلديات وإصلاح الصندوق الجهوي للتنمية وجمع المعلومات الممكنة من تقييم أداء البلديات وتسييرها معلوماتها.

406. وبالنسبة لمقاربات التخطيط المحلي، يوجد برنامج يهدف إلى المساهمة في إعداد ممارسات جيدة للتخطيط الجهوي وفي تعزيز آليات التشاور بالإضافة إلى تنسيق أفضل لتدخلات الشركاء سعيا لتحسين نجاعة المساعدة على المستوى المحلي. والمرحلة الأولى من هذا البرنامج لم يكن لها إلا أثر محدود لأسباب مختلفة منها على وجه الخصوص العدد القليل للولايات عن البداية وعدم تبني مختلف الفاعلين الجهويين له. ويبدأ هذا البرنامج الآن مرحلة ثانية ستمكن من توسيعه إلى ولايات أخرى.

❖ الاستصلاح الترابي

407. الإنجازات الأساسية هي: (1) تحيين المونوغرافيا الجهوية لتسع ولايات ويجري الآن التحضير لإنشاء أقطاب للتنافسية الجهوية؛ (2) تنصيب اللجان الإقليمية والوزارية لترسيم أسماء الأماكن في جميع الولايات؛ (3) ويجري الآن إعداد المراسيم التطبيقية للقانون التوجيهي للاستصلاح الترابي؛ (4) استكمال تجميع القرى في مناطق بلحراث (27 قرية)، في أم اصفيه وفي صهليل (فم لكليته)؛ (5) استكمال توسيع وتحديث مدينة عدل بكرو؛ (6) إطلاق الدراسات المتعلقة بالرغبة في إنشاء تجمعات ماغا والعين الصفرة؛ (7) إعداد التشخيص الترابي ونظام المعلومات الجغرافي وإعداد الخطة التوجيهية في ست بلديات في ولايتي لبراكنه والترارزه؛ (8) إطلاق مناقصة الدراسة الجيولوجية، وتسوية الخرائط الحضرية؛ (9) متابعة تفعيل هياكل تنظيم الاستصلاح الترابي ويجري الآن إعداد ووضع جهاز مساعدة فنية في بلديات من ولايات كيدي ماغا والعصابة وكوركول.

408. وفي ميدان العمران عرفت موريتانيا تحضرا متسارعا، وعفويا دون تخطيط ولا مراقبة من السلطات العمومية. ولمواجهة ضغط الطلب انحصرت التخطيط العمراني في تصور مخططات في شكل أنماط معينة ومنح قطع أرضية غير مستصلحة بل غير محددة المعالم. وفي نواكشوط تعيش 38% من الأسر في أحياء عشوائية غير مجهزة ولا تتمتع بالخدمات الحضرية الأساسية. وتلاحظ نفس الوضعية في المدن الأخرى لكن بدرجة أقل.

409. إن الأمر القانوني 83-127 بتاريخ 5 يونيو 1983 ومراسيمه التطبيقية تشكل الإطار القانوني المرجعي للتسيير العقاري في موريتانيا. وهذا الإصلاح أريد له أن يكون قطيعة مع بعض الممارسات العقارية التي لم تعد صالحة لاسيما وأنها أصبحت مصدرا لصعوبات كبرى في ميدان التخطيط وتسيير الفضاء. ويهدف الإصلاح من جهة إلى حماية الدومين العمومي وتنظيم نفاذ الأفراد إلى الملكية من جهة أخرى. ورغم الترتيبات الجديدة المنصوص عليها في إطار اللامركزية، فإن الصلاحية في ميدان العقار تظل من اختصاص الدولة وحدها ولعل غموض المراسيم

التطبيقية المختلفة يشل في الوقت الراهن أيدي الفاعلين الآخرين، البعيدين عن الانشغالات العقارية وخصوصا البلديات.

410. في ميدان العمران، أعدت الدولة عدة برامج: (1) برنامج إعادة هيكلة "الأحياء الهشة" الذي مكن من القضاء على أحياء الصفيح واستصلاح القطع في عدة مدن من البلد؛ (2) برنامج عصرنة تمدد المدن وسيطلق قريبا نفس البرنامج في مدن أخرى؛ (3) برنامج إنشاء مدن جديدة تتيح للسكان المحيطين بها فرصة الإقامة في مدن مجهزة بالوسائل العصرية للنفاد إلى الخدمات الأساسية والخدمات الإدارية الموجودة في المدن الكبرى وعواصم الولايات. وقد مكن هذا البرنامج من إنشاء مدينتي انبيكت لحواش والشامي؛ (4) برنامج وطني لتجميع القرى يتيح الفرصة لتجميع السكان في أقطاب تتوفر على البنى التحتية الاجتماعية والجماعية الضرورية لتقريب الخدمات الأساسية والخدمات الإدارية؛ (5) برنامج إعادة تأهيل وتجديد مدينة الطينطان.

411. وفي مجال التسيير العقاري ومنح الأراضي، يمتاز الوضع بوجود إجراءات معقدة جدا لا تسهل النفاذ والتأمين العقاري للأكثر احتياجا. ومن أهم هذه القيود عدم وجود نظام للمعلومات العقارية، وعدم وجود سوق عقاري منظمة، ونقص في التنسيق بين الإدارات المعنية، وتداخل في الصلاحيات وعدم كفاية الموارد المالية للبلديات. وزيادة على ذلك فإن الإطار القانوني الحالي المنظم للعمران لا يزال غير مكتمل. وينحصر العرض أساسا في أراض مستصلحة من قبل سوكونجيم أو شركة إسكان. وفي هذا الإطار قامت الدولة باستصلاح: (1) 700 قطعة أرضية سكنية في حي ك توسعة نواكشوط؛ (2) 1.533 قطعة اجتماعية في الرياض والميناء بانواكشوط؛ (3) 395 مجمع بالأك؛ (4) 4.867 مجمع بانواذيب؛ (5) 1.254 مجمع بأكجوجت؛ (6) 2368 مجمع بالزويرات؛ (7) 325 مجمع في بنشاب؛ (8) 2620 مجمع في كهيدي؛ و(9) 1023 مجمع في بير أم الكرين. وفي هذا الإطار تم إنشاء لجنة فنية للإصلاح العقاري. وقد أعدت خارطة طريق نتج عنها برنامج عمل سنوي تمت المصادقة عليه والذي يعتمد على المحاور الأساسية التالية: (i) رؤية مشتركة وتوافقية لكل الأطراف الأساسية حول توجهات السياسة العقارية؛ (ii) تجديد النصوص المتعلقة بالعقارات والدومين.

412. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن لامركزة السياسات العمومية تستلزم معرفة أفضل بالمعطيات الإقليمية (النتائج الداخلي الخام على سبيل المثال)، وتعزيز القدرات المحلية وتحويل الموارد الكافية إلى التجمعات المحلية ذات القاعدة الترابية الملاءمة. وكثير من الشروط غير متوفر في الوقت الحالي.

الحكامة البيئية

413. عرف الاهتمام بالإشكالية البيئية في بعدها المشترك بين القطاعات تطورا مؤسسيا مهما بإصدار المرسوم رقم 184-2013 بتاريخ 16 سبتمبر 2013 الذي رفع رتبة الوزارة المكلفة بالبيئة في التشكيلة الحكومية.

414. ونتج عن هذا التطور المؤسسي تنسيق أشمل، دمج مجموع الأنشطة المحددة ضمن مختلف الخطط المتعلقة بالتسيير البيئي: (1) اكتمال خطة العمل الوطنية؛ (2) دمج القضايا البيئية في السياسات الرئيسية واستراتيجيات التنمية (استراتيجة القطاع الريفي، الاستراتيجة الوطنية للأمن الغذائي، استراتيجة قطاع الطاقة، سياسة الحماية الاجتماعية، المشاريع الهادفة إلى محاربة الفقر...): (3) إعداد مشروع مبادرة الفقر والبيئة على مستوى موريتانيا (2014-2017).

415. وقد عرف تطبيق المقاربة الإقليمية المندمجة لمكافحة تغير المناخ تقدما أيضا : إعداد وتصديق الخطوط العريضة للبراكنة والعصابة التي تحوي مكونة بيئية متعلقة بتحليل تثمان رأس المال الطبيعي ومصفوفة الخطوط العريضة للبيئة والخطوط العريضة لكيدماغا وكوركول هي قيد التصديق. ومن جهة أخرى تم تأسيس 4 مجموعات إقليمية بمقرر في الولايات الأربع.

416. موريتانيا بلد شديد التأثر بالكوارث والمخاطر الطبيعية خاصة المتعلقة منها بتغيير المناخ. فقد عرف البلد في السنوات الخيرة بعض الكوارث المناخية مثل فترات طويلة في الجفاف وكذلك حدوث فيضانات في مختلف مناطق البلد. لقد أظهرت الفيضانات الأخيرة ضعف قدرات الدولة في مجال التنبؤ والتنسيق والتعامل مع هذا النوع من الحالات المستعجلة.

417. نظرا لضعف قدرات البلد لمواجهة الكوارث الطبيعية، فقد بادرت الحكومة بدعم من بعض شركائها في التنمية بتنفيذ بعض الإجراءات للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية. ففي هذا الإطار تم اعتماد إستراتيجية لمواجهة الأخطار والكوارث منذ سنة 2009. ومن أجل بلورة مقاربة ناجعة في هذا المجال تسعى الحكومة الى اعدلد خطة عمل وطنية تدرج في إطار استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك. وهنا يجب إيجاد حل مستعجل لتقدم مياه المحيط الذي يهدد بعض المدن وخاصة العاصمة نواكشوط كل هذا من أجل تعزيز القدرة على مواجهة هذا النوع من الحالات الطارئة.

418. وقد تحققت نجاحات هامة في مجال خلق آلية عملية للتعامل مع المخاطر والكوارث الطبيعية. وقد تجسد ذلك في إعداد العديد من الوثائق الاستراتيجية.

419. وتعلق الإنجازات خصوصا بإعداد برنامج وطني للاستجابة لحالات الكوارث بما فيها الطوارئ. وقد تم بذل جهود لدمج التغير المناخي في جهود الحد من الفقر والتنمية من أجل زيادة صمود الساكنة الهشة أمام الآثار الناجمة عن ذلك التغير في المناطق المستهدفة.

420. إن تعزيز الحكامة البيئية كان حتى الآن يتم من خلال تبني نصوص قانونية واستراتيجيات قطاعية فرعية، وزيادة على ذلك فقد تم تمويل الكثير من المشاريع في إطار التعاون الدولي. إن أزمة الاحتباس الحراري تولد منذ حوالي أربعة عقود من الزمن، تدهورا في الموارد الطبيعية في موريتانيا. ومشاكل التصحر وتراجع الغابات التي ينبغي إن يضاف إليها أنماط الاستغلال غير الملائم للموارد (الطبيعية، البحرية، وأخرى) ترمي بثقلها على التوازن البيئي وظروف حياة السكان. وهذه المشاكل لها أثر سلبي مباشر على الأنظمة الإنتاجية الزراعية والغابوية والرعية وقد أدت إلى افتقار الساكنة الريفية. إنه من الضروري وجود وعي أكبر بضرورة تنمية حقيقية ودائمة في موريتانيا في أفق 2030.

421. إنه من الضروري إدماج المخاطر المتعلقة بالتغيرات المناخية وخصوصا في ميدان؛ (1) تسبب الموارد الطبيعية الأرضية والبحرية (قاري وبحري)؛ (2) تدهور التربة؛ (3) عدم النجاعة في استخدام الموارد المائية؛ (4) آليات التنسيق بين القطاعات؛ (5) حسن الحكامة البيئية من أجل محاربة تدهور الموارد الطبيعية؛ (6) الجباية البيئية، (7) مشاكل تمويل القطاع.

3.4 السلم والأمن

422. تواجه موريتانيا، بحكم موقعها الجغرافي، وبنيتها الديموغرافية والاجتماعية، والمستوى الراهن لتنميتها ووسائلها، كأكثر دول الجوار، مخاطر داخلية وخارجية من عدم الاستقرار وعدم الأمن وقد وفقت حتى الآن في احتوائها بل والقضاء عليها وخاصة منذ السنوات الخمس الأخيرة. (أهداف التنمية المستدامة ، الهدف 16.1).

423. وللقضاء على هذه المخاطر وضمن ظروف استقرار دائم، لا غنى عنه، لكل تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، يجب إعطاء عناية خاصة لإرساء دولة قانون قوية وآمنة ضامنة للوحدة الوطنية والوثام الاجتماعي لمختلف مكونات شعبها.

424. وفي هذا الإطار أشار تقرير تنفيذ الإطار إستراتيجي لمحاربة الفقر 2001-2015 إلى أنه على الرغم من جهود السلطة العمومية فإن اللحمة الاجتماعية تبقى غير كافية بسبب مخاطر النزاعات التي يتعين القضاء عليها:

صراعات الأجيال والمطالب النقابية والسياسية والهوية، وأثار الرق وتطبيق الإصلاح العقاري لسنة 1983 والتصورات الدينية المتطرفة المروج لها من طرف الجماعات المتطرفة.

425. وحقا، لقد شهدنا في السنوات الأخيرة بسبب حرية التعبير الواسعة تجاوزات في التعبير واتجاهها مؤسفا نحو تشتت المجتمع لاعتبارات خصوصية: أكثر من 100 حزب سياسي لـ 3.6 مليوناً من السكان و26 مركزية نقابية و800 منظمة من المجتمع المدني...إلخ

426. إن التوقع الجغرافي للبلد في منطقة قليلة الاستقرار وطبيعة بنية الساكنة هي عناصر من بين أخرى تعطي معالجة مخاطر عدم الاستقرار طابعا استعجاليا.

427. وبالفعل، فإن نسبة الشباب من السكان الموريتانيين مرتفعة جدا (44.2% أقل من 15 سنة حسب إحصاء 2013) في حين أن الاستجابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الملائمة غير كافية. وهذه الوضعية التي تشجع للبطالة وعدم الأمن يمكن أن تولد عنفا سياسيا ونزاعات اجتماعية داخلية.

428. إن المراهقين والشباب الموريتانيين الذين لم يترددوا على أي هيئة تربية أو مهنية (22% من الشباب، و51% من الشابات ما بين 15 إلى 24 سنة (2012) يواجهون عدة مخاطر ويمكن أن يستخدموا كأداة لأعمال العنف والاستغلال السيء.

429. وبالإضافة إلى أخذ احتياجات الشباب بعين الاعتبار في مختلف الإستراتيجيات الوطنية، فإن برامج التحسيس المطبقة في السنوات الأخيرة في الوسط الشبابي تترجم وعيا جادا بهذا الخطر. وقد شملت هذه الحملات التحسيسية بمخاطر التطرف والعنف والإرهاب خلال السنوات الأخيرة أكثر من 800 شابا وفي جميع ولايات البلاد.

430. ولمواجهة هذا الخطر الكامن، فقد تم وضع استراتيجية واضحة لمحاربة التطرف من قبل وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي كانت موضوع ورشات وبرامج في وسائل الإعلام.

431. وقد تم أيضا تسجيل تقدم ملحوظ في ميدان لا يقل أهمية هو ميدان التعزيز المستمر لقدرات قوات الدفاع والأمن وخاصة في ميدان التجهيز والتكوين والتنظيم مع إنشاء سلك جديد للتجمع العام لأمن الطرق، وإنشاء المركز العملي للسهر والإنذار والتعامل مع الأزمات، وإنشاء مركز التنسيق العملي وتعزيز الحماية المدنية التي أصبحت حاضرة في 10 ولايات من أصل 15، و328 فردا.

432. إن عدم تسجيل أي حادثة بالغة تدل على عدم الأمن خلال السنوات الخمس الأخيرة دليل على وجهة الإجراءات في ميدان الأمن.

433. لكن معالجة الظواهر المتعددة الأبعاد والمؤثرة على استقرار البلد لم تكن دائما أمنية فقط. فالمقاربة الموريتانية المندمجة في هذا الميدان لا تفتأ تذكر كمثال يحتذى. وإن نجاح الحوار المفتوح مع المتطرفين، والبعد الاقتصادي لمعالجة الظاهرة والنجاحات المتكررة في مكافحة الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات هي أمثلة معترف بها في المنطقة وفي العالم. ومن بين الظواهر التي ترفد عدم الاستقرار، لا يمكن اغفال مشكلة الهجرة. ولا بد من تحليل هذه الأخيرة في ضمن إشكالية التنمية الاقتصادية وليس فقط أمنيا، والمرجع في هذه الصدد هو توصيات لجنة حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم المعبر عنها لموريتانيا في إبريل 2016، على أساس التزاماتها في إطار الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. ويلاحظ نقص في أخذ بعض الإشكاليات المتعلقة بحقوق المهجرين بعين الاعتبار وعلى وجه الخصوص الحالة المدنية والنفاد إلى الحماية الاجتماعية.

434. وقد عرف تدفق المهاجرين زيادة ملحوظة خلال العشرين سنة الماضية بسبب استفحال الأزمة الاقتصادية وظهور نزاعات و/أو أزمات سياسية وأمنية في عدة دول من شبه الإقليم وبدرجة أقل بسبب الفرص المتاحة.

والسكان المهاجرون الذين يعيشون في موريتانيا هم من فئات مختلفة: مهاجرو العمل ومهاجرو العبور واللاجئون وطالبون للجوء. وتمثل الفئة العمرية ما بين 15-34 سنة حوالي 48% من السكان الأجانب الذين يعيشون في موريتانيا، و72% من المهاجرين أعمارهم ما بين 15-59 سنة.

435. ومنذ بداية سنة 2008 وضعت الحكومة الموريتانية استراتيجية وطنية لمكافحة الهجرة السرية وذلك عن طريق مراقبة أفضل لوضعية الأجانب الداخلين والخارجين. ولهذا الغرض تم رسميا إنشاء 49 نقطة حدودية وتنظيم دوريات معززة من طرف قوات الجيش وقوات الأمن لتجنب أي اندساس للمهاجرين السريين. وقد تم تجهيز خمسة نقاط دخول رسمية بالمعدات البيومترية العصرية. وزيادة على ذلك تم تعزيز المؤسسات الوطنية لتحسين قدرتها على تسيير اللجوء.

436. والتحدي بالنسبة للسلطات الموريتانية هو تسيير هؤلاء السكان الأجانب الذين لا يريدون مغادرة البلاد بصفة طوعية وليست مراقبة الحدود أولى من مراقبتهم. ولا بد أن تكون استراتيجية الهجرة متوازنة ومدروسة في ديناميكية دائمة.

437. ويخلص الجدول 23 التالي وضعية الأجانب لسنة 2014 و5 أشهر الأولى من 2015.

السنوات	الدخول	الخروج	المبعدون لخارج الحدود
2014	235975	197136	6463
2016	84403	67131	3203

438. ويمكن إبراز الجهود المبذولة في ميدان العمل الإنساني الذي هو عامل استقرار للبلاد، بمعالجة بعض احتياجات السكان الضعفاء. وبالفعل فإن مفوضية الأمن الغذائي تضع كل سنة برامج استعجالية لصالح سكان المناطق الأكثر تعرضا للهشاشة الغذائية. وتجدر الإشارة إلى أن النشاطات يقام بها تقريبا كل سنة كما يلي: (1) متابعة تشغيل ألف دكان من "دكاكين أمل" داخل البلاد مع بيع عشرات آلاف لأطنان المواد بسعر مدعوم، (2) بيع آلاف الأطنان من علف الدواب لصالح المنمين خلال فترة الصيف، (3) توزيع آلاف الأطنان من الأغذية لصالح مئات الآلاف من الأشخاص الضعفاء، (4) الاستجابة لمختلف الكوارث: الحرائق والفيضانات، وغير ذلك. إضافة إلى توزيع الأغذية ومعدات السكن (خيام، حصائر، أغطية، ناموسيات، حشايا)، (5) التكفل غذائيا بالأطفال المصابين بسوء التغذية في 24 مركزا للتغذية الجماعية في نواكشوط، (6) وإنجاز مئات المشاريع الصغيرة للتنمية الجماعية (السدود، الحواجز، مركز الأمومة، تسوير المناطق الزراعية، توزيع الماء الشروب...).

خلاصة التشخيص والدروس المستوحاة بالنسبة للخيارات الاستراتيجية

439. من بين أبرز المكاسب التي تحققت خلال الفترة السابقة، يمكن أن نذكر:

- استقرار الإطار الاقتصادي الكلي؛
- النمو الاقتصادي المضطرب: رغم الوضع الاقتصادي العالمي الذي تميز بالتذبذب الملاحظ من فترة إلى أخرى وفي ذات الوقت استطاع الاقتصاد الموريتاني أن يحقق كما أن متوسط نمو سنوي بلغ 4,5% خلال الفترة 2001 - 2015؛
- تراجع الفقر: سجلت نسبة الفقر انخفاضا مستمرا حيث انتقلت من 51% عام 2000 إلى 46,70% عام 2004 ثم 42% عام 2008 و31% عام 2014؛ وواكب هذا الانخفاض المتسارع ما بين 2008 و2014 ولأول مرة انخفاض في عدد الفقراء حيث انتقل من 1,4 مليون إلى أقل من 1,1 مليون ما بين 2008 و2014؛
- إنجاز عدد كبير من البنى الأساسية التي تدعم النمو وتساعد في تحسين الظروف المعيشية للسكان وخاصة في مجالات النقل (الطرق، المطارات، والموانئ) والطاقة (المحطات، وشبكات الكهرباء) ومياه الشرب (الطهر، أقطوط الساحلي، أقطوط الشرقي) وتقنيات الإعلام والاتصال (كابيل بحري، واتصالات بواسطة الألياف البصرية) والزراعة (استصلاحات)؛
- في مجال الطرق تم إحراز تقدم كبير تميز بزيادة طول الطرق المعبدة حيث انتقل من 1.760 كلم عام 2001 إلى 3.069 كلم عام 2010 قبل أن يصل إلى 4.867 كلم عام 2014. وتم كذلك بذل جهود كبيرة باتجاه فك العزلة وربط المراكز الحضرية من خلال شبكة طرق معبدة وخاصة خلال السنوات الخمس الماضية. كما جرى ترميم العديد من الطرق القديمة مما أدى إلى فك العزلة عن العديد من المراكز؛
- في مجال الطاقة الكهربائية لوحظ تحسن ملحوظ للإنتاج في الوسط الحضري وتتواصل الجهود لتحسين نسب التغطية في الوسط الريفي. وهكذا انتقل إنتاج الكهرباء من 415 مليون كيلوات عام 2007 إلى 749 مليون كيلوات عام 2015 أي بزيادة 80%؛
- وبالنسبة لتقنيات الإعلام والاتصال، سجلت زيادة كبيرة في عدد المشتركين في الهاتف النقال من 2,1 مليون عام 2008 إلى 3,7 مليون عام 2015 كما حصلت زيادة كبيرة في عدد المشتركين في الانترنت؛
- تصدق الملاحظة ذاتها على المياه والصرف الصحي حيث إن النفاذ إلى مصدر مياه صالحة للشرب انتقل من 58,3% عام 2008 (المسح الدائم للظروف المعيشية) إلى 65,4% عام 2014 (مسح 2014) سواء من حيث التجهيزات أو التقدم الحاصل في مجالات أخرى. غير أن هناك حاجة إلى المزيد من الجهود لتعميم هذه الخدمات؛
- في مجال الصحة: أنجزت استثمارات هامة في مجال البنى الأساسية الصحية (بناء وترميم المستشفيات وتجهيزها ومراكز ونقاط الصحة) وخاصة خلال السنوات الخمس الماضية ورغم التقدم الحاصل، هناك أهداف لم تتحقق بعد على مستوى الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بصحة الأم والطفل وتحققت النجاحات الأكبر على مستوى مكافحة الأمراض وخاصة نقص المناعة البشرية / السيدا (الحد من انتشار الوباء أو تخفيفه)، الأوبئة (حالات متفرقة من الحصباء، ويعود تسجيل آخر حالة من شلل الأطفال إلى عام 2010)، إضافة إلى التقدم الذي سجل في مجال مكافحة السل والملاريا ويتعين بذل المزيد من الجهود في مجال مكافحة وفيات الأم والطفل وكذا تراجع حالات سوء التغذية المزمن؛

- بالنسبة للنظام التعليمي تحقق تقدم ملحوظ في هذا المجال وتم بذل جهود كبيرة خلال السنوات الماضية باتجاه تحسين جودة التعليم. ورغم هذا التحسن الملحوظ، تظل هناك أعداد هامة من الأطفال خارج المدرسة لأسباب تعود إلى عدم التمدد أو التسرب المبكر من المدارس. وتشكل البنات الجزء الأوفر من هؤلاء الأطفال وخاصة في الوسط الريفي ومن فئة الـ 20% الأكثر فقرا من السكان. وتعود هذه الظاهرة أساسا إلى: (1) عدم كفاية العرض المدرسي الذي يتألف في جزئه الأكبر من مدارس غير مكتملة بحيث لا تتيح فرص الاستمرار في التعليم بحكم المسافات البعيدة لعدد كبير من التلاميذ (10%): (2) عقبات اجتماعية وثقافية (17%): (3) صعوبة الظروف المعيشية وغيرها؛
- وعرفت ظروف التعليم اتجاهها موجبا خلال السنوات الماضية (ما بين 2008 و 2014) من حيث توفر المدرسين والطاولات وغير ذلك من التجهيزات (مرافق صحية، مياه وسياج) غير أن هذه الظروف لا تزال صعبة حيث يلاحظ أن أعدادا من التلاميذ في الفصول (في 11% من المدارس تتجاوز نسبة التلاميذ / المدرس الواحد 80 تلميذ) إضافة إلى وجود مدارس تطبق التجميع في سياق يطبعه عدم كفاية تكوين المدرسين وقلة المتابعة عن قرب؛
- على مستوى جودة التعليم وخاصة في السلك الأساسي لا تزال المكاسب المتأتية من التكوين ضعيفة سواء من حيث التحصيل أو من حيث نتائج التقييم الدوري أو عند الانتقال من مرحلة إلى أخرى؛
- بالنسبة لترقية المرأة: تحسنت مشاركة النساء على الصعيد السياسي بشكل ملحوظ من حيث عدد المنتخبات: 2% عام 2005؛ 18% عام 2010 و 19,7% عام 2014 خلال الانتخابات التشريعية الأخيرة وهو ما تجاوز الأهداف المرسومة في الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر. ورغم هذه الطفرة، هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لتمكين المرأة الموريتانية من أن تلعب دورها كاملا في مسار التنمية؛
- الشباب والأطفال: استفادت هذه الفئة من عناية خاصة خلال الفترة القصيرة الماضية. وهكذا نال التشغيل والدمج المهني اهتمام السلطات. وفي مجال حماية الأطفال تحققت معظم الأنشطة التي كانت مبرمجة في إطار توصيات الاستعراض الدولي الشامل؛
- في مجال النفاذ إلى التشغيل: قدرت نسبة البطالة بـ 12,8% عام 2014 حسب بيانات المسح الدائم للظروف المعيشية. وتظل البطالة تحديا رئيسيا حيث أن البطالة في صفوف الشباب رغم خلق المزيد من فرص العمل خلال السنوات القليلة الماضية في القطاع المنجمي والإدارات العمومية ولا يزال العديد من فرص العمل يتم في القطاع غير المصنف الذي يتميز بالهشاشة؛
- في مجال الحكامة تحقق تقدم كبير على صعيد الحكامة الديمقراطية والبيئية، أما في مجال الحكامة الاقتصادية فقد سمحت الإصلاحات المنفذة بتحسين ملحوظ في أداء الإدارة الضريبية وترشيد تسيير النفقات العمومية. كما أن استراتيجية مكافحة الرشوة قد تم اعتمادها حيث سمح تنفيذها بتغيير كبير في السلوك تجاه المال العام. ويضاف إلى ذلك الإصلاح العميق في مجال الحالة المدنية وإدخال النظام البيومتري؛
- أدى اعتماد وتنفيذ استراتيجية القطاع الخاص إلى تنفيذ العديد من الإصلاحات التي ساهمت في تحسين مناخ الأعمال ومن ثم في تحسين ترتيب بلادنا حسب مؤشر تعاطي الأعمال « Doing business »
- في مجال حرية الصحافة احتلت موريتانيا عام 2016 المركز الأول عربيا ويجري العمل لاتخاذ خطوات لتحسين ترتيب البلاد على مستوى صعد أخرى؛

• في مجال المتابعة وتقييم السياسات العمومية، تم بذل جهود حثيثة خلال السنوات الماضية وخاصة مع استحداث مديرية مكرسة للمتابعة والتقييم والعمل على إصدار تقارير بوتيرة سنوية حول تنفيذ هذه السياسات.

440. ورغم التقدم الحاصل، لا تزال هناك تحديات في المجالات التالية:

- تنوع الاقتصاد والنهوض بالقطاع الخاص للحد من هشاشة البلاد في مواجهة الصدمات الاقتصادية الخارجية من ارتباطها بالمساعدات العمومية من أجل التنمية؛
- تعزيز قدرات المصادر البشرية وعصرنة الإدارة؛
- تحسين الصحة الأولية بشكل عام وصحة الأم والطفل بشكل خاص؛
- جودة التعليم والتكوين وملاءمتها مع احتياجات سوق العمل؛
- توفير فرص عمل للشباب؛
- مكافحة التطرف والغلو؛
- محاربة الفقر والعمل على النفاذ إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية (مياه الشرب، الكهرباء)؛
- الوثام واللحمة والحماية الاجتماعيين؛
- توطيد المكاسب في مجال الحكامة؛
- مكافحة التهديدات البيئية؛

441. يحاول التشخيص الاجتماعي والاقتصادي المؤسسي والبيئي أن يكون شاملا وواقعيًا. وقد تم إعداده بطريقة تشاركي مما سيسمح بتذليل التحديات والفرص التي ينبغي أخذها بعين في إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك والحصول على أفضل النتائج الممكنة باتجاه تسريع النمو وإفساح المجال للعوامل الأكثر ملاءمة لشمول الاستراتيجية واستدامتها.

442. وقد أخذت استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك بعين الاعتبار الدروس المستخلصة من تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر للوقوف على مكانم النقص ورفع العقبات التي تقف أمام التنمية الوطنية. ولأجل تحقيق النمو المتسارع والرفاه المشترك هناك 3 مرتكزات تتضافر لتشكّل الأهداف الإستراتيجية التي أقرتها استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك وهي:

◆ النهوض بنمو قوي ومستدام وشامل؛

◆ تطوير رأس المال البشري والنفاذ إلى الخدمات الاجتماعية القاعدية؛

◆ تعزيز الحكامة بكل أبعادها.

443. وقد وردت هذه المرتكزات الإستراتيجية والورش وخطة العمل للفترة 2016 – 2020 بشكل تفصيلي في المجلد رقم 2 من الاستراتيجية تحت عنوان: "التوجهات الاستراتيجية وخطة عمل 2016 – 2020".